حمد محمد المرعي

المقالات الصحفية

جزء (4)

سبتمبر 2000 - 2014/11/18

• ارقام 149 – 170

• عدد أجزاء المجموعة •

7 أجزاء

2016

حمد محمد المرعي HM.AL-Marei

حمد محمد المرعي

المقالات الصحفية

جزء (4)

سبتمبر 2000 - 2014/11/18

• ارقام 149 – 170

• عدد أجزاء المجموعة •

7 أجزاء

2016

حمد محمد المرعي

المقالات الصحفية

جزء (4)

سبتمبر 2000 - 2014/11/18

حمد محمد المرعي

ن والقلم وما يسطرون

القلم ٦٨ ـ ١

حروف في إنتماء

مجموعة الأعمال بلا تأويل للأقوال

اصدار : الخليج الدولي للإستشارات ـ الكويت ١٩٩٨

مقالات صحفية مختارة
2014 – 1961

م	الموضوع	التاريخ	الصحيفة
1	يابو سالم عطنا سلاح • تدريب المواطنين على المقاومة المسلحة عند مطالبة حكام العراق بالكويت بعد الاستقلال	سبتمبر - أغسطس 1961	الشعب أو ... الفجر
2	ماذا بعد عبد الناصر؟ الوحدة العربية في حالة حرجة • After Nasser: What Next? • Arab unity in peril	1970/10/23	Louisville Cardinal
3	قصور إجراءات السلامة في المجتمع (1): • الوقاية من الحرائق أهم من اطفائها • قواعد تنظيم المرور شكلية أكثر منها واقعية	1977/6/24	القبس
4	قصور إجراءات السلامة في المجتمع (2): • اين إجراءات الوقاية من الاخطار المهددة للصحة العامة • الاهتمام بحماية البيئة العالمية واغفال البيئة المحلية!	1977/6/25	القبس
5	تأملات مرورية (1): • أزمة السير بحاجة عاجلة الى دراسة متعمقة وعلاج سليم	1977/10/22	القبس
6	تأملات مرورية (2): • نظام "منع الاتجاه للسيار" يكلف المواطنين سنويا 150 ألف دينار ومليوني غالون بنزين و 95 الف ساعة ضائعة	1977/10/23	القبس
7	تأملات مرورية (3): • التقاطعات والارشادات الضوئية مسؤولة عن أكثر من أخطر الحوادث	1997/10/24	القبس
8	تأملات مرورية (4): • تعليمات وإرشادات المرور بحاجة الى اعادة تقييم	1977/10/26	القبس
9	تأملات مرورية (5): • مخاطر كثيرة للأوضاع الراهنة لسير الشاحنات والناقلات	1977/10/27	القبس
10	ثلاث مصادر للخطر في المستشفيات	1978/4/8	القبس

مقالات صحفية مختارة
2014 – 1961

م	الموضوع	التاريخ	الصحيفة
11	المواطن ليس المسؤول الوحيد عن أزمة المرور	1978/4/13	القبس
12	شاليهات ميناء عبد الله تحت رحمة التلوث	1978/4/26	القبس
13	سلامة المرور	1978/5/6	القبس
14	دروب الحياة الى إدارة حكيمة	1978/5/9	القبس
15	وللصحة سلامة أيضا	1978/5/11	القبس
16	من زرع برسيما ما أطعم الا غنما	1978/6/3	القبس
17	أهمية السلامة في تطبيق العلوم والتكنولوجيا في التنمية	1978/8/26	الرأي العام
18	مخاطر التخزين في منطقة الشعيبة الصناعية	1978/9/24	الانباء
19	التوسع العمودي ... تطرب له آذان من لا يعرف عواقبه	1978/10/18	السياسية
20	الالتزامات والحقوق ... وكرة المسؤولين في ملعب الحياة	1978/10/25	السياسة
21	التخزين هو العامل الاستراتيجي في الكويت وليس التصنيع	1978/10/28	السياسة
22	مسؤولية حماية المستهلك من العيوب الاستهلاكية	1978/10/29	السياسة
23	الشريعة كونية: ووضعنا مقاييس لأحكامها هو مساس بها	1978/12/2	الانباء
24	الحفاظ على الطفل يجب أن يكون المبدأ الاساسي لعام الطفل: • مسؤوليتنا الاولى في هذا العام هي منع حوادث الاطفال • لا يعتبر هذا العام عاما للطفل ما لم تأخذ "الهندية" إجازة	1979/1/12	الانباء
25	المسؤولية الصحيحة: الكويت في الظلام تحت التجربة	1979/1/30	القبس
26	حديث الديمقراطية المفتوح: • التثقيف والترشيد من ضروريات الديمقراطية الصحيحة	1979/2/10	القبس
27	هل ستترك العبه تكتمل! (معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية)	1979/4/12	القبس
28	هل للخطأ من اصلاح! (التطبيع العربي الإسرائيلي)	1979/4/13	القبس
29	تحديد البنية الادارية والهيكلية لوزارة الكهرباء والماء	1979/4/25	القبس

مقالات صحفية مختارة
2014 – 1961

م	الموضوع	التاريخ	الصحيفة
30	حول الغلاء: المادة السادسة ضرورية ولابد منها	1979/4/27	القبس
31	صغار الملاك في معادلة الإيجارات	1979/5/4	القبس
32	وكلاء الوزارات وظاهرة اللجان	1979/5/11	القبس
33	انهم يشحون علينا بالحدائق	1978/5/16	القبس
34	انعدام السلامة ... مع التطور الصناعي؟	1979/5/16	الرأي العام
35	سقوط الأبنية وأطباء المعالجة	1979/5/17	القبس
36	العام الدولي للطفل ... بسبب إهمال الوالدين: • 39 وفيات اطفال في الكويت خلال 4 شهور	1979/5/17	الراي العام
37	أطفالنا فلذات أكبادنا	1979/5/20	القبس
38	نحو ديمقراطية منتجة	1979/5/25	القبس
39	الإدارة في الكويت: ما لها وما عليها	1979/6/1	القبس
40	"الواسطة" مرض لم نكتشف علاجه	1979/6/1	القبس
41	تضارب المنافع بين الوظيفة والتجارة	1979/6/8	القبس
42	أقصر 10 خطوات لحماية المستهلك	1979/6/12	القبس
43	التلفزيون بين « فلسطين » و « دالاس »	1979/6/16	القبس
44	كلمة في دوام يوم الخميس	1979/6/18	القبس
45	مشاهدون بمسرح لعبة البقاء: الغرب واخلاقياته والعرب والسذاجة	1979/6/22	القبس
46	ضريبة النمو	1979/7/5	القبس
47	الاقتصاد الكويتي / للداخل أم الخارج	1979/7/7	القبس
48	تشغيل الاحداث في غياب الرحمة	1979/7/9	القبس
49	آن الأوان (1): أميركا أمس واليوم	1979/7/12	القبس
50	آن الأوان (2): العرب والقلم الغربي	1979/7/16	القبس
51	آن الأوان (3): الغرب والنفط العربي	1979/7/16	القبس
52	آن الأوان (4): العرب بين أمريكا وأوروبا	1979/7/19	القبس

مقالات صحفية مختارة
2014 – 1961

م	الموضوع	التاريخ	الصحيفة
53	دوام الشتاء والصيف	1979/7/21	القبس
54	عوامل السلامة المعدومة في المصانع والشركات	1979/7/21	النهضة
55	طريق الصيانة والسلامة للمباني الحكومية	1979/7/23	القبس
56	دعاء الشهر ... الكريم	1979/7/26	القبس
57	الكويتي والعشرة الأوائل	1979/7/30	القبس
58	المقاولات الحكومية	1979/8/2	القبس
59	من هي الحكومة	1979/8/11	القبس
60	التخزين في الكويت: إدارته وآثاره	1979/9/13	القبس
61	خذوا وقتا لتقييم ما تبنون	1979/10/17	القبس
62	الإطفاء التطوعي وأهميته	1979/10/24	القبس
63	غاب الادب في ندوة الادباء	1979/11/7	القبس
64	قرارات السلامة لا تسمن ولا تغني من جوع	1979/11/14	القبس
65	وداوها بالتي كانت هي الداء	1979/11/17	القبس
66	بانتظار الجولة الثالثة « لوزير المالية »	1979/11/21	القبس
67	سكايلاب مرة أخرى	1979/11/24	القبس
68	ونسينا أو تناسينا الابعاد (1): برنامج رسالة	1979/11/28	القبس
69	ونسينا او تناسينا الابعاد (2): البلدية وطرائف المخالفات	1979/12/1	القبس
70	ونسينا او تناسينا الابعاد (3): الضائعون بين اللفة والافتة	1979/12/5	القبس
71	الحرب الساخنة بدايتها باردة	1979/12/12	القبس
72	القانون الدولي والفوضى الدولية	1979/12/19	القبس
73	لا لمجتمع مستهلك ... نعم لمجتمع منتج	1979/12/22	القبس
74	علاقات عامة أم مهام	1979/12/26	القبس
75	وداعا يا سبعينات	1979/12/29	القبس
76	كويت الثمانينات	1980/1/5	القبس
77	يجب إعادة النظر في التخطيط المعماري لمساكننا	1980/1/10	القبس

مقالات صحفية مختارة
2014 – 1961

م	الموضوع	التاريخ	الصحيفة
78	أفغانستان والحصان والغزو الشيوعي	1980/1/12	القبس
79	عقد التنمية الرابع في الكويت	1980/1/19	القبس
80	أفغانستان: فيتنام الثانية	1980/1/23	القبس
81	العرب فيما بين إيران وأفغانستان: « اللدغة الثالثة »	1980/1/26	القبس
82	الذهب (1): المعادلة المقلوبة لارتقاء الانسان	1980/2/2	القبس
83	الذهب (2): ماذا فعلت بنا الثروة	1980/2/6	القبس
84	إعادة تعريب الارقام العربية	1980/2/7	القبس
85	قصة الكون (1): • عمر المجموعة الشمسية يصل 5 بلايين سنة • أجهزة تلتقط أصوات تفجرات في الكون وقعت قبل بلايين السنين • غزو الفضاء من قبل الروس والأمريكان لم يكن الا سباقا سياسيا	1980/2/13	مرآة الامة
86	قصة الكون (2): • الارض ليست الا جزءا بالغ الضآلة من الكون • الدراسات الفلكية تعتمد على الرصد	1980/2/28	مرآة الامة
87	الاهتمام بما ليس مهما / التسميات الإفرنجية بدون مقصد	1980/2/16	القبس
88	4 اعتبارات أمام لجنة أخطأ الدستور غدا	1980/2/18	القبس
89	أصاب العجيري حين أخطأ غيره	1980/2/20	القبس
90	اللقمة واللكمة والنقمة: موازين مقلوبة ومعكوسة أمور	1980/2/23	القبس
91	فيتو على حق المرأة الانتخابي	1980/2/24	القبس
92	عيدك يا وطن	1980/2/25	القبس
93	لا ... لحق المرأة الانتخابي NO. TO WOMEN'S !! RIGHT TO VOTE !!	1980/2/28	Arab Times
94	العربية بين الركود والتحرك	1980/3/1	القبس
95	أريحا التاريخ	1980/3/7	القبس
96	اللقمة واللكمة والنقمة (2): نحن وأمريكا	1980/3/12	القبس

مقالات صحفية مختارة
2014 – 1961

م	الموضوع	التاريخ	الصحيفة
97	التعامل بعمق وحذر مع أوروبا	1980/3/29	القبس
98	دولة اليهود العظمى	1980/4/5	القبس
99	كلمة بحكم الصحافة	1980/4/9	القبس
100	كلمة بحكم المرور	1980/4/12	القبس
101	البطالة الانتاجية في الجهاز الحكومي	1980/4/20	القبس
102	كلية السياسية ومعايير الناخب	1980/5/10	القبس
103	من اجل حفنة من الاصوات الانتخابية	1980/5/18	القبس
104	لماذا نضع البيض كله في سلة الشويخ الصناعية	1980/5/21	القبس
105	الشرق الأوسط ومفاوضوا أمريكا	1980/5/24	القبس
106	أخطار تهدد منطقة الشويخ الصناعية • المطلوب تفريغ المنطقة من المنشآت الخطرة • وتوفير الحماية الموقعية وأبعاد المناطق السكنية	1980/6/7	النهضة
107	من وحي الفشل الكهربائي: الانسان عندما يتحول إلى خادم الآلة	1980/7/19	القبس
108	أمن الامس واليوم	1980/7/25	القبس
109	حول حادث محطة الشعيبة الجنوبية (1): • حادث الشعيبة يتطلب رؤية متطورة لأمور السلامة والامن • إجراءات بعد الحادث قد تكون أهم من إجراءات منع الحادث • الآلات بدون العنصر البشري لا تساوي قيمتها حديداً خردة	1980/8/1	القبس
	حول حادث محطة الشعيبة الجنوبية (2): • الكويت محطة تدريب واستنفاع بدون انتفاع • مولدات الكهرباء ضرورية .. لكن لها مساوئها • اجازة الشهر للإداريين .. لا تتناسب مع ظروف الكويت	1980/8/2	القبس
110	التاريخ والتاريخ	1980/8/18	السياسة
111	ضياع القدس وضياع الامة	1980/8/18	القبس

مقالات صحفية مختارة
2014 – 1961

م	الموضوع	التاريخ	الصحيفة
112	تحديات الثمانينات (1): الامن بين اليوم والغد	1980/8/23	الوطن
113	تحديات الثمانينات (2): الالتزامات البيئية	1980/8/24	الوطن
114	تحديات الثمانينات (3): الالتزامات البيئية • السلامة والحوادث في السبعينات	1980/8/24	الوطن
115	تحديات الثمانينات (4) :التزامات السلامة • السلامة بين الجدية والترقيع	1980/8/26	الوطن
116	اول كتاب كويتي يبحث في موضوع « السلامة والامن »	1980/8/20	السياسة
117	الصناعة المائية لا تزال تحبو مقارنة بصناعة الاسلحة والكماليات	1980/9/19	القبس
118	وببساطة ايضاً .. لنضع الحصان في مقدمة العربة: خفايا القدر!	1983/2/18	الوطن
119	مشروع بحث مجمد منذ بداية السبعينات لمواجهة المكافحة الكيميائية للتلوث	1983/3/31	القبس
120	الف ... ياء : الكتابة واللغز المحير	1984/6/20	القبس
121	الاعلام للقضايا: للداخل ام للخارج	1984/6/23	القبس
122	التسميات المختلفة لأشهر السنة الميلادية والهجرية وأصولها	1985/9/21	القبس
123	تقييم وزارة التربية والقرار الجائر بتجنب التقويم	1985/9/22	القبس
124	بيان الترشيح الانتخابي – انتخابات مجلس الامة 1992 الدائرة الثانية – ضاحية عبد الله السالم	1992/10/1	القبس
125	الديمقراطية مطلب الكويت	1992/10/4	القبس
126	ويبقى الطفل هاجسنا الأكبر	1992/10/17	القبس
127	العم بوحمد والأخ حمد ... مع أطيب التمنيات [عبد العزيز الصقر وحمد الجوعان]	1996/6/4	القبس
128	عبد العزيز حسين ... عملاق رحل	1996/6/13	الوطن
129	ومتى كانت النيابة استرزاقا ... ؟!	1996/6/18	القبس

مقالات صحفية مختارة
2014 – 1961

م	الموضوع	التاريخ	الصحيفة
130	الحالة البيئية ... ما لها وما عليها!! البيئة الطبيعية العالمية محكوم عليها بالإعدام!!! « الوضع البيئي الاقليمي حدث ولا حرج !!! » حماية البيئة تتطلب تأصيل قيم ومفاهيم بشرية جديدة	سبتمبر 1997	أسرتي
131	سور الديرة: يا بو سالم عطنا سلاح	1997/11/13	القبس
132	سور الديرة: مقهى سلطان	1997/11/23	القبس
133	سور الديرة: ترخيص بريطاني لحمل سلاح (1944)	1997/12/17	القبس
134	حكومة بلا امرأة: وزارة التعليم العالي ... أ.د. رشا الصباح	1998/4/21	القبس
135	حكومة بلا امرأة 1 / 2	لندن ابريل 1998	القبس
136	ولكن لماذا الأستاذة الدكتورة رشا الحمود الصباح 2 / 2	لندن ابريل 1998	القبس
137	نزاهة القضاء ونزاهة القبس	1998/7/1	القبس
138	عبد اللطيف البحر: ثلث قرن من الوفاء والتضحيات	1998/7/8	القبس
139	ومن الحضارات ما قتل: (1) زرع « إبليس جديد »	1998/9/1	القبس
140	ومن الحضارات ما قتل: (2) الإرهاب والإرهاب المضاد	1998/9/6	القبس
141	حلف الناتو: (1) نهاية الوهم	1999/4/30	القبس
142	حلف الناتو: (2) المغالطات السياسية الأمريكية في القرن 12	1999/5/3	القبس
143	حلف الناتو في عيده الخمسين: (3) البحث عن دور جديد أو تياه في المجهول	1999/5/7	القبس
144	محاكمة مجلس: حول « مجلس الامة »	1999/5/12	الطليعة
145	على هامش المؤتمر النفطي العالمي: (1) حقول النفط وعقول اللفظ	1999/12/8	القبس
146	على هامش المؤتمر النفطي العالمي: (2) عولمة اقتصاد ثرواتنا	1999/12/11	القبس
147	في أمان الله « بومحمد » جاسم المطوع	2000/1/8	الوطن
148	ذلك الشخص وتلك الشخصية .. الشيخ الدكتور ابراهيم الدعيج الصباح	2000/1/10	الوطن

مقالات صحفية مختارة
2014 – 1961

م	الموضوع	التاريخ	الصحيفة
149	مرة اخرى .. الحالة البيئية .. ما لها وما عليها [دراسة] • عمالة غريبة .. أمراض مستوردة • على السريع: أغذية ومستحضرات مشهية • تحرير البيئة من آثار الغزو وحرب التحرير • دخان مشبعة • نفط يمتزج بالخليج • نفط في الابار يحترق • نفط في بحيرات	فبراير 2001	القبس
150	كلمة بحق العم يوسف الفليج رحمه الله	2004/3/25	القبس
151	العقول المهاجرة	2005/4/27	الطليعة
152	وقفة تبجيل مع المغفور له الراحل جابر الكويت	الاحد 2006/1/22	الطليعة
153	وقفة تبجيل مع المغفور له الراحل جابر الكويت	الاربعاء 2006/1/18	الوطن
154	المجلس والاستجواب أما لهذا المجلس ان يستقيم	يونيو 2007	الوطن
155	تعقيب على موضوع (غموض الكون) الدكتور بشارة	الأربعاء 2007/1/29	القبس
156	قصر السيف بحماية اهل الكويت	2008/5/18	القبس
157	ما الذي حدث لي قبل نصف قرن في بلاد الشام 1 / 2	الاربعاء 2012/8/15	القبس
158	ما الذي حدث لي قبل نصف قرن في بلاد الشام 2 / 2	الخميس 2012/8/16	القبس

مقالات صحفية مختارة
2014 – 1961

م	الموضوع	التاريخ	الصحيفة
159	الأغلبية الصامتة (1): خواطر امنية في اوراق غابرة	الاثنين 2012/12/24	القبس
160	الأغلبية الصامتة (2): اللجنة العليا لحماية البيئة	الجمعة 2012/12/28	القبس
161	الأغلبية الصامتة (3): نماذج طارئة أضرت بالبلد	الجمعة 2012/12/28	القبس
162	الأغلبية الصامتة (4): أمن وطن ومواطن	الخميس 2013/1/3	القبس
163	الأغلبية الصامتة (5): المعارضة الصامتة	الثلاثاء 2013/1/8	القبس
164	الأغلبية الصامتة (6): الفساد وما أدراك	السبت 2013/1/12	القبس
165	الأغلبية الصامتة (7): فساد واستبداد	الثلاثاء 2013/1/15	القبس
166	الأغلبية الصامتة (8): مقاطعة وتقاطعات	السبت 2013/1/19	القبس
167	الدولة .. المواطنة .. القبيلة في مجتمعات العالم (2/1)	الخميس 2013/1/24	القبس
168	تابع: الدولة ... المواطن القبيلة (2/2)	الجمعة 2013/1/25	القبس
169	كلمة حق بحق المرحوم محمد عبد الرحمن البحر	الثلاثاء 2014/8/12	القبس
170	المرحوم عبد اللطيف البحر ثلث قرن من الوفاء والتضحيات	الثلاثاء 2014/11/18	القبس

الحالة البيئية ... ما لها وما عليها !!

بحث ودراسة وإعداد : أحمد محمد المرعي (سبتمبر 2000)

مقدمة موجزة :

مما تعودناه دائماً من المسؤولين والمسائلين ، فيما يتعلق بأغلب القضايا العامة والهامة ، أن " كل شيء زين وفوق الزين " . وليس غريباً علينا ، ومن أي موقع كان أو كنا ، إخفاء الرؤوس كالنعامة عند تطرقنا لمواضيع حتى وإن كانت مصيرية ما لم تكن خاصة بقطاع معين أو فئة معينة . ولهذا تجدنا ، وكعادتنا أيضاً ، نقوم بـ " شدّ السير " إلى أقصـــــاه لينقطع كفرقعة بالونة مضغوطة إلى أقصاها ويختفي بعد ذلك أو ينتهي كل شيء ـ ولكن بكل تأكيد بدون الوصول إلى ما نتوخاه من غاية أو هدف . وبالطبع لا يعود هذا ، والغير خاف على القريب والبعيد ، إلا لكوننا " قوم تشنج " وما تطوية هذه الخاصية من إشكالات وأبعاد وخاصة ما يتعلق بـ " القضية البيئية " ولذا فإننا لنأسى لها الولوج في مجال ليس هيناً الخروج منه ، حيث أن ما نلقيه على أنفسنا هو قضية مستمرة ومتواصلة ومترابطة ومتشابكة تتطلب مسيرة مستمرة ومتواصلة ومتراطبة ومتشابكة ، لكون هذه القضية " المسألة البيئية " مؤثرة ومتأثرة محلياً وكونـــياً وبشرياً وإنسانياً ـ من أفقها الواسع . أو من الأفق المحلي أثر هذه القضية البالغ على آبائنا وأبنائنا إناثاً وذكوراً وعلى ما يعتبر من أهم ما يتعلق بمقومات حياتهم ألا وهو صحتهم وفقاً لصادق قوله تعالى " ولا ترموا أنفسكم في التهلكة ".

لقد نشفت الأصوات وجفت الأقلام وتبعثرت الجهود منذ مطلع السبعينيات من هذا القرن ، ومنذ أيام " مجلس التخطيط " و " الإدارة العامة لهيئة الشعيبة " وغيرهم من جهات ومجالـــس ولجان ، وها نحن لا نزال في مكاننا نراوح . أكثر من ثلث قرن و" المسألة البيئية " ليس فقط " مكانك سر " بل ومن سيئ إلى أسوأ مع كل ما يتوفر من خبرات إدارية وفنية وتكنولوجية حديثة وفي متناول اليد . ليس هذا فقط ، بل أن كل ما نبنيه بيد ونعمره في مختلف المرافق والقطاعات نهدم باليد الأخرى ركناً حيوياً من أركان البيئة الطبيعية التي حبانا الله بها كنعمة من نعمه تعالى وأوصانا بالمحافظة عليها . فمن يا ترى الذي أعطانا هذا " الحق المطلق " في تخريب ما خلقه الله والذي أمرنا بإعماره بصادق قوله " هو أنشأكم من الأرض واستعمركم فيها ".

ولا أدل على ذلك إلا ما أقرته الحكومة البريطانية من تعرض المئات من جنودها ، المشاركين بحرب تحرير الكويت عام ١٩٩١ ، لإشعاعات خطرة ناتجة عن ما طليت بها طلقات الأسلحة من مواد مشعة تحرق الأخضر واليابس .

أما وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاغون) فكعادته لا يمكنه أن يقر بأمر كهذا نظراً لما له من محاسبة وأبعاد دولية وسياسية واجتماعية .. الخ ، ولذا فنـــــراه يماطل ويماطل (دراســة بعد أخرى لتمييع المشكلة ليس إلا) أخرى بعد أخرى ــ لتمييع المشكلة ... ليس إلاّ !) وإن كان المســـــؤولون هناك ، فيما بينهم ، يقــرون بهذا ، ضمناً ولا ننسى تاريخ الولايات المتحدة الناظرة دائماً إلا أن " الفايد الوســيلة " وتجاربها على الزنوج في علاج " مرض الزهري " على مواطنيها السود في علاج " مرض الزهري " في بدايات القرن الفائت .

وتجاربها لمعرفة تأثير إشعاعات القنابل الذرية على مواطنيها في بدايات تجاربها الذرية في أربعينيات القرن الفائت والكشف يطول . أو ليست هي الحامل لشعار " اقتصاد السوق " والذي نعرف أنه ويعرفونه ويعرفه الجميع أنه ليس فتح باب استنزاف الموارد البيئية لجشع الرأسمالية في بلاد الغير ، حيث أن في بلادهم هناك الضوابط والمعايير وجماعات الضغط والمحاكمات ... الخ .

حماية البيئة تتطلب " تصور ورؤية " وتأصيل قيم ومفاهيم ونظم جديدة

وليكن معلوماً للحاضر والغائب أن أي وكل مردود وقتي نحصل عليه لكل أو أي استثمار كان ما كان نوعه أو طبيعته لن يكون إلا وقتياً . ولكن ما قد يحدثه للبيئة ليتعذر إصلاحه أو يتعدى المردود المرجو منه بمرات المرات . وحتى مع هذا فلا ولن نتمكن من إعادة الوضع البيئي إلى حالته الأصلية أو حتى المطلوبة ـ سـواء كان ذلك براً أو بحراً أو جواً . فمن عادة الدمـار وطبيعته وخصائصه أنـه دوماً وعلى الدوام ما يأخذ صفة وطابع الديمومة .

وقبل كل هذا وبعد كل ذاك ، فإنه يجب أن لا يغيب عنا أن للبيئة ، في إطارها المادي والمعنوي ، قيمها الدينية وقيمها الاجتماعية وقيمها الأخلاقية والتربوية وقيمها الاقتصادية الحيوية ، وبالإضافة ومع كل هذا وذاك ، قيمها الوطنية الصرفة . فإذا ما كنا وعلى الدوام نطلق الصيحات والشعارات ، في كل مجال وتحت أي مسمى ، بالحفاظ على تراث القيم والأوطان ، فالأولى بنا المحافظة على بيئة الأجداد هذه لنمررها سليمة صالحة للأولاد والأحفاد . فالبيئة ولكونها أصل كل شيء فهي أول وآخر أي شيء . ولهذا لابد ، أردنا هذا أم رغماً عنا ، أن نحفظها نظيفة طاهرة ، وأن نتعايش فيها ونتعامل معها بسلام . فليس هناك من بلد آخر نلجأ له وليس هناك من كوكب آخر نرحل إليه .

إن التاريخ القريب قد علمنا أنه عندما نريد تمييع قضية ألّفنا لها " لجنة " وعندما نريد تهميش قضية كونا لها " مجلس ". وسواء كان هذا " مجلس أعلى " أو غيره أو سواءً كانت تلك " لجنة عليا " أو غيرها ، فكلاهما لا يمكن أن يسمح لهما لا الوقت ولا التخصص ولا الأولية الوظيفية للقيام بتركيز الجهود والرؤية للتعامل مع وعلاج القضـايا البيئية . فاللجان والمجالس لا يمكن أن يكون عملها ، وبأحسن الأحوال ، غير نمط إشرافي لا رقابي ولا تنفيذي ناهيك عن تشريعي ، إلا في حدود محدودة وضيقة ، وهذا أمر طبيعي من طبيعة التسمية

نفسها . ونحن لابد وأن نؤكد أن " الهيئة العامة للبيئة " وكذلك " الهيئة العامة للصناعة " وغيرهما من الجهات المشابهة من مختلف القطاعات والوزارات المختلفة لها شديد الرغبة والتوجه للقيام بأعمالها الخاصة بـــ " مجال البيئة " على الوجه المطلوب . ولكن " العين بصيرة واليد قصيرة " فالعوائق كثيرة : منها المالية ومنها التخصصية ومنها التشريعية ومنها الإجرائية ومنها الصلاحيات والإمكانات التنفيذية ومنها تشابك الخطوط والمسؤوليات .. ومنها بعد كل هذا وذاك " ضيق ذات الحيلة " .

نبذة موجزة : البيئة الطبيعية المحكوم عليها بالإعدام

بداية وقبل شئ فإن الملوثات لا تعرف وطناً أو حدوداً أو تحديداً فالنفايات بدأت تملأ القطب الجنوبي ، وطبقة الأوزون تزداد تهلهلاً يوماً بعد يوم ، والفضاء الخارجي بأسباب الغزو التكنولوجي أصبح ليس بفضاء أبداً ، كما أن التغيرات المناخية باتت في حكم المؤكد . زد على ذلك التزايد السكاني الفلكي الرهيب ، أما استنزاف الموارد وتركم المخلفات فهي من سيئ إلى أسوأ . وما النظام الاقتصادي الجديد والمسمى بـــ " اقتصاد السوق " إلا القشة التي قصمت ظهر البعير من حيث أنه يؤكد جشع الإنسان وأنانيته اتجاه الطبيعة التي خلقها الله جميلة غنية موفورة النعم . إذاً فالتوازن البيئي الطبيعي في اختلال يوماً بعد يوم .

والكويت لا يمكن فصلها عن محيطها .الإقليمي أو العالمي ــ سواء سياسياً أو اقتصادياً أو اجتماعياً أو بيئياً . ولكنه من الضروري استيعاب حقيقة أن الكويت إضافة إلى كونها شحيحة المصادر الطبيعية أصلاً فهي صغيرة المساحة ولكونها بلداً ناشئاً غنياً فإنها سريعة التطور العمراني والصناعي ومليئة بعمالة أقل ما يقال عنها أن أكثرها لن يهمها تدهور بيئة بلد ليس لهم لاعتبـــاره ورشة عمل فقط ــ ناهيك عن وعيهم بألف باء البيئة والمحافظة عليها . خذ على سبيل المثال بالإضافة إلى رقعة الأرض المحدودة ، أنها تطل

على بحر صغير هو جزء من خليج يعتبر بحيرة ضحلة وتكاد أن تكون مغلقة وترمي فيها النفايات من كل حدب وصوب ، وزد على ذلك ازدياد انتشار وسعة مكامن النفط التي تتحول من بعد استخراج النفط إلى تجاويف في باطن الأرض . وانظر إلى التزايد المضطرد للسيارات ووسائط النقل ومعدات الصناعة ومتطلبات الإعمار وحجم المخلفات والنفايات بأنواعها . ومربط الفرس هنا كما يقولون هو أن لا ننظر إلى الآثار والنتائج في هذا اليوم ــ إلا إذا كانت الكويت مؤقتة ،بل ماذا سيكون عليه الحال بعد خمسين سنة أو مائة أو خمسة قرون ، وهل هناك كويت ثانية يمكن أن نرحل إليها أو أحفادنا فيما بعد ! هذا هو السؤال الملح .

إنه لمن الأهمية في النواحي البيئية الترقب لمضار كل ما هو جديد مما ينتج عن تقدم وتطور البشرية بمجالاتها المختلفة ، وذلك لأن الإضرار بالبيئة يعني كل ما تدخل في مكوناتها وسيرتها الطبيعية . فمن ناحية نجن نعرف بعض مضار التلوث الجوي والبري والمائي ، وذلك نظراً لما تراكم لدينا من معلومات عبر عقود طويلة ، ولكن ماذا عن المضار غير المعروفة – سواء بأسباب جهلنا بها أو بمصادرها أو بأسباب عدم إدراكنا بمداها وآفاقها . ومن ناحية أخرى ، نحن نعرف عن بعض الأضرار للمواد الكيماوية ولكن ماذا عن الأضرار البيولوجية . فها هو تأثير المبيدات الحشرية أصبح في حكم المؤكد وها هي مقاومة البكتيريا و الميكروبات بدأ ينتج عنها أمراضاً وأوبئة أكثر انتشاراً وأكثر خطورة .. وأصبحت حتى المضادات الحيوية الفعالة عقيمة في مواجهتها . وما يمكن قوله عن النواحي الكيميائية والبيولوجية يمكن تعميمه على النواحي الفيزيائية ، مثل الاشعاعات والموجات الكهرومغناطيسية بالنسبة لأضرارها على المدى القصير والبعيد ، ولك أن تعرف أنه ليس الأفران الكهربائية والتلفزيونات فقط تصدر عنها إشعاعات ، ولكن كل الأجهزة الإلكترونية عندما تسخن فإنه تصدر عنها أبخرة وإشعاعات ضارة . وبالإضافة إلى ذلك ، هناك الموجات الكهرومغناطيسية التي تصدر عن كابلات الجهد العالي وأجهزة وهوائيات إعادة الارسال والاستقبال الاتصالاتي . وبلا شك فإن كل ما له موجات وترددات يكون

له تأثير (ينقص أو يزيد) على الخلية الحية وبالتحديد على النواة وتحديداً على " الكروموزومات " . وقد يكون بعض هذه الأضرار من التي يمكن التعايش معها أو علاجها ، ولكن ماذا عن تلك التي قد تحـــدث أمراضاً مستعصية أو تكون قاتلة أو تتدخل في النواحي الوراثية ، ومن ثم في تكوين الجنس البشري وحتى الحيواني والنباتي . فهل تستطيع القول أنه متوفر لدينا فهرس أو جدول أو كشف شامل بالمصادر والمضار والنتائج ؟ بالطبع لا .

إن الحالة البيئية وبدون اية مبالغة فإنها إذا لم تكن تبشر بالخير فعلى الأقل تمر بمنعطف حرج إذا لم نشمر السواعد ونسخر الإمكانيات لتدارك الأمور التي بدأت تستفحل . وهذا القول ، عند تقييمنا للوضع البيئي ، مبني على قاعدتين أساسيتين لا يمكن أن نحيد عنهما . أولهما : أنه ليس بالأهمية الخطط والاشـــتراطات والقوانين وإنما بمدى صرامتها ومدى فعاليتها ومدى تنفيذ تطبيقها . وإذا ما عرفنا كيف تجري الأمور الأخرى لدينا وقسنا عليها ، فإن ما يتعلق بالأمور البيئية لابد وأن تكون متراخية . وثانيهما : أن الرصد والكشف والمدروس أيضاً يجب أن يكون سباقاً لئلا تستفحل الأمور ويكون من الاستحالة معالجتها ، أي أن العبرة تكون في الوقاية وليس في العلاج .

الوضع البيئي الإقليمي حدث ولا حرج

وعـــودة إلى الحقيقة بأن الحالة البيئية في البلاد في منعطف حرج وخطير ، فسنحاول هنا إيضاح بعض الحقائق التي لم تتطرق لها " ندوة البيئة " في القبس المشار إليها مسبقاً ، كما وسنتجاوز ما يتصل بنظافة البيئة ومظهرها الطبيعي أو ما يتعلق بالأحوال اليومية أو الإنشائية أو الصناعية مثل المخلفات والنفايات وعمليات الحفر والردم ... الخ ، وستنحصر مناقشتنا بالصحة البشرية وخاصة مما تكون مصادرها وآثارها مختفية أو بعيدة المدى . وفي هذا السياق نرجو أن لا يحدث خلط في الربط بين البيئة وما نتطرق إليه من أحوال ومصادر وآثار ومضار . والخلط لمن غير المســـــــــتدرك قد يحدث بين ألـــ Ecology

(علاقة الكائن وتكيفه بمنشأه البيئي الطبيعي) والـ Environment والمعنى بها التأثيرات والتأثرات بين الكائن وبيئته العامة (الطبيعية والمصنعة) وهي مجال مناقشتنا هنا والتي سنحاول الابتعاد فيها عن الأرقام والفنيات والتداخلات التفصيلية حيث ليـــس بمجالها هنا ولا تخدم أغراض الهدف العام لهذا الموضوع . كما نود التنويه بأن مناقشتنا هذه تعتبر متابعة أو استكمالاً لموضوع دراسة بحثية لنا تم نشرها ســابقاً بعنـــوان : " الســـــــلامة والبيئة " [سلسلة " قضايا بيئية " (رقم 13 عام 1984)ـ إصدار : جمعية حماية البيئة] .

إنه لمن الطبيعي كما أنه لمن الأهمية أيضاً أن نبخص بدقة وضع البلاد ومواصفاتها الإقليمية والجغرافية والبشرية والمواردية وتطوراتها وعلى وجه العموم قد ينحصر هذا في التالي :

أولها :مساحتها الجداً صغيرة وما يحد بها من أراضي ومواقع أفضل ما يقال عنها بأن القضايا البيئية لديها في أدنى اهتماماتها لأسباب وعوامل لا مجال لذكرها هنا .

وثانيها : موقعها على خليج ضحل شبه مغلق الحركة فيه مستمرة وكثيفة والمواد المنقولة فيه لها مخاطرها العديدة والشديدة والبعيدة الأمد في مساحتها وتأثيراتها .

وثالثها : العوامل الجوية المتنوعة والشائعة فيها مثل الحرارة والرطوبة والغبار باعتبارها عوامل مساعدة هامة لانتشار أو نقل أو تخمر الملوثات .

ورابعها : العمالة البشرية وتنوعها ومصـــادرها .

وخامسها : الأطعمة والمستحضرات المســـتوردة .

وسادسها : مخلفات الغزو الغاشم وحرب التحرير .

وسنركز على البنود الثلاثة الأخيرة حيث هي محور بحثنا هذا .

نستقدمه هو لزيادة رصيد تجار الإقامات على حساب صحة أطفالنا وبيئتنا ولزيادة البطالة والعطالة وما لذلك من تأثير على الاستقرار والأمن والنسيج الاجتماعي والخدماتي ، وليس إضافة لهذا وذاك إلا أن تتصور مدى ما تنقله هذه العمالة أو ما هي حاملة له من أمراض ليست مما قد تتقبله بنيتنا الفسيولوجية أو تقاومه نظم حصانتنا المخلوقين بها والمتكيفة وفقاً لعوامل بيئتنا وطبيعتها على مر السنين . وليكن معلوماً أن ناقوس الخطر قد ضجت آذاننا من دقّه ولكن هل هناك من يحس ولا نقول هل هناك مجيب . ولذا فلا غرابة ما نشاهده من ضعف مقاومتنا للأمراض والأحوال الصحية قياساً بجيل من سبقنا . وكيف لا وقد أصبحنا نستورد الأشياء بالجملة وبدون تفريق أو حذر والتي من ضمنها العمالة الغريبة علينا بأمراضها ومشاكلها الصحية . وللتأكد من هذا فليس لك إلا أن ترصد وفي قلب مستشفياتنا ومراكزنا الصحية إضافة إلى داخل بيوتنا ومكاتبنا عدد مرات ما يبصقونه ولا نقول ما يسعلونه من أمراضهم في الدقيقة الواحدة . ولماذا لا ... فلنكن أول من يستورد العلل والأمراض ليوضع اسم مجتمعنا الجداً صغير والمثقل بعمالته المستوردة في " سجل غينيز الدولي " . إلا أن تجارة الرقيق أو السخرة لهو سجل أسود قاتم . والأسوأ أن الرقيق قد يكفل مالكه له العيش ويصرف عليه ، أما رقيق العمالة الأجنبية المتفشي إن لم يتركوا للذئاب فإن مالكهم (كفيلهم) يجعل منهم وسيلة للاسترزاق والكسب المادي ــ مثله مثل تجار " الرقيق الأبيض " . فهل أصبحت حقيقة مؤكدة أو قاب قوسين منها أننا من مجتمع ينخره الفساد والصدأ يغمره !!

أغذية مشعة ومستحضرات جميلة ؟

كما لا يجب غض النظر عن هذا التكالب على استيراد الأطعمة ومطاعمها التي لا تتناسب مع أجوائنا أو طرق حفظنا لها أو المحافظة عليها والتحفظ منها بما يتوافق مع طبائعنا الاستخدامية أو حتى ما نعرفه لما تتعرض له خلال طرق النقل والتخزين والعرض بدأ من بلد المنشأ وما يطولها بعده من عمليات تداول ومناولة خارج حدودنا وخارج مراقبتنا . فهل نحن على دراية بتأثيراتها الغير

مرئية والغير مضمونة ونحن لا يتوفر لدينا حتى الوعي الكافي لملاحظة ما هو مكتوب عليها ، ناهيك أنها أصلاً مصنعة أو مُحضّره لمجتمعات تكون فيها حماية المستهلك ومراقبة الأطعمة في أرقى تنظيماتها وفي أقصى وأقسى درجاتها . وليس كما يتواجد عندنا ، رضينا بهذا أم لا نرضى ، من مستوى متدني في التوعية والرقابة والمسائلة القانونية والمعاقبة . ولنعلم أن الجدل قائم على قدم وساق في البلاد مصدر تلك الأغذية في نواحي سلامتها والتأثيرات المسرطنة للمواد الحافظة لها أو المعالجة بالمواد الكيماوية للصبغة أو غيرها ، أو تلك المزروعة من الأغـــــــذية باستخدام الهندسة الوراثية . أو من خلال عمليات " تحوير الجينات (GM) Genetic Modification والمشعلة لحرب شعواء في العالم المتحضر . ولكن ها هو رئيس إحدى كبريات الشركات العالمية المصنعة للأغذية (وخاصة أغذية الأطفال) عندما ســـــئل في أوربـــا عن إمكانية توقف شركته الاستمرار في مثل هذه العمليات الجدلية بإجابته الصريحة والواضحة " .. ولماذا لا ، فهناك أماكن أخرى لخدماتناً ــ ولا أخاله يقصد إلا منطقتنا المفتوحة أبوابها للتجارب و/ أو النفايات . ولماذا لا ، فهل هناك " طوفة هبيطة " أخرى غيرنا . ونفس الجدل قائم على الماشية والدواجن المعالجة أو المطعمة بما يزيد هرموناتها أو المنقاة بما يغير من جيناتها . حيث أن تعاطي منتجاتها أو مستحضراتها له مضاره الكبيرة والكثيرة على الصحة البشرية ، ولو أنه لم يتحقق لنا هذا بوضوح حيث لا زلنا نلهث ركضاً وراء كل استكشاف جديد (كما الموضة أو الصرعة الجديدة) أو كأننا طفل فرح بلعبته الجديدة . ويجب أن لا نستغرب حيث أن طرق المعالجة تلك أو ما استحدث من أساليب هي بالفعل ما زادت قابلية الحيوانات والدواجن لضرر الميكروبات والذي ينعكس بالأخير على البشر المستهلكين لمنتجاتها ومستحضراتها .

أما نحن هنا وكأننا في كوكب آخر أو كالبهائم نأكل كل ما يرمى لنا . إنه في بلاد بني آدم الأخرى يشنق كل من تسول له نفسه المحاولة غش الأطعمة سواء عن طريق التحضير أو طريقة التقديم أو لتغيير بياناتها وخاصة المعلبة أو

المغلفة منها ... والشنق لا يتم في ساحات الصفاة عندهم ولكن في أجهزة أعلامهم المقروءة والمسموعة والمرئية حتى يكون ذلك رادعاً للغير ليس فقط لمن تسول له نفسه ، بل حتى لا يفكر أحد بأن تسول له نفسه ، بالأضرار بالناس . فالأضرار بالصحة البشرية كمن يرتكب جريمة قتل النفس التي حرمها الله مع سابق التصميم والعزم . وليس كما هو معمول به لدينا بما يسمى " قانون التشهير " الحق والمراد به باطل . أي بما معناه أن يستمر الغشاش في غشه حتى ولو اكتشف إلى أن تأخذ " القضية " مجراها الطويل في أروقة القضاء ومحاكمه الابتدائية والاستئنافية وحتى تمتلأ المستشفيات والمقابر . وبعد صدور الحكم إن كان سلباً فما على الغشاش إلا تسجيل مؤسسته باسم زوجته أو أبنائه أو لربما خدمه ... فكل شيء يجوز في هذه البلاد ــ ومن قال أن القضاء نزيه فهو ساذج لأن المسألة لا تكمن في " المؤسسة القضائية " مجردة بل في الالتواء والتحايل على إجرائاته وأحكامه .. وهي ولله الحمد كثيرة وتأتيك بجميع الأشكال والألوان والأحجام .

وحيث أن الطامة الكبرى تكمن أكثر وأكثر فيما تحتويه بعض تلك الأطعمة أو المستحضرات الغذائية أو التجميلية من مواد أو مركبات ضارة صحياً أو مسرطنة أو تؤدي إلى حالات أو أمراض لا تقل خطورة عنها في خطورتها ، إلا أن الفاجعة تكمن في أن هكذا تأثيرات قد لا تكون لحظية وقد لا تظهر وقتها أو أن تشخيصها لا يكون سهلاً أو واضحاً وقد لا تظهر إلا على المدى البعيد . أما الخطر الأكبر فهـــو في كون المنطقة برمتها ، وليـــــــس الكويت فقط ، تعتبر " سلة مهملات " يلقى فيها المصنعين والبلدان المصدرة كل ما هو صالح وطالح . وإذا ما زاوجنا هذا مع تكالبنا المضطرد للكسب السريع غير عابئين بالنتائج الصحية الوخيمة وخاصة على أطفالنا فلذات أكبادنا فإنه حقاً لهو الجلل الأكبر . ولو كانت هناك إحصائيات مرتبة ومصنفة لوجد وبكل وضوح انتصاب الدلالات البيانية صعوداً إلى معدلاتها الغير معقولة بهذا الشأن . إلا أن استنتاجاً بسيطاً لما ينشر في الصحافة ليضع هذه المشكلة الصحية في مصافها الخطيرة من حيث انتشارها أو من حيث تأثيراتها .

تحرير البيئة من آثار الغزو وحرب التحرير

أما مخلفات الغزو الغاشم ومواد ومعدات حرب التحرير وآثارها البيئية فخطورتها المتناهية تكمن في كينونتها في شقان :

الشـــق الأول : جهلنا بماهية ونوعية وأشكال هذه المخلفات والمواد وأماكن تواجدها وصعوبة الكشف عنها إما بأسباب عدم المتابعة النمطية لها ، أو لكونها مما يخضع لطبيعتها العسكرية السرية .

والشق الثاني : صعوبة معرفة أضرارها لعدم التمكن من تشخيص حالاتها أو لتداخل الأعراض الصحية بعضها مع البعض مما يؤدي إلى تخفية أعراض هذه الحالات .

أولاً : ذخائر مشبعّة

ولمعرفتنا بأساليب وما يتوفر للنظام العراقي من مواد كيماوية سمية وبيولوجية جرثومية فالحكمة تتطلب الغوص في أعماق ما قد تركه أثناء غزوه أو احتمالات استمراره بعد الغزو بنشر أو تسريب هذه المواد بطريقة أو بأخرى إلى البلاد . وبنفس الشيء فنحن نعلم مدى ما استخدمته قوات التحالف في تحرير البلاد ، وخاصة القوات الأمريكية ، من أسلحة فتاكة ، وإن كنا نجهل مركّبات ذخائرها المستخدمة من إشعاعية أو كيماوية وغيرها ومواقعها ومخلفاتها وتأثيراتها . ولكننا لا نجهل مدى نفوذ وسيطرة الآلة العسكرية الأمريكية (صناع وتجار ومقاولي الأسلحة) وفرق الضغط لديهم سواء على وزارة الدفاع " البنتاغون " أو الكونغرس أو الإدارة الأمريكية لاستخدام صناعاتهم . ولا نجهل أيضاً عدم تردد الولايات المتحدة استخدام أي أنواع من الأسلحة وبغض النظر عن تأثيراتها البشرية أو البيئية . فهي على الدوام تتفقد المناطق الساخنة وإن لم تتواجد خلقت بعضها وذلك لمواصلة استمرارية تدريب جيوشها وتجريـــب أسلحتها بغرض التطـــوير من ناحيـــة ، ومن ناحية

أخرى ــ وهذه هي الطامة الكبرى ، بغرض استمرارية العجلة الإنتاجية الرأسمالية وإلا لتضرر الاقتصاد الأمريكي وزادت البطالة ... الخ . هذه معلومات ليست سرية . كما أنه ليس سراً أن المناطق الساخنة غالباً ما تكون في العالم الثالث والذي من اسمه يدل على أنه لا أهمية لسكانه أو بيئتة . ولذلك فليس غريباً أن تجرب القنبلة الذرية في هيروشيما اليابان وليس في برلين أوربا . وإن كان ذلك في التاريخ القديم ، فليس هناك أشهر من فترة السبعينيات عندما استخدمت أمريكا مركب " أورانج " (بهدف حرق الأشجار لكشف مواقع ثوار فيتنام) ــ إلا أن تأثيراتها الجانبية على البشر كانت مأساوية (أو لم يفكر أحد أن ما يحرق الشجر يحرق البشر أيضاً ! ولكن من يهتم إذا كان البشر مثل الشجر تبع فيتنام آسيا) . ولكن الله يمهل ولا يهمل ، فالمصيبة الكبرى طفت على السطح مع كل المحاولات العقيمة لتغطيتها وذلك عندما تبين أن ضرر مركب " أورانج " بدأ يمس الجنود الأمريكيين أيضاً ــ وكيف لا والجميع في نفس المواقع والمناطق . أما الفاجعة الكبرى فهي عندما أصيب أبن أحد قيادي " البنتاغون " بضرر بالغ بأسباب هذا المركب، وكان هذا القائد هو أحد من طلبوا بتطوير ذلك المركب وأمروا باستخدامه . أما ما حدث بعد ذلك فقد أصبح تاريخاً : محاولة إنتحار الأب القائد نتيجة وخز الضمير لما سببه لابنه والمئات من غيره من المجندين آنذاك. والأمثلة الأخرى في هذا المجال كثيرة وآخرها ما يسمى بـ" أعراض مرض حرب الخليج Gulf Syndrome " ــ حيث أن حرب تحرير الكويت لا تختلف عن غيرها من الحروب حتى وإن كنا نحن كويتيون . وما استخدم فيها من أسلحة لأغراض التحرير أو لأغراض التجريب من النوع التي تقشعر لها الأبدان . ولو أعدنا النظر بالأجساد والهياكل المتفحمة في " مقبرة المطلاع " لتبين للمتخصصين منا أن ذلك التفحم لم تكن النار أحد أسبابه . ومن منّا لا يتذكر مشروع " القنبلة النيوترونية " والتي تحيل البشر ، عدا كل شيء آخر ، إلى فحم ورماد . فهل كان " المطلاع " منطقة تجريبها يا ترى .

سيقل من الورقة الرفقة

ثانياً : نفط فوق الأرض

وإضافة إلى ما تقدم فهناك ما تبقى من البحيرات النفطية الشاسعة المنتشرة إثر حرق آبار النفط وما تلاه من عمليات إطفائها . فأبخرة هذه البحيرات تنطلق إلى الجو ببطئ حاملة معها المركبات الهيدروكربونية البعض منها على درجة من السميّة والبعض الآخر له آثاره الخانقة ، إضافة إلى كون بعض هذه المواد من التي لا تظهر أعراضها الصحية السيئة أو أضرارها إلا بعد فترة قد تقصر أو قد تطول ــ وهنا تكمن الخطورة . أما خطورتها الأخرى فتكمن في تسرب نفط تلك البحيرات في جوف التربة واحتمال وصولها إلى المياه الجوفيـــــة (وخاصة في أراضي الشمال) والمضار الصحية الناتجة لمن يستخدم تلك المياه سواء في الشرب أو سقي الأغنام أو ري المزروعات . وليس بمجاله هنا التطرق لآثار تلك البحيرات على التربة والأعشاب وجمال الطبيعة وهي كثيرة وكبيرة . وبعد كل هذا لك أن تعلم أن بعد أن تم سحب بعض نفط تلك البحيرات ظلت البقايا النفطية ذات النوعية السيئة والمركزة وإلى الآن قضيتها على ما نعتقد تراوح في مكانها وكل جهة ترمي المسؤولية على جهة أخرى. ألا تحتم علينا البديهة والمنطق سواءً أنه وبأسباب جهلنا لخواص وطبيعة تلك الملوثات بأن هذا لا يعفينا بل يوجب علينا وبأسرع وقت ممكن رصدها وإزالتها وبالطرق الصحيحة ــ أما بعد مرور عقد من الزمان فهذا لا يمكن أن يعتبر بأسرع وقت ممكن حتى ولا للسلحفاة الساكنة .

ثالثاً : آبار نفط تحترق

ولا يجب بل ولا يمكن أن يغيب عن أذهاننا تلك السحب الدخانية الكثيفة الناتجة عن إحراق العدو لما يزيد على الـ 600 بئر نفطية في مختلف المواقع الجغرافية في الكويت والتي غطت سـماء الكويت لفترة أسابيع طويلة بعد التحرير . فإن كان الله قد من علينا بإطفائها بسرعة قياسية ودحرنا بهذا أغراض العدو الغاشم فلا يعني أن العملية قد إنتهت آنذاك .. بل بالعكس فإنها إبتدأت عند ذلك . فلا يعقل أن تأثيرات سحباً بتلك الكثافة والتي لم يحصل مثيل لها في التـاريخ (إلا واستثناءاً لبركان " كاراكاتووا " في أندونيسيا في أواخر القرن الماضي) تزول تأثيراتها بهذه الفترة القصيرة . فدخان حرائق النفط الخام له أضرار متنوعة وخطيرة وذلك لتنوع غازاته من جهة ، ولتنوع درجات تأثيراته السمية من جهة أخرى ، وخاصة كما حدث من سحب كثيفة ولفترة طويلة غطت مساحات شاسعة . فحدث مثل هذا تظل تأثيراته الصحية وبالأخص على الجهاز التنفسي ولفترة قد تقصر ولكن قد تطول ولا يحس بتأثيراتها إلا فيما بعد . كما أنه وحتى لمن حالفه الحظ ولم يتعرض لها مباشرة في فترة تلك السحب الدخانية ، فإن دقائق غبارها المترسبة على سطح التربة والمباني والطرق لا زالت موجودة وتتطاير بين حين وآخر . وغني عن القول ، وخاصة لمن يعانون من أزمات صحية تنفسية ، أن الوقاية ضرورية جداً من غبار وأتربة وعواصف " الطوز " الشائعة والمتكررة في منطقتنا هذه كونها ناقلة أو مختلطة بالمواد الكربونية الدقيقة المكتسحة من الأسطح بفعل تأثير الرياح . ولكن الأهم من هذا هو متابعة حالات من كان قد تعرض لتلك الأدخنة آنذاك وتوفير الرعاية الصحية الاستثنائية لهم وعدم اعتبار حالاتهم وكأنها أعراض رشح أو زكام أو التهابات عارضة . ولكن ... هل هذا ممكناً في بلد تخلو من " مستشفى أمراض صدرية " على المستوى المطلوب ؟ نحن لا نعلم ولكننا نشك في هذا .

رابعاً : نفط في الخليج

وطبعاً من منا لا يذكر الكميات الهائلة من النفط التي ضخها العدو في مياه الخليج . نعم ما كان طافياً منها فقد اختفى إما لإنجرافه إلى مجال السواحل أو لتشتته إلى مياه المحيطات . إلا أن ما ترسب منه في رمال قاع البحر فلا يجب أن يستهان به . فالمترسب هذا وبفعل التيارات القاعية وتقلبات الحرارة وغيرها من عوامل البيئة المائية لا شك يظل عالقاً ومتحركاً وذائباً ومختلطاً في المياه وليس ساكناً وخامداً . والحيطة هنا ليس في مدى تأثير هذه الترسبات النفطية على الأحياء المائية فهذا أمر ليس مجال مناقشته هنا . ولكن الأمر البالغ الأهمية هو الاحتياطات وتدارك الأمور الفنية حول مآخذ المياه المستخدمة في تبريد المصانع ، والأهم من كل هذا وذاك مآخذ المياه المستخدمة في محطات القوى وتقطير المياه لإنتاج مياه الشرب . ولا يختلف اثنان منا على خطورة هذه الأمر واحتمال كون تلك المياه المنتجة هي المسببة لشيوع كثير من الحالات الصحية إن لم نقول الأمراض المتنوعة . وبالفعل الكثير من الناس لا يستبعد كون هذا الاحتمال وارداً وإن كنا نرجح أن تكون طبيعية وتصنيع الأغذية والسلوك المعيشي أو الحياتي واختلاط البيئة البشرية والملوثات الجوية هو المسؤول الأول .

خاتمة وتوصية

لم نناقش في موضوعنا هذا الناحية الشكلية والجمالية لبيئة معيشتنا المحيطة بنا ــ فهذا أمرٌ يكاد أن يصبح في خانة المستحيلات في هذا البلد الثري مادياً الفقير نباهة وفطنة وجمالاً . فعدا بضيعة كيلو مترات في بعض المناطق المحظوظة ، فلا تزال لا ترى غير الساحات التعيسة والبراري القفراء والشواطئ المزرية . ولو أنه لم تصرف ولا تزال تصرف الملايين لقلنا العين بصيرة واليد قصيرة . أما الأرصفة حوالي البيوت والمباني والأسواق أو إن وجدت دورات مياه في المقار الرسمية أو الجمعيات أو حتى المستشـــــــــــفيات (وقد تكــون رحمة من الله أنه لا توجد دورات مياه عامة في هذا البلد المتحضر) فنجد كل ما ذكر في حالة الجميع في حال رثة بل وكأنها " مزبلة " ، مما حدى بأحد الرفقاء ــ الصادقين وليس الساخرين ، تعهده بعدم المشي أو الخوض فيها حفاظاً على حذائه والذي ، وصح قوله ، جزءاً من بيئته الخاصة ، أما البيئة العامة فأمرها كما يؤكده صاحبنا فهو عند الله تعالى . أما ذاك المجتهد والذي يشدّ على نفسه ليجمّل ما حواليه فلابد وأن يصادف كل العراقيل والمعوقات المتمثلة بالنظم والاجراءات وما يعقبها فيما بعد من " تراكتورات " صفراء رسمية هدّامة .

أما ما نسميه بــ " المحميّات " فهي فعلاً مناطق محمية ولكن لاغنام وبهائم البعض . كما ولا زلنا نذكر ما قامت به إحدى الجهات ، وبإخلاص وحسن نية مزاوجاً بشوية " خداي " ، وذلك عندما نثرت بعض البذور أو الحبوب أو الشعير في الصحراء بواسطة الطائرات المروحية هادفة بهذا تخضير منطقة البر . وما حدث بعد ذلك كان نكتة الموسم : فقد خفي على تلك الجهة أن هناك شيء اسمه الطيور غرامها أكل الحبوب أو البذور حتى وإن كانت منثورة في الصحراء . هذا المشروع بالطبع ليس اختراع أو اكتشاف كويتي وإنما فكر به في كندا لاستزراع غابات أو تعويضاً عن الغابات المقتلعة ، ويعمل به في

شكل تجريبي في كل من كندا والولايات المتحدة . إلا أن هؤلاء يغلفون البذور بمواد عضوية ممزوجة بعجينة بلاستيكية تتحلل بعد فترة والغرض من هذا هو توفير تغذية مؤقتة للبذور من المادة العضوية أما البلاستيكية فتوفر حماية مؤقتة للبذور إلى أن تتجذر وتثبت في التربة وحينها تكون الطبقة البلاستيكية قد تحللت . إلا أن جماعتنا هنا في الثمانينات أخذوا السالفة من نصها ونسوا تغليف البذور بالمادة العضوية والطبقة البلاستيكية (وحتى لو أرادوا لما استطاعوا ذلك لعدم توفر الإمكانات الفنية)، وهكذا خسروا البذور وخسرنا المزروعات وربح الطير . أو كما أقمنا الدنيا ولعلمي لم نقعدها بعد على مسألة " نفوق الأسماك " وحاولنا اشراك العالم كله في قضيتنا " المصيرية " هذه بجلب المتخصصين والخبراء لنكتشف فقط أن البحر ملئ بالكائنات الحية غير الأسماك وأن " نظام الإيكولوجيا " وضعه سبحانه بدقة وميزان في صادق قوله تعالى ﴿ والسماء رفعها ووضع الميزان ﴾ [الرحمن ــ 7] و ﴿ أنبتنا فيها من كل شيء موزون ﴾ [الحجر ــ 19] . وأن مشكلتنا كلها تتلخص في أن هناك هوائم من فصائل " الفايتوبلانكتون " تنمو بكثرة في بعض الأحوال الطبيعية حتى أنها أحياناً تلون مياه البحر بألوانها من كثرتها، وتتدخل في النظام المعيشي الغذائي ــ التنفسي لدى بعض الكائنات البحرية الأخرى مثل الأسماك مؤدية بهذا لهلاكها .

كما أن الحكمة في أبسط أساسياتها تتطلب أنه عندما يستحيل أو تكون هناك صعوبة في رصد أو مكافحة بعض الملوثات فالتوجه وبالضرورة يكون نحو تلك الممكن التحكم أو السيطرة عليها . إلا أننا لا زلنا نجد أنفسنا أبعد من هذا عندما نتفقد بعض ملامح وبانوراما مجريات الأمور حولنا ونحن في الألفية الثالثة. فملوثات عوادم السيارات في مدينة الكويت وضواحيها تكاد تكون مهلكة . وما لك إلا أن تنظر إلى سمائها من على بعد لترى تلك السحابة الثقيلة تخيم فوق أجوائها . ليس هذا فقط ، بل لقد اتبعنا مؤخراً طريقة غريبة في تبليط الأرصفة وحتى في المناطق السكنية ، تتمثل في تغطية أتربتها بقطع الحصى

(صلبوخ مكسر) ممزوجة بمواد نفطية (قار) متمثلين بهذا بالقول المأثور ما أقبح من فعله إلا عذره " . فكلنا يعلم أن هذه المواد النفطية مخربة للبيئة إضافة لقبح شكلها وإيذائها للبشر والسيارات وتنحشر فيها المياه والنفايات وزيادة على هذا آثار أبخرتها في حرارة صيف الكويت المستمرة أغلب أيام السنة . وزيادة للطين بله ، فها هي مداخن " محطة الدوحة لتوليد الكهرباء وتقطير المياه " تنفث سمومها بشكل يكاد يكون متواصلاً من نواتج وقودها من النفط الثقيل ، مغطية بذلك عشرات الكيلو مترات من المناطق المحيطة مثل الصليبيخات والصليبية والجهراء وما حواليهما . ولنا أن نعلم أن تشغيل هذه المحطة على النفط الثقيل يكون في حالات الطوارئ فقط عندما لا يتوافر وقودها العادي بأسباب تعود لتقصير في أعمال " مصافي تكرير النفط " . فهل هذه هي الحال ؟ نحن لا نظن هذا بل نعتقد أن الخلل يقع في خانة التفكير والتنظيم ولكن أهمها الحرص في ما بين الجهات المشتركة في عملية تزويد الوقود . وللتاريخ فقط فلنا أن نتذكر أنه أخذ من الجهات المؤولة عقد من الزمان وجهود مضنية لنقل " مصنع الطابوق الجيري " من منطقة الشويخ الصناعية " ومثلها لنقل " مصانع الملح والكلورين " من " منطقة الشويخ الساحلية " بأسباب مضارها على بيئة الصحة العامة . كان ذلك قبل عقدين من الزمان ــ فهل التاريخ يعيد نفسه !! نرجو أن لا يكون هذا وخاصة في مثل هذه القضايا .

أردنا من هذه الأمثلة والتفاصيل السابقة أننا قد نتساهل لبعض التخبط أو العشوائية أو التقصير ونغمض العين مبررين ذلك بنقص الخبرة والحاح الأولويات كوننا بلد ناشئ . إلا أنه عندما تتصل الأمور بـــ " الصحة البشرية " وكما فصلنا في موضوع بحثنا هذا ، فلا يجوز لا التخبط ولا العشوائية ولا الإهـــمال أو التقصير فهذه تعتبر من الممنوعات إن لم تكن من المحرمات المطلقة . ولهذا فإن أضعف الإيمان في معالجة ما أوضحناه من مشاكل هو رصد الحالات الغريبة ومتابعتها بجدية ليس لعلاجها فقط بل للترقب واتخاذ الاحتياطات

اللازمة منعاً لتدهور الأحوال أو وصولها لدرجة لا يمكن السيطرة عليها . ونحن نعلم أنه قد كانت هناك محاولات لعمل شئ من هذا القبيل بعد التحرير مباشرة - لقد كان لدينا الحماس آنذاك فهل أصبح الآن في خبر كان ؟

ولو عاد لنا بعض ذلك الحماس وأعطينا الموضوع بعض الأهمية لوجدنا أن المطلوب قد لا يتعدى إنشاء مكتب ببضعة أفراد يلحق بـــ " الأمانة العامة لمجلس الوزراء " (كما " مكتب الشهيد ") وتكون الخطوط العريضة لمهامه هي رصد ومتابعة ما هو جارياً من أحوال أو ما يستجد منها بما يتعلق بمواضع :

* الأطعمة والمستحضرات * العمالة الأجنبيـــة

*مخلفات الغزو وحرب التحرير

وتأثيراتها البائنة والخافية على الصحة الفردية والصحة العامة ، وتتحدد أعمال المكتب في إطارها العام بـــ :

◆ الاتصال ◆ النظم ◆ التنســـــيق .

وذلك بين الجهات التخصصية المعنية الأخرى المتناثرة هنا وهناك .

****

الأستاذ حمد محمد المرعي حاصل على بكالوريوس العلوم والدراسات العليا في الكيمياء الحيوية من الولايات المتحـدة (1971) ولكونه مستشاراً في مجالات البيئة وسلامتها فله عدة مؤلفات ودراسات في هذا الشأن . وكان أول مـن أسـس جهازاً للبيئة (1973) ، كما واكب مواضيع البيئة في الكويت منذ بداياتها في أوائل السبعينيات ، سواء المتعلقة بالمناطق الصناعية أو تلك المتعلقة بمنطقة الخليج ، مشـاركاً بالفرق واللجـان التأسيسية إلى أن تكونت " اللجنة العليا لحماية البيئة " ومن بعد ذلك " مجلس حمـاية البيئة " والذي كان نواة لـــ " الهيئة العامة للبيئة " فيما بعد .

HM.AL-Marei حمد محمد المرعي

القبس
سياسية - يومية - شاملة

... وصرح آخر من الخيّرين قد رحل
الحاج المغفور له يوسف عبدالعزيز الفليج

حمد محمد المرعي
23 مارس 2004

كان رجل دولة عندما لم تكن الكويت دولة وكانت آنذاك على الكفاف . وكان عميداً في مجتمع عندما بدأ المجتمع والبلاد بكاملها مسيرة التطوروالنهوض . وكان وظل سيداً في فضائله وسيداً في مركزه وسيداً في إنجازاته وسيداً في مبادراته وسيداً في مروءته.

خدمته العامة يعرفها ويعلم بها القاصي قبل الداني، ليس في الكويت موطنه بل وفي الثلاث قارات الأساسية إن جاز التعبير . كانت أياديه كما كان صدره وبابه مفتوحاً للجميع سواء ، سواءً على المستوى العام كان ذاك أو على المستوى الخاص.

بدأ وبادر وقاد مسيرة المساعدات الإنسانية لأمته العربية في الجزائر وقبلها في فلسطين وبعدها في مصر ومن ثم أفريقيا وآسيا وأوروبا والكشف يطول.

بنى مع رجال أفاضل من مقامه دعائم في بلد ناشيء ما لبثت إلا وأصبحت معالماً وصروحاً في يومنا هذا والشواهد كثيرة ، لا للحصر ولكن مما تجدر الإشارة إليه مثل شركة السينما الكويتية ومؤسسة الخطوط الجوية الكويتية وشركة الصناعات الوطنية وغرفة تجارة وصناعة التجارة والتي أصبحت غرفة التجارة والصناعة وبنك الكويت الوطني ... الخ.ومن منا لم يتعامل في وقت أو آخر أو من وقت لآخرمع هذه المؤسسات - كباراً وصغاراً .. نساء ورجالاً.

كان هو بنفسه صرحاً أخذ من الحكمة كل قياساتها ، يخذل العنف ولم تخذله المواجهة والتحديات وليس ولم يكن ذلك عائد لمروءته أو صلابته أو .. أو .. بل وأيضا لما يملكه من عمق إنساني قلما يندر تواجده بين الرجال ممن أوتوا المراكز واليسر والأخذ بالزمام .

وكما أعطى من إنسانيته لمصالح الآخرين فقد أدى لأمانته كل الأمانة إلى أن رحل إلى أمانة الخالق عز وجل.

فرحم الله الحجي يوسف الفليج وأدخله فسيح جناته .

تولى العديد من المناصب واشتهر بحرصه على عمل الخير

العم يوسف عبدالعزيز الفليج أمضى ٩٥ عاماً في النجاح والخدمة الإنسانية

فقدت الحركة الاقتصادية الكويتية أمس احد اركانها، وهو العم يوسف عبدالعزيز الفليج، وبرحيله خسر العمل الخيري احد رواده، وفقد العمل التطوعي ركنا من اركانه.

العم يوسف عبدالعزيز الفليج المولود في الكويت عام ١٩٠٩ تميز طوال حياته التي امتدت الى تسعة عقود ونصف العقد بحرصه وتفانيه في مساعدة الاخرين، فقد مد يد العون الى العديد من ابناء الكويت.

تلقى الراحل تعليمه في مدارس حماده وابن الشرهان والمدرسة الاحمدية، وبدا عمله في التجارة مع والده. وعندما اشتد عوده تولى ادارة المكتب التجاري للعائلة في الكويت، بينما تولى شقيقه الاكبر سعود ادارة محلها في كراتشي، وشقيقه فهد كان مديرا لمحلها في البصرة.

بدأ الفليج نشاطه في الشان العام مبكرا فبادر مع مجموعة من ابناء الكويت الى تاسيس جمعية التبرعات الشعبية، وهي اولى الجمعيات الخيرية في الكويت وهذه وزعت نشاطها على الكويت وعلى عدد من الدول العربية وساندت الشعوب العربية في الخمسينات والستينات، وكانت حاضرة في مساعداتها للشعوب التي تعرضت للكوارث الطبيعية وكان الراحل رئيسا لها، ومن ثم تولى منصب امين الصندوق فيها.

في العام ١٩٦٤ بادر مع مجموعة من ابناء البلاد الى تاسيس شركة ناقلات النفط، وبقي فيها كعضو منتدب الى حين تاميمها، وهو من مؤسسي غرفة تجارة وصناعة الكويت، وكان نائبا اول لرئيسها لثلاثين عاما، اضافة الى توليه رئاسة لجنة التحكيم وفض النزاعات فيها، ويشهد له في هذا المجال ان الكثير من التجار والناس كانوا يلجاون اليه لحل خلافاتهم.

شارك الراحل في تاسيس الخطوط الجوية الكويتية كما شارك في تاسيس بنك الكويت الوطني وبقي عضوا في مجلس ادارته الى العام ٢٠٠٠، كما اسس شركة السينما الكويتية، وشارك في عضوية المجلس البلدي، والمجلس المشترك، وكان عضوا في مجلس ادارة الهيئة العامة لشؤون القصر، وشارك في تاسيس جمعية الهلال الاحمر الكويتي.

عرف عن الراحل حرصه على تقديم يد العون لكل محتاج، فلقد كفل العديد من ابناء الكويت في البنوك وحين كان المدين يتعسر في سداد دينه كان الفليج يبادر الى السداد من دون ان يعلم المدين بذلك.

العم يوسف عبدالعزيز الفليج مثال يحتذى به في العمل الانساني والمثابرة والتفاني في خدمة الكويت وهو بذلك اكتسب محبة واحترام الكويتيين كبيرهم وصغيرهم.

الراحل في سطور

- ولد الحاج يوسف الفليج في الكويت عام ١٩٠٩، وتنقل بين مدارس حمادة وابن شرهان والأحمدية.
- تراس لجنة التبرعات الشعبية، وتولى أمانة صندوقها منذ أواخر الخمسينات، والجدير ذكره انها كانت أول جمعية خيرية كويتية، وكان لها نشاط خارج وداخل الكويت، وقدمت مساعدات لعدد من الشعوب العربية في الخمسينات والستينات اثناء الحروب مع اسرائيل.
- عام ١٩٦٤ شارك في تاسيس شركة ناقلات النفط.
- شارك في تأسيس الخطوط الجوية الكويتية.
- شارك في تأسيس غرفة تجارة وصناعة الكويت.
- أسس شركة السينما الكويتية.
- شارك في تأسيس بنك الكويت الوطني.
- عضو المجلس البلدي منذ عهد الشيخ احمد الجابر الصباح رحمه الله والى وقت قريب.
- عضو مجلس ادارة الهيئة العامة لشؤون القصر.
- عضو المجلس المشترك.
- عضو مؤسس في جمعية الهلال الأحمر الكويتي.

الراحل يوسف الفليج

علي الغانم عن رحيل الفليج: الكويت فقدت رائدا من رواد نهضتها

أعلن النائب الاول لرئيس غرفة تجارة وصناعة الكويت علي محمد ثنيان الغانم انه «بوفاة العم الفاضل يوسف عبدالعزيز الفليج رحمه الله، فقدت الكويت واحدا من انصع رجالها، واكرم وجوهها، واحبهم اليها، ورائدا من رواد نهضتها الحديثة الذين عملوا بايمان واخلاص على رفعتها وازدهارها، مارس العمل الاقتصادي الحر فعرف بالكد والجهد وصدق الوعد وصار مرجعية الكويت في التحكيم التجاري، وتطوع في ميادين الخدمة العامة فعرف بتكريس المال والجهد والوقت في سبيل خدمة الغير وايصال الخير».

واضاف الغانم ان غرفة تجارة وصناعة الكويت فقدت امس احد اهم عمدائها ومؤسسيها، اعطاها من عمله ووقته وفكره طوال عقود اربعة - عضوا وامينا للصندوق ونائبا للرئيس - ما ساهم الى حد بعيد في رشاد مسارها وموضوعية ارائها وقوة مصداقيتها».

وزاد انه في المجال الاقتصادي شارك الفقيد الكريم في تاسيس وادارة العديد من الشركات المساهمة الرائدة منها: بنك الكويت الوطني، الخطوط الجوية الكويتية، ناقلات النفط، وشركة السينما الكويتية الوطنية، وفي مجال الخدمة العامة، شغل الفقيد عضوية المجلس البلدي، والمجلس المشترك، ومجلس ادارة الهيئة العامة لشؤون القصر، اما اللجنة الشعبية لجمع التبرعات، بمشاريعها وتبرعاتها التي انتشرت على مساحة العالمين العربي والاسلامي، فقد كانت همه وعمله الانساني المميز على مدى اكثر من نصف قرن».

وخلص الغانم الى القول: «باسم غرفة تجارة وصناعة الكويت وباسم كل من عمل بالتجارة في الكويت، اتقدم بالعزاء لكل الكويت بفقيدها الكبير، واتقدم بالعزاء لعائلته الكريمة ولكل من عرفه وعز عليه فراقه، داعيا الله عز وجل ان يتغمد فقيدنا برحمته ورضوانه، وان يلهمنا صبر المؤمنين واجر الصابرين.

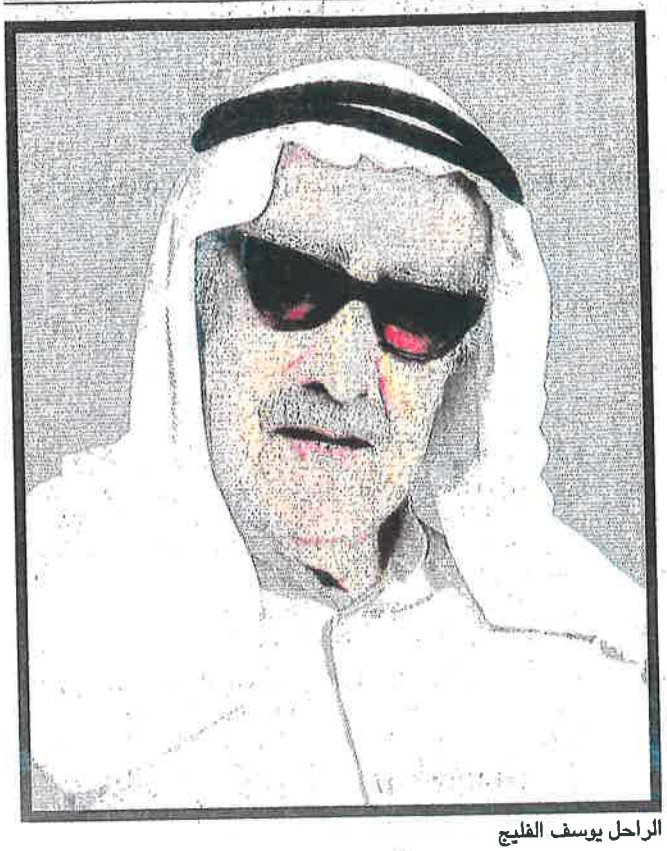

الراحل يوسف الفليج

الطليعة

أسبوعية - سياسية - جامعة

١٤٢٦هـ - ٢٧ أبريل ٢٠٠٥ صدر العدد الاول في ٢٢ يونيو ١٩٦٢ رئيس التحرير: أحمد يوسف النفيسي

عقول أم طيور مهاجرة ...

الطيور المهاجرة

حمد محمد المرعي

"لا يوجد أمان عند العرب ولا يوجد احترام"

بهذه الكلمات القليلة عبرت الدكتورة مريم نور عن ملخص انطباعها عن العرب، وعن ملخص أسباب هجرتها من بلاد العرب.

الطيور المهاجرة من بلاد العرب أصبحت في ازدياد، والعقول العربية تبحث اليوم عن المختبرات الأجنبية، لتثبت جدارتها ولتحقق طموحاتها، والعلة في ذلك ترجع لأسباب عدة، لا تحصرها هذه الكلمات لكنها تلقي الضوء على بعض منها.

الوازع القومي للعطاء لم يعد كما كان، من الأسباب الرئيسة في هجرة العرب إنهم لم يعودوا يؤمنون بأن لأمتهم ولأرضهم حقا عليهم، وأن واجب البر ورد الجميل لم يعد محل اهتمام لدى كثير من العقول العربية، السبب في ذلك أنه "لا يوجد احترام"، كما ذكرت مريم نور، لهذه المبادىء بين العرب أنفسهم، إذ إن من أكثر من يناقض هذه المبادىء هم الحزبيون أنفسهم فتجد الشعب منهارا على انتخابهم لأسباب عرقية ومادية وغير عقلانية البتة.

عدم استقرار القرار وتمادي النفوذ، من أقوى أسباب هروب العقول الذكية إلى المهجر هو هضم حقهم في كثير من المناصب والمراكز الإدارية أو السياسية أو العلمية، ويرجع ذلك إلى ثقافة القناعة بقبول مبدأ الوساطة والدفاع عن أخطاء أصحاب النفوذ بشكل أو بآخر بدرجة عالية نسبيا إذا ما قورنت بالدول المتقدمة.

الاستثمار السيئ للعقول الناشئة، يحدثني الدكتور حسني حمدي أستاذ الإحصاء والطرق الكمية والمعلومات في جامعة الكويت، عن أزمة أكاديمية يواجهها العقل العربي في محض انطلاقه وفي بداية قراره للنضج والإنتاج، إذ يؤكد الدكتور حمدي أنه على القرار الأكاديمي أن يتنبأ بالتخصصات التي تحتاجها الأمة لبناء نهضتها، إذ إن كثيرا من التخصصات التي تفخر جامعاتنا العربية بتدريسها هي تخصصات عفا عليها الدهر وشرب، وأن الكثير منها تصلح في هذا الوقت نعم ولكن ليس في الدول العربية!.

يقول الدكتور حسني إنه وقبل ٤٥ عاما من اليوم، أنه هو من قرر أن يغير تخصصه ويكمل.. "لأني استنبأت بأن تخصصي الرئيسي لن يكون له مستقبل في الدول العربية اليوم لقد اخترت دراسة الإحصاء لعلمي أن هذا التخصص سيكون ذا أهمية لجميع المجالات، خصوصا في المجالات المالية، أما تخصص البكالوريوس "الهندسة

الميكانيكية" فمنذ ذلك الوقت وخفوت سوقه واضح بالنسبة الى لكنه غامض عن الكثيرين"!

الدكتور حسني حمدي الأول على جمهورية مصر العربية في مادة الرياضيات، والثلاثين على الجمهورية من حيث معدل الثانوية العامة، في وقته.

وعندما نسأل عن قصة العالم الجيولوجي العربي د. فاروق الباز في المحطة الفضائية "ناسا"، نجد أنه هرب هروبا من مصر هو وزوجته من قبل ٣٨ عاما ليبحث عن عمل يوافق تخصصه بعد أن حصل على الدكتواره في الجيولوجيا، إذ إن جهابذة التعليم العالي في مصر بعد أن عاد بشهادة الدكتوراه في الجيولوجيا طلبوا منه أن يدرس كيمياء في المعهد العالي بالسويس! ولكنه رفض واستهجن لأن تخصصه ليس في علم الكيمياء، لكن الواقع يقول إنه لا حاجة ولا استثمار لتخصصه في هذا البلد.

هل أحكي قصة الدكتور والعالم المصري الكيميائي أحمد زويل في أمريكا، أم أذكر قصة المبدع والفنان التشكيلي العراقي كاظم الداخل في إيطاليا، أم أذكر أبيات الشاعر العراقي الجهبذ أحمد مطر في لندن أم أذكر دار النشر التي أسستها الكاتبة اللبنانية المبدعة مي غصوب في لندن أم أتكلم عن الناشطة الفلسطينية غادة الكرمي في لندن أم الرسام المصري أحمد مصطفى في لندن وغيرهم الكثيرون من المبدعين العرب في المهجر.

يتفق الجميع أن الدول العربية لم تعد دولا مصنعة، ويصنفها الكثيرون أنها دول مستهلكة أكثر من كونها دولا مصنعة، والمكان الذي يخلو من العمل يخلو من المبدعين والعكس صحيح. اسمع معي كلام السيد جون كيري مرشح الرئاسة الأمريكية عن العرب المهاجرين: "إن قصة العرب الأمريكيين هي قصة أمريكا، وهم أناس مهاجرون جعلوا من هذه الأمة عظيمة بفضل عملهم الدؤوب وإيمانهم الراسخ".

ما أردت توصيله، نحن أمة مهما بلغت من العلم ما زلنا أمة مديرة وليست قائدة، نحيا بالوهن ويخفت نورنا وقت النضال، المدنية التي يجب أن تطمح لها الشعوب العربية وقادتها ليست ترفا، ولكنها مسؤولية وتنمية وإنتاجية وثراء مشروع وثقافة ولادة.

"لم أر جهلا في العالم مثلما رأيت عند العرب.. لأن العربي لا يريد أن يقرأ و هو بطبعه اتكالي، بكبسة زر يريد أن يصحو من دون أن يعرف كيف ولماذا؟"

.. د. مريم نور سندعي أن كلامك غير صحيح.. لكنه واقع!

اللهم إنا نسألك أن.. "تحيا" الأمة العربية!

تحيا الأمة العربية!

تحيا الأمة العربية!

neidan@eng2eng.com

طباعة

الأرشيف

مقالات سابقة

بلد المليون وافد

"بوعبدالعزيز"

جماعاتنا الإسلامية سبب.. وليست السبب!

الطيور المهاجرة

مناورة رائعة

الأحد 22 ذي الحجة 1426 هـ - 22 يناير 2006 - السنة 34 العدد 11721

وقفة تبجيل مع المغفور له الراحل جابر الكويت

بقلم: حمد محمد المرعي

يصعب الحديث في هذا اليوم الحزين عن جابر الشعب، وتزدحم المشاعر بما زخر في عهده وعلى يديه من انجازات ومبادرات، ويعجز اللسان والقلم عن وصف ما وهبه الخالق له من حسن حكمة وحسن قرار، ولا يمكن لاحد الاضافة إلى ما اضيف، او لا حاجة إلى النبش في ما لم ينبش - فإنها صفحة بيضاء سادها بياض اعمال وسادها بياض اقوال، وسادها فوق كل هذا وذاك بياض سماحة وتواضع.

وحيث المجال لا يجيز وحيث المرء لا يستدرك في وهلة لما هنا ولما هناك من وفير ما اماله جابر الكويت، لكن وقفة قصيرة تبرز كيف يجمع الامير الحاكم تفاصيل امور وجزئيات احوال متباعدة كل البعد فيما بينها - وهي امور وجزئيات لا يمكن ان تكون من التزامات الحاكم ناهيك عن ان تكون في اي من قواميسه.

وقفة قصيرة لم تكن موضوع مجالستي معه ذات يوم قبل ربع قرن، بل كانت في كلام عابر، وكان الحديث عن طريقة نقل المياه في الايام الخوالي من تاريخ الكويت.. وكانت الوسيلة آنذاك هي الدواب.. وكنت اخلط في تسمية الحمير بالبغال، وكان يصلح وبدون ملل وباستمرار ويعيد ويكرر انها ليست بغالا بل حمير، وانها لم تكن تسمى بغالا بل حمير - فكان حريصا على التسمية وكان حريصا على اللغة، وهذا ما يسمى بالدقة والتدقيق، وبأن تكون الاشياء في مكانها الصحيح وبشكلها الصحيح، حتى في هكذا مواضيع (وطبعا من بين امور اخرى بلا ادنى شك اكثر اهمية واكثر لزومية مما لا يخفى على الجميع».

وفي وقفة قصيرة اخرى اتذكر حين استدعاني ذات يوم من ايام عام ١٩٨٠ وكانت لموضوع آخر ابدى فيه من الحكمة في الاقتصاد والتدبير ما ابداه من نظرة ثاقبة متعمقة لا يلتفت لها حتى القليل - لا من اساتذة الاقتصاد ولا من العاملين في الاسواق ولا من شريحة المواطنين المسؤولين.

لكن ما طرحه في تلك الجلسة (ولا اظنه من عابر الكلام) من سؤال واضح وصريح وهادف بقوله: «اخ حمد.. لماذا نجد الكويتيين عندما يذهبون الى خارج البلاد نجدهم ينتظمون لانظمة البلاد المسافرين اليها وينضبطون لقوانينها ويحافظون على نظافتها ونظام المرور فيها ويتحضرون في طريقة تعاملهم مع الآخرين اما في بلادهم الكويت ووطنهم فإن العكس هو ما يحدث!». انه لسؤال محير وان الاجابة عنه لتتطلب موسوعات في علم النفس وعلم الادارة وعلم التربية... الخ.

الا ان الامر حول الشيخ جابر لم يكن في هذا ولا في ذاك... بل ومن التمحص في ما اوردناه اعلاه وقراءة لما بين السطور لن نجد الا ما هناك من المام موسوعي واهتمام حتى بصغير المفردات وبصغائر الامور... وان ما نظنه - وهو ظن صحيح وفي مكانه، ان مثل هذه المواضيع ليست من شأن الحاكم او ليست من اهتماماته لتوجب إعادة النظر عندما يكون الشيخ جابر هو موضوعنا.

حيث انه ليتبين بالدليل القاطع ومع واحد من عموم الشعب ما في قلب هذا الرجل من حرص خاص، ومدى ما هناك من اخلاص خالص من جابر لشعب الكويت وكما للغير - رحمه الله واسكنه فسيح جناته.

وقفة تبجيل مع المغفور له الراحل جابر الكويت

يصعب الحديث في هذا اليوم الحزين عن جابر الشعب، وتزدحم المشاعر بما زخر في عهده وعلى يديه من انجازات ومبادرات، ويعجز الفم والقلم عمّا وهبه الخالق له من حسن حكمة وحسن قرار، ولا يمكن لأحد الإضافة عما أضيف أو لا حاجة للنبش في ما لم ينبش فإنها صفحة بيضاء سادها بياض أعمال وسادها بياض أقوال.... وسادها فوق كل هذا وذاك بياض سماحة وتواضع.

وحيث المجال لا يجيز وحيث المرء لا يستدرك في وهلة لما هنا ولما هناك من وفير ما أمله جابر الكويت، إلا أن وقفة قصيرة لتبرز كيف يجمع الأمير الحاكم لتفاصيل أمور وجزئيات أحوال متباعدة كل البعد فيما بينها – وهي أمور وهي جزئيات لا يمكن ان تكون من التزامات الحاكم ناهيك عن ان تكون في اي من قواميسه.

وقفة قصيرة لم تكن موضوع مجالستي معه ذات يوم قبل ربع قرن بل كانت في كلام عابر، وكان الحديث عن طريق نقل المياه في الأيام الخوالي من تاريخ الكويت.. وكانت الوسيلة آنذاك هي الدواب.. وكنت اخلط بين تسمية الحمير بالبغال، وكان يصلح وبدون ملل وباستمرار ويعيد ويكرر انها ليست بغالاً بل «حمير» وانها لم تكن تسمى بغالا بل حميراً – فكان حريصاً على التسمية وكان حريصاً على اللغة وهذا ما يسمى بالدقة والتدقيق، وبأن تكون الأشياء في مكانها الصحيح وبشكلها الصحيح.. حتى في هكذا مواضيع (وطبعاً من بين أمور اخرى بلا ادنى شك اكثر اهمية واكثر لزومية مما لا يخفى على الجميع).

وفي وقفة قصيرة اخرى اتذكر حين استدعاني لي ذات يوم من ايام عام ١٩٨٠ وكانت لموضوع آخر ابدى فيه من الحكمة في الإقتصاد والتسويق ما ابداه من نظرة ثاقبة متعمقة لا يلتفت لها حتى القليل – لا من اساتذة الاقتصاد ولا من العاملين في الأسواق ولا من شريحة الموظفين المسؤولين.

إلا أن ما طرحه في تلك الجلسة (ولا أظنه من عابر الكلام) من سؤال واضح وصريح وهادف بقوله: «أخ حمد.. لماذا نجد الكويتيين عندما يذهبون الى خارج البلاد نجدهم ينتظمون لانظمة البلاد المسافرين إليها وينضبطون لقوانينها ويحافظون على نظافتها ونظام المرور فيها ويتحضرون في طريقة تعاملهم مع الآخرين مثل Please وThank You.. الخ. أما في بلادهم الكويت ووطنهم فإن العكس هو ما يحدث!!». إنه لسؤال محير وإن الإجابة عليه لتتطلب موسوعات في علم النفس وعلم الإدارة وعلم التربية.. الخ.

إلا أن الأمر حول الشيخ جابر لم يكن في هذا ولا في ذاك.. بل ومن التمحص في ما أوردناه اعلاه وقراءة لما بين السطور نجد ان ما هناك المام موسوعي واهتمام حتى بصغير المفردات وبصغائر الأمور.. وإن ما نظنه، وهو ظن صحيح وفي مكانه، ان مثل هذه المواضيع ليست من شأن الحاكم أو ليست من اهتماماته لتوجب اعادة النظر عندما يكون الشيخ جابر هو موضوعنا.

حيث انه ليتبين بالدليل القاطع ومع واحد من عموم الشعب ما لما في قلب هذا الرجل من حرص خاص ومدى ما هناك من اخلاص خالص من جابر لشعب الكويت وكما للغير – رحمه الله وأسكنه فسيح جناته.

● حمد محمد المرعي

القبس
سياسية - يومية - شاملة

حمد محمد المرعي

يونيو 2007

لقد تبين بكل وضوح من جلسة يوم الأثنين 2007/6/25 لمجلس الأمة مدى تدني مستوى المناقشات والأساليب التي تبحث فيها الأمور في هذا المجلس المشبوه ، ولذا فلا هناك عجب أو غرابة فيما أصبح في حكم المعروف لدى الغالبية النظرة السيئة لهكذا مجلس .

ولا لزوم أن نعيد ونكرر مما لا لزوم له بأن المجلس ليس فقط أنه أصبح مثل العلكة في أفواه وأفكار وقرارات الناس وأنه في انحدار شديد في سنواته الأخيرة ، بل أنه أضحي عقبة أمام تطلعات المواطنين في الديمقراطية الحقه ومتطلبات التمنية والتطور الحقيقية . وبالتأكيد إن استمرت الوتيره فإنه لسوف يمسى في الحضيض ولسوف ينقلب المواطنين عليه وليس معه ... إذا لم يكن هذا ما هو حاصل فعلا ... في الضمائر إن لم تكن في الأفواه، حيث أن هذا المجلس (الموقر) أستغل أبشع الاستغلال لأن يكون مطية للوصوليين للوجاهة والنفوذ ومطامع المصالح الخاصة ممن وجدوا في أبواب المجلس أوسع وأيسر الأبواب، وممن استغلوا تنافس الأصوات في الانتخابات مما قد خدعوا الجميع به أن هذه هي الديمقراطية وهي لا تتعدى في كونها غوغائية لبعض الأقوام .

هذه مقدمة موجزة لما يردده الكثير ولما هو من الواجب قوله ولأنه آن الأوان في إقراره – فلقد بلغ السيل الزبى.

ومن هو متابع لجلسات مجلسنا (الموقر) لتشمئز نفسه في سلوك وأخلاقيات بعض النواب .. وهم نواب مصالح وليسوا نواب قضايا ومصائر – رضينا بهذا أم أبينا . ولتشمئز نفسه في أنماط البحث والتحليل نظرا لما يشوب بعض النواب من جهالة إما فطرية أو مصطنعة أو مكتسبة .

وما أثبتته وقائع جلسة يوم الأثنين الماضي (جلسة مسرحية الاستجواب) إلا غيض من فيض .

فأولا أن كلمة " استجواب " هي كلمة ليست في محلها وقصد الاستجواب هو ليس من سلطة ولا حتى من صلاحيات مجلس الأمة ، أما ما سمي باستجواب فالصحيح أن يسمى أو يطلق عليه مسائلة أو محاسبة أو توضيح. والذي حصل وبدأ كمسرحية هزلية ركيكة .. وهي لم تتعدى في كونها هذا، هو كون الجميع الحكام (الأعضاء) والمحاكمين ممن هم بصدى مسائلتهم أو استجوابهم يجلسون صفوفا خلف بعضهم

مخالفا للصحيح بأن يجلس السائل (النائب) مواجهة المسائل (المستجوب ؟) وأن يكون نمط الأسئلة يتمحور حول " نعم أو لا " أو "توضيح" كما هو النمط الصحيح – حيث الأمر يجب أن لا يتعدى التحري واستقصاء الحقائق. ولا شك أن الشكل المسرحي الدارج في ذلك المجلس مجلسهم وعناصره تصبح مكتملة حيث ينتصب العضو الموقر كما الممثل مؤديا نصه المسرحي متدنيا كان أو ركيكا- وهذا ما أثبته بعض الأعضاء في جلستهم يوم ذاك الأثنين، فلا ترتيب في الأفكار ولا علاقات أو ترابط للأقوال ولا الموضوعية العلمية الفنية ناهيك عن الأدبية، وقد تدنى فيه السلوك الأخلاقي والأسلوب إلى درجة كرم الله السامع . فوا أسفاه ويا خجلاه ولا نستطيع هنا إلا أن نستذكر صديقنا د . خلدون النقيب في مقولاته في " فقه المتخلف " والتخلف الفقهي في هكذا مجموعات .

وثانيا : إن مفهوم الحصانة النيابية أصبح يفهم بالمعكوس ، فالحصانة النيابية لا تجيز للنائب الديمقراطي أيا كان من نائب امتهان كرامة الناس واستخدام أسلوب التجريح والقذف والشتيمة والتطنز أو التمسخر ولا التعرض لشخص بني آدم ، وليس لأي كان الحق في هذا وليس هناك من حصانة في الدنيا تحمي المستخدم لهكذا أسلوب .. وخاصة في حرم وتحت قبة مجلس أمة. وبالتأكيد فإن من كتب أو صاغ اللائحة الداخلية لهذا المجلس لم يكن واضحا أو محددا أو دقيقا لما يكتبه أو يصيغه فأتت المفردات اللغوية الفنية كما تعودناه من كتابنا العرب بمطلقها العام وعامة مطاطة، مخالفا أو مشوشوا لما هو مقصود بها. وللعلم فإنه حتى المجرم القاتل تصان وتحترم كرامته حتى في محكمة قضاء إن كانت عادلة لا لسبب إلا لكونه مواطنا وقبل هذا وذاك إنسانا والذي كرمه الخالق تعالي في محكم تنزيله قبل أن تكرمه المحاكم أو المجالس النيابية أو غيرها .

وثالثا : وما حصل في جلسة ذاك الأثنين من بعض النواب الذين ليس في استطاعتنا تذكر أسمائهم لأن الوجوه تتشابه حيث تتغطي ملامح الوجوه باللحى فتتشابه الوجوه للناظر وتختلط عليه الأسماء .. وهذه هي الحقيقة وليس فيها ما قد يستنتجه بعض المتربصين المغرضين والضالين حمانا المولي منهم .

فإن ما حصل ليعرق منه الجبين نظرا لما شابه من تهجم وتهكم وحركات بالأيدي ورقصات جسمانية تساقطت معها الغتر (الكوفية) والعقال ولربما العقول إن وجدت ... ولا يمكن لها أن توجد إلا في هكذا استعراضات لغوية ورقصات بهلوانية تجاوزت حدود الأخلاق قبل الأغراض والمقاصد نظرا لفقدانهم الطريق السوي . بل وأنه لمن يقرأ بين السطور ويتمعن في الهوامش لن يجد إلا أن هناك دافع مغرض واحد لأغيره وهو الإساءة للغير بدون وجه حق والانتقام إن شئت أو التشفي لدوافع أو مقاصد خاصة بعيدة كل البعد عن القضايا العامة أو مما هم به يتقولون ، والاستباق إلى الإدانة المطلقة العمياء مخالفة بذلك للقوانين والإجراءات وأصول المعاملات وأسسها ناهيك عن مركزهم النيابي الذي يتوجب مراعاته والارتقاء به .

وإنه لما هو مؤسف حقا أن يحصل هذا و يحدث تحت إدارة رئيس مجلس حسبناه متمرسا وذو نظره ثاقبة وخلفه من الخبرة ما يوفيه وتحت يده من الأدوات والصلاحيات ما يكفيه، وحتى أن صمته وسكوته الغريب ذاك عن كل تلك التجاوزات الأخلاقية وتعدى النائب لحدوده النيابية، مما حدي البعض للقول بأنه إما أن الرئيس كان ضعيفا أو كان متواطئا أو كانت أياديه مقيدة لأسباب انتخابية هي أصلا مرفوضة أو غيره. وإذ ننأى بالرئيس عن كل هذا وذاك ولا نعتقد به ولا نظنه إلا أن الأمر يستدعى منه التوضيح على سكوته وصمته المريب، وإشراكنا نحن المواطنين معه إذا كانت هناك خفايا أو طلاسم في الأمور لما نحن بها غير عارفون ، وخاصة أن رئاسة المجلس – أي مجلس ، هي لإدارة الحوار بالطريق السوي ومنع خلط الأوراق وما قد يحدث من تجاوزات .

ورابعا ، وفي الختام فإننا نهيب ونسترعى بكل من أوقع به أو وقع تحت طائلة هكذا نواب أن يتوجه إلى القضاء لوضع الأمور في نصابها الصحيح تحت مظلة ورحاب عدالته الفسيحة – والتي لن تحقق العدالة له أمره إلا بوجود قاض مخلص يعمل لا يسأم من البحث والدخول في التفاصيل ولديه القدرة والمزاج لتكريس الجهد والوقت ، ومن قاض غير ضعيف ولا يخاف قول الآخرين أو مهابة التورط في إشكالات مما قد تخذله بصيرته القصيرة تفقد أبعادها أو ما قد تهيؤه له الظنون . وقد لا تتحقق العدالة المرجوة إن لم يكن هناك من إسناد محامين جيدين يصهرون أنفسهم في بوتقة موكلهم ولقضاياه ، متابعين ومكرسين في ذلك الوقت والجهد والقراءة بين السطور– راجين أن نكون مخطيئن في ظننا بأن هكذا محامين هم في خانة المفقودين في يوم كهذا في بلد كهذا .

وختاما فإننا لا نطلب إلا إرساء سابقة قضائية توقف البعض ممن شوهوا مجلس الأمة الكويتي تحت نظر القريب والبعيد وترشد هذا البعض إلى الطريق السوي القويم .

ملاحظة قصيرة : كيف يطيب لبعض النواب مشاهدة ما تم عرضه في جلسة يوم الأحد ذاك في " مسرحية الاستجواب " تلك ويطالب بمنعه من البث التلفزيوني ومشاهدة الشعب لها وهو الأحق بها قبل النائب – فكيف يحرم على الغير ما يحلله لنفسه . ألا يذكرنا هذا بمحكمة محاكمة صدام ومقص الرقيب الأمريكي. وكان من الأجدر بوزير الإعلام – علما بأننا كما نظن أن ليس له لا ناقة و لا جمل في تفاصيل هكذا موضوع، ألا يرضخ تحت ذلك الإرهاب الفكري الاستجوابي!

ملاحظة هامشية : لو كنت من حكومة إن كانت رشيدة (وهي طرف في محور مسرحية الاستجواب تلك) لوضعت مراقبين ومختصين تحرى لملاحقة بعض أولئك النواب لمعرفة أي بارات هم يجوبون وأي مخادع هم يستلطفون وأي بلاجات عراة هم لإجازاتهم قاضون ، وكم من الدنانير هم يملكونه مما هو مسجل بأسمائهم أو بأسماء حرمهم المصون، وكم من المناقصات والمصالح الشخصية الأخرى هم داخلون

ورابحون، وكم من الأموال هم مالكون قبل دخولهم مجلس الأمة وكم بعد دخولهم للمجلس أصبحوا يملكون، وكم مصاريفهم السنوية على حساب ميزانية المجلس / الدولة في رحلاتهم وترحالهم هم صارفون .

ومن جهة أخرى فإن الكثير من يتعلم من الحرامية والمجرمين في مجالات كثيرة لأنهم عادة أشطر وأفهم من البعض الآخر في كثير من المواهب – والكثير من أجهزة الدول تستعين بهم وبخبراتهم في مجالات خاصة أو متخصصة. ومن جهة أخيرة هل منا من ينكر تعاملنا مع الكثير من الدول ومع الكثير من البشر الذين ننعتهم ليلا نهارا في مجالسنا بأنهم من المجرمين وذلك إضافة على استيرادنا منهم المعلومات والتكنولوجيا والبضائع ومنها الأغذية مما يبعث الحياة للكثير من المتشدقين منا بعضلاتهم الكلامية الخاوية. ومع ذلك فإنه في النهاية ليس من سلطات ولا صلاحيات ولا من شأن عضو مجلس مهما كان شأنه الإدانة أو المحاكمة.. فقط المحاسبة.

وفي الخلاصة ، فإنه من بديهيات الأمور إن كانت هناك مسائلة أو محاسبة أو محكمة للوزراء وللمواطنين عامة في سبل الحياة ، فإنه بالمثل يجب أن تكون هناك مسائلة ومحاسبة ومحكمة للنواب – فإنهم ليسوا قديسين وحتى أنهم ليسوا فوق القانون ، ولقد مللنا من تكرار وطول انتظار لإصدار ما يتعلق بشأن " من أين لك هذا " و " لجنة للأخلاقيات " ولما يحدث من تسيب والتلاعب بالنصاب حسب المصالح والمزاجية ضاربين بعرض الحائط بمصالح البلد والمواطنين. وبعد كل هذا وذاك لو قمنا بحصر حقيقي ودقيق لإنجازات المجلس الملموسة والهامة طيلة السنوات الأخيرة لوجدنا أنها صفر على الشمال .

وكهذا مجلس عندما تكون إنجازاته صفر على الشمال ولا تكون إنجازات مجلس كهذا صفر على الشمال إلا بكون المجلس نفسه صفر على الشمال – فهكذا مجلس فإن قلته أحسن من وجوده – لما هناك من توفير فيما يصرف عليه ولما هناك من وعود على شاكلة " ذر الرماد في العيون " ولما هناك من إحباط لتطلعات المواطن والأمة والذي ليس عليه قاصر من الإحباطات .

فعلى الأقل في النهاية يمكن من استخدام هذا المبني الشامخ لهذا المجلس الكسيف والمعاق كشقق سكنية لهؤلاء المواطنين المنتخبين لمن بنوا القصور والقلاع ممن تربعوا على عرش النيابة البرلمانية .

وأخيرا فإن مسألة مجلس الأمة يجب أن تعالج معالجة جذرية إلا أن الإشكالية الكبيرة تقع في هل أن بمقدور حكومة ضعيفة حل هذه المسألة إما بالإشكالية الأكبر فهي من سيعالج مشكلة الحكومة إذا ما سقط المجلس في المعادلة.

القبس
سياسية - يومية - شاملة

العدد 12301 - تاريخ النشر 29/08/2007

تاريخ الطباعة: 08/04/2016

حمد محمد المرعي
(باحث في علوم فيزياء الكون)

تعقيب على موضوع 'غموض الكون' للدكتور بشارة

حسنا فعل الزميل د. احمد بشارة حين تطرق لموضوع قيم في صحيفة 'القبس' الغراء يوم 2007/8/20 في مقال بعنوان 'البحث في غموض الكون'، حيث ان في ذلك بعض الاثراء والتنوع عما تعود عليه القارئ من مواضيع تقليدية في صحفنا اليومية. كما قد اعاد ذلك المقال الى الذكرى ما قمت بنشره في 'القبس' عام 1978 من تحقيق مطول حول ديناميكية الكون، وكذلك ما تحاورت فيه 'مع تلفزيون الكويت في مقابلة خاصة لبرنامج من حلقتين عام 1982 (في مرصدي المنزلي آنذاك) حول مكونات الكون وعناصره وظواهره وفيزياء الكون Astro physics.

الا انه، وحيث تطرق المقال الى 'المادة المعتمة' التي تملأ ما هناك من فراغ (او يحسب بانه فراغ خال) في الكون والتي قد يكون من الاستدلال عليها فارق السرعة بالزيادة في دوران محيط المدار الخارجي للمجرات حول مركزها مما هو خارج عن المعتاد في ميكانيكية الحركة، فلابد من الاشارة هنا لمن يرغب في الاستزادة الى ان 'المادة المعتمة Dark Matter' ولدى الكثير من العلماء الى حد الآن هي مجرد تخمين او افتراض لتضبيط المعادلات الرياضية للفيزياء الكونية المستندة على الفيزياء التقليدية - وقد دعم هذا الاتجاه البروفيسور 'هونكغ عالم رياضيات الفيزياء الذي يحل محل 'نيوتن' في عمادة 'العلوم الطبيعية في جامعة كامبردج'. فهناك امور مهمة يجب اتخاذها في الاعتبار والتمحيص قبل الوصول الى استنتاج مؤكد وبالدراسات الكونية لا يوجد هناك اصطلاح 'مؤكد'، بل 'مقبول او متفق عليه' الى ان يظهر في الافق ما يجزم الامر او يصححه.

أولا: ان الرصد الكوني وتفاصيله تتطلب ان يكون الراصد او الباحث خارج المحيط الكوني (وهذا من المستحيلات المؤكدة) للتمكن من تكوين الصورة الواضحة والدقيقة لما يجري في داخل المجرات وما بينها وفي سدمها ونجومها وافلاكها.

ثانيا: فانه ومنذ 'جاموف' صاحب فكرة الانفجار الكوني الكبير، the Big Bang، وقبله 'هابل' صاحب الازاحة في الاطياف الكونية Red/ Blue shift او Doppler Effect واستخدامها في التوصل الى ان المجرات في تباعد وامتداد وهروب مستمر عن بعضها، وكذلك 'آلن غوث' حول ظاهرة 'الانتفاخ او التضخم الكوني Cosmic Inflation وكيشنر في ملاحظته للتمدد المتسارع للكون. وتجدر هنا ملاحظة ان المجرات ليست موزعة او منتشرة بشكل منتظم Evenly Distribution، بل متناثر في فضاء الكون الشاسع واللامتناهي، وبعدهم بنزياس وولسون في ملاحظته لاشعاعات المايكروويف الدقيقة Micro Wave Radiation، فلقد رصدت بعض الظواهر والعناصر المستجدة (وهي هكذا باستمرار) فيما يكتنف ما يخبئه الكون. وان كانت اشعة غاما Camma Rays هي من بعض الادوات في مجساتنا وحساباتنا لما يجري في الفضاء الكوني الذي نظنه فارغا بين اجزائه الصلبة الملتهبة.

ثالثا: فان تطور فيزياء النانو Nano physics وكذلك فيزياء الجزئيات/الجسيمات الدقيقة Particle/ Molecular physics من شأنها توفير اضافات جديدة مهمة لموضوع 'المادة المعتمة'، حيث انه يجب عدم اهمال ما هناك من تأينات Ionization في كيمياء الكون وما هناك من تصادمات بين الافلاك Colloidal Effect وجزئيات الغازات الملتهبة، وما اهتم به جيبوتس حول 'التموجات الحرارية thermal Fluctuation بواسطة التلسكوبين الفضائيين ماب Map وليك Liek'، والتفاعلات الناشئة والتأثيرات المتداخلة، مما قد يغير في المفاهيم والمعادلات المتعارف عليها او يحورها لما هو ادق لاستكشاف هذا الفراغ الفضائي من ناحية، او ظاهرة فارق السرعة في مدارات محيط المجرات من ناحية اخرى.

كما انه قد لا يغيب عنا ما دخل الى المعادلة في الربع الاخير من القرن الماضي ما يسمى ب 'المادة المضادة Anti - Matter'، فمثل المجال الكهرومغناطيسي وغيره هناك سالب وهناك موجب، او بالاصح تجاذب وتنافر (فلكل شيء هناك ما هو مضاد له ان جاز التعبير اللغوي) - وهذه المادة المضادة تهيئ قوة طرد او تنافر Repulsion مما يساعد في توظيف هذه الخاصية في دراسة المدارات والمسارات الكونية، وما قد يفك بعض الالغاز في معادلات الحركة (السرعة) الزمن في ديناميكية وميكانيكية الكون، والتي من خلالها قد يتم التوصل الى ما يسد الفراغ الكوني وليس بالضرورة ملؤها ب 'المادة المعتمة'.. او تفسير كبر السرعات في المدارات الخارجية للمجرات.. الخ.. وقد يتم هذا عن طريق الاستنباط او الرصد الحسي للاشعاعات الضوئية او الراديوية او الاشعاعية مما قد يوفره تلسكوب 'هابل' الفضائي.

رابعا: وان كان الامر كذلك وان المجرات في هروب من بعضها بسرعات فلكية وان افلاكها في حالة تمدد متسارع ومستمر كامن في طاقته، فلماذا يتوجب وجود اي مادة (معتمة او غيرها) للمحافظة على تماسك الجاذبية وتقويتها حفاظا على سرعتها او تسريعها - حيث ان المآل الاخير قد يكون في طاقتها الكامنة وابتعادها وانفكاكها عن مركزها، ومن ثم انفصالها لتكون عن طريق نجومها وسدمها الخارجية مجرات ومجرات اخرى في ازمانها الفلكية.. وهكذا قد تدور الدوائر.

واخيرا: وقد يكون من اهم استشرافاتنا في هذا الامر هو امر لم يحظ بكثير من الاهتمام. الا ان اوانه قادم لا محالة والذي من الممكن ادخاله في المعادلات الفيزيائية الفلكية لميكانيكية حركة الكون او الاكوان - الا وهو ظاهرة 'التروس' التي تغير السرعات (كما عهدناها بالدراجة او غير السيارة) فحيث انه من المعروف ان الحركة هي التي تولد الزمن (الوقت) (Space - Time Continuum)، وان كان هناك سكون جامد فلن يكون هناك 'زمن Time'، وحيث ان قياس السرعات يعتمد بشكل اساسي على الوقت او الزمن والمسافة المقطوعة Angular Velocity وحيث ان المجرات تدور في افلاك او مدارات دائرية او لولبية او شبيهة بهذا او ذاك. وحيث ان المجرات متداخلة وتتفاعل في حركتها ان لم يكن بشكل مادي فمن خلال جاذبياتها او قوى اخرى متداخلة فيما بين تلك المجرات وسدمها ونجومها. فان هذا يهيئ لان تدخل نظرية 'التروس الكونية Cosmic Wheels' (غير المرئية وعن طريق قوى غير معروفة او معروف ماهيتها حاليا) والتي تغير السرعات بدون اي اعتبار للمسافات عن المركز المظنون انها فارغة ويجب ان تملأ ب 'المادة المعتمة'.

وختاما، فاننا لا نتكلم هنا الا عما يسمى ب 'الطاقة'، التي هي بداية المطاف ونهايته التي تتولد عنها وتوفر لهذا الكون او ان كان هناك اكوان اخرى حاليا او سابقة لكوننا هذا او مستقبلية والله اعلم.

هذه الديناميكية المتنوعة الازلية الغريبة بحق وحقيقة عن المألوف، والتي قد لا تتوافق قوانينها الفيزيائية والكيميائية مع ما هو معروف لدينا، فمنذ اينشتاين ونظريته النسبية وبوهر ونظريته في ميكانيكا الكم Quantum Mechanics، والخصومة الاكاديمية التي نشأت بينهما بهذا الخصوص، فان علوم الفيزياء الكونية تسير بشكل لا بأس به - الا ان ما خفي اكثر بكثير، وكل جواب لسؤال تتولد عنه اسئلة اكثر واكبر واعمق في اعجازيتها والى ما لا نهاية.. فسبحانه عالم الغيب والشهادة.

حمد محمد المرعي
(باحث في علوم فيزياء الكون)

جريدة القبس

القبس
سياسية - يومية - شاملة

155

العدد 12292 - تاريخ النشر 20/08/2007

تاريخ الطباعة: 08/04/2016

البحث في غموض الكون (1-2)

سماء الكون (خارج غلاف الكرة الأرضية) مظلمة إلا من النور المباشر للنجوم والانعكاس الضئيل جدا لضوئها على سدم الكون الهائلة وأجرامه المختلفة. فتبدو النجوم لرواد الفضاء وكأنها مصابيح معلقة في السماء. أما على الأرض فينعم سكانها بضوء الشمس نهارا وبعض من ضوء القمر والنجوم ليلا. والغلاف الجوي يسهم في توزيع الضوء مما يعطي إضاءة غير متوافرة خارج غلاف الكرة الأرضية حيث الفراغ الهائل.

لكن هل الكون فراغ ميت حقا؟ أم هو فراغ حي يتستر على غموض؟ يجزم علماء كثيرون اليوم أن ما يعرفه الإنسان عن المادة بأشكالها المختلفة لا يشكل إلا جزءا يسيرا من مادة الكون وفق القياسات المختلفة، أما البقية فهي مادة 'عتمة' - أو بمعنى آخر أدق غامضة - لم يكشف العلم بعد اللثام عن طبيعتها. أمر مذهل حقا: بعد كل هذا الفهم الواسع للطبيعة والتقدم العلمي الهائل تظل غالبية المادة في أشكال لم يتعرف عليها العلم بعد!

وتعود القصة إلى عام 1933 عندما تبين لعالم الفضاء الأميركي فريتز زويكي - المتحدر من أصل سويسري والمشهور بسلاطة اللسان وروحه التهكمية الحادة - أن بعض المجرات تدور حول مراكزها بسرعة تفوق كتلتها. فوفق قانون نيوتن فإن الجاذبية تقل طرديا مع مربع المسافة بينما تتناسب طرديا مع كتلة المادة (أي تزداد بزيادتها والعكس). والحالة الأخيرة هي التي استند إليها زويكي في نتائجه الصاعقة عام 1933 . واستنتج أنه لا بد من وجود كتلة - أي مادة خفية - تزيد من قيمة الجاذبية فتؤثر بالسرعة، لكنها غير معروفة وفق المعايير المعهودة لقياس وجود المادة.

وهنا لا بد من التنويه بأن العلماء يتعرفون على وجود المادة بطرق محدودة أبرزها: إما بانعكاس الضوء عليها ووصوله إلى قرنية العين مباشرة كما نعهده في الحياة اليومية، أو عندما تبث إشعاعات أخرى مختلفة وقابلة للقياس مثل الحرارة أو تتفاعل معها، أو بأثرها على قوة الجاذبية وهو ما يتجلى بالتأثير في سرعة الأجسام الدائرة بقربها.

ورغم امتعاض العلماء من رأي زويكي ونتائجه في البداية فإن التدقيق الصارم في تقديراتهم لكتل جميع الأجسام والكواكب والنجوم المحتملة التأثير على الجاذبية أوصلهم إلى قناعة أن الكتلة المؤدية إلى سرعة دوران المجرات أكبر من المفترض وفق قانون الجاذبية. وهو القانون الصالح لهذه القياسات. فالقياسات الكثيرة اللاحقة لعدد واسع من الحالات بينت أن سرعة دوران هذه المجرات تفوق ما يتنبأ به قانون الجاذبية. فالمعروف وفق هذا القانون الصارم أن سرعة دوران الجسم حول مركز الجاذبية تزداد كلما زادت كتلته أو اقترب من مركز الدوران. فعطارد مثلا هو الأقرب إلى الشمس (مركز الدوران) في المجموعة الشمسية لذلك نجد أن سرعة دورانه حولها (49 كيلومترا في الثانية) هي الأكبر من بين كواكب المجموعة، وتقدر بحوالي 8.8 أضعاف سرعة دوران كوكب نبتون (الأبعد).

ومع تحسن وسائل قياس كتل الأجرام السماوية وسرعاتها وأبعادها، وبتقدم التقنيات المختلفة عاد اهتمام العلماء لقياس سرعات الأجرام السماوية في مواقع أبعد ومجرات أكثر مما كان متاحا أيام زويكي في ثلاثينات القرن العشرين. ففي عام 1976 قامت عالمة الفضاء الأميركية فيرا روبن بقياس سرعة دوران النجوم في مجرات بعيدة مستعينة بضوء انفجارات بعض النجوم الهرمة المعروفة بالسوبر نوفا. واكتشفت أن سرعة دوران النجوم البعيدة عن مركز المجرة تفوق سرعة النجوم القريبة منه، وهو ما يتعارض مع المعروف بحكم قانون الجاذبية.

قادت قياسات روبن إلى الاستنتاج أن هنالك كتلة خفية في تلك المجرات تؤثر في سرعة دوران هذه النجوم. وأن هذه الكتلة الخفية موجودة خارج جميع مراكز المجرات تقريبا (أي منتشرة في الكون كله) مما يؤدي إلى زيادة سرعة دوران الأجرام البعيدة عن المركز. بل بينت التقديرات والقياسات الحديثة المختلفة أن تلك الكتلة الغامضة هي الأكثر شيوعا وانتشارا في الكون من المادة العادية بأشكالها المعروفة للعلماء حسب عناصر الجدول الذري ومكونات الذرة المختلفة. ولربما تعادل 5.5 أضعاف كتلة المادة المعروفة في الكون، وتتكون من جسيمات متناهية الصغر جدا لم يسبق للعلماء المعرفة بها وتتحدى قدراتهم على قياسها.

وقد يقول قائل إنه لربما هنالك كواكب سيارة حول تلك النجوم وفي المجرة أو ثقوب سوداء يصعب رؤيتها وبالتالي تغيب عن حسابات الكتلة. لكن حتى بتقدير هذه الكتل وغيرها تكاد النتيجة لا تتغير. فجميع

الكواكب حول النجوم لا تشكل كتلة ذات قيمة. فكواكب المجموعة الشمسية على سبيل المثال - وكذلك الأتربة والمذنبات السيارة حول الشمس - لا تشكل أكثر من 2 بالألف من كتلة الشمس. معنى ذلك أنه حتى لو أسقطت هذه من تقدير كتلة المجموعة الشمسية فلا ضرر.

انتبه علماء كثيرون إلى الظاهرة المذكورة وتبين أنها منتشرة في جميع أنحاء الكون المعروفة. فأينما سلط العلماء قياساتهم على مستوى المجرات ومجاميعها تبين أن هنالك كتلة لمادة مبهمة، وصارت تعرف الآن بالكتلة المفقودة (أو المادة العتمة أو الغامضة). وهي مادة لأن تأثيرها على الجاذبية مثل بقية مادة الكون، لكنها غامضة لأن جميع محاولات كشف اللثام عن هويتها فشلت. فهي لا تبث ضوءا ولا تؤثر فيه أو في بقية الإشعاعات. ولا تتفاعل معها مثلما تتفاعل السدم وغازات الكون وأتربته. ولا تتكون من ذرات أو جزيئات أو مكوناتها المختلفة المعروفة للعلماء. ولا تعد من الثقوب السوداء لأن خصائص هذه معروفة وأثرها كذلك. ولا تتفاعل مع قوى الطبيعة الأخرى المعروفة (مثل القوة النووية الشديدة أو القوة النووية الضعيفة أو القوة الكهرومغناطيسية). أثرها يتجلى فقط على قوة الجاذبية.

يستقر رأي غالبية واسعة من علماء الفيزياء والفلك اليوم أن ما توصل إليه زويكي عام 1933 ليس صحيحا فقط، ولكن لربما يعد من أكبر تحديات العلم في القرن الحادي والعشرين. وتولدت القناعة التامة أن هنالك 'كتلة مفقودة' في الكون (أو غامضة) لكونها مجهولة الهوية ولا تصنف من ضمن أشكال المادة المعروفة. وأثرها المعروف لحد الآن ينحصر على الجاذبية فقط. ولا تزال هذه المعضلة عصية على التفسير. هل من شكل للمادة مغاير لما يعرفه العلم؟ وأين هي؟ ولماذا لا نتحسسها؟ العديد من التجارب الدقيقة حول العالم اليوم تحاول الكشف عن لثام هذه المادة الغامضة بأدق القياسات والأدوات الحديثة، وبأغلى الأثمان وأضنى الجهود.

لكن المعضلة أكبر وأعصى كما سنرى في الجزء التالي من هذا المقال.

د. أحمد بشارة

جريدة القبس

155

القبس
سياسية - يومية - شاملة

العدد 12293 - تاريخ النشر 21/08/2007

تاريخ الطباعة: 08/04/2016

قراءات صيفية: البحث في غموض الكون (2-2)

في الجزء السابق من هذا المقال بينا كيف أن علماء الفيزياء والكون يقرون بأن هناك أشكالا خفية من المادة في هذا الكون وأسموها المادة الغامضة أو السوداء أو أحيانا الكتلة المفقودة. وانها تتجلى لهم عبر أثرها الكبير على حسابات الجاذبية على مستوى الكون، بينما لا يصدر عنها أي إشعاع ضوئي أو حراري أو غيرهما ولا أثر لها على قوى الطبيعة المعروفة الأخرى. ويقدرون أن كتلتها قد تصل إلى 5.5 أضعاف كتلة المادة المعروفة في الكون.

لحق بهذا الاكتشاف اكتشاف آخر أكثر صعقا. فالثابت منذ عام 1929 أن الكون يتمدد كما وثقته قياسات عالم الفلك الأميركي أدون هابل عندما أعلن أن المجرات تبتعد عن الأرض، وأن سرعة ابتعادها تزداد، كلما بعدت مسافتها عن الأرض. فالأبعد منها أسرع في تباعده، بل تصل سرعة ابتعاد بعضها إلى حوالي 10% من سرعة الضوء (أي حوالي 30 ألف كيلومتر في الثانية)!! اكتشاف هابل أسس للجانب التجريبي لنظرية الانفجار العظيم: فإن كان الكون يتمدد فلا بد أنه كان منكمشا في السابق. وبالعودة إلى الوراء السحيق سنصل إلى نقطة متناهية الانكماش بدأ منها الانفجار العظيم. هذه الأمور صارت من ثوابت علم الكون الحديث.

مع تقدم أدوات قياس أبعاد وسرعات النجوم والمجرات عبر التلسكوبات الحديثة وغيرها اتسعت معرفة العلماء بخصائص الكون. وشهدت السنوات الأخيرة نتائجا مذهلة: ان تزايد سرعة تمدد الكون الكبيرة (وتعرف علميا بعجلة التمدد) كبيرة جدا ولربما بدأت منذ 10 مليارات سنة. وأن عجلة التمدد تتعارض ظاهريا مع الجاذبية المتوقعة من كميتي الكتلة والطاقة المعروفتين. فوفق قانون الجاذبية لا بد لهاتين الكميتين من الحد من عجلة التمدد كي يتوازن الكون. وأن قياسات عجلة التمدد تتعارض أصلا مع إمكانية تشكيل الأجرام السماوية ومنها المجرات: فالتمدد الزائد منذ بداية تشكل الكون حتما كان سيلغي أثر التجاذب اللازم لتكوين هذه الأجرام أساسا.

ما الذي يسهم في تعجيل تمدد الكون إذا؟ فكميتا الكتلة والطاقة المعروفتان لا تكفيان لحساب هذه العجلة. وبحكم تكافؤ الكتلة والطاقة (وفق نظرية آينشتاين المؤكدة) فإن الطاقة مثل الكتلة يجب أن تسهم في التجاذب أو الانكماش، وليس إلا النفور والتمدد. ووجد العلماء عبر القياسات المختلفة والمحصنة أنهم حتى باعتبار كتلة المادة الغامضة السابقة الذكر فإن ذلك لا يردم الهوة الكبيرة بين مقدار عجلة التمدد الملحوظة مقارنة بحسابات الجاذبية. فالغلبة دائما للتمدد. إذا لا بد أن هناك طاقة خفية مجهولة الهوية تؤدي إلى تعجيل تمدد الكون، وكأنها حبل مطاطي خفي يشد على الكون ليمدده في مواجهة قوة الجاذبية للمادة. وهي طاقة خفية (أو غامضة) لأن العلماء لا يتعرفون على وجودها إلا بقياس أثرها على تمدد الكون فقط، تماما مثلما قادتهم قياساتهم إلى وجود المادة الغامضة بالتعرف على اثرها على الجاذبية. فأثر الطاقة الغامضة على تمدد الكون يناظر تأثير الكتلة الغامضة على الجاذبية.

استنتج العلماء أنه لا بد لمثل هذه الطاقة الخفية (الغامضة) من خاصية مخالفة للطاقة العادية المعهودة. وأن هذه الطاقة الغامضة تقود إلى تنافر المجرات وبالتالي تسهم في عجلة تمدد الكون بما يفوق المعهود. وعندما حسب العلماء في السنوات الأخيرة هذه الطاقة توصلوا إلى نتيجة مفادها أنها قد تشكل حوالي 73% من مجموع المعروف من طاقة الكون وكتلته!! وباستذكار هذه النتائج (عبر قياسات مختلفة ومستقلة) خلص العلماء إلى أن مكونات الكون هي عبارة عن: 73% طاقة خفية، و22% مادة خفية. وأن المادة العادية التي يعرفها العلم الحديث لا تشكل إلا نحو 5%: منها 4.5% ككتلة تعود إلى السدم والأتربة والغازات التي تحوم في الكون، وفقط 0.5% ككتلة تعود إلى مليارات النجوم والكواكب التي تسبح في مجرات هذا الكون الفسيح.

إذا: ما يخفيه الكون من مادة وطاقة تشكل قرابة 95% مما يفصح عنه - وفق قدرة العلم والعلماء الحالية على الكشف عنه بالنظريات وأدوات القياس المادية المتاحة. الممكن للعلماء في الوقت الراهن هو فقط الكشف عن أثر المادة الغامضة على تجاذب الكون وأثر الطاقة الغامضة على تمدده.. لا أكثر ولا أقل. وأن الطاقة الغامضة - مثل المادة الغامضة - منتشرة في جميع أرجاء الكون ولا تتفاعل مع القوى الأساسية في الطبيعة (مثل القوة النووية الشديدة أو القوة النووية الضعيفة أو القوة الكهرومغناطيسية). وتخترقان الأجسام الحية (كالإنسان) والأجرام السماوية (مثل الأرض) كل لحظة من دون أثر يذكر. وكأننا في وئام معهما!!

هناك عدد معتبر من النظريات الناشئة في علم فيزياء الجسيمات الصغيرة والمأمول منها فك لغز هذه المعضلة: المادة الغامضة والطاقة الغامضة. وهذه الجهود امتداد لنظريتي النسبية وميكانيكا الكم اللتين تشكلان ركني الفيزياء الحديثة. بعض هذه النظريات في مراحل التأسيس الأولى وتواجهها عقبات تجريبية لا يستهان بها. ومن خلال علم فيزياء الجسيمات الصغيرة يأمل العلماء بفهم أدق لمكونات المادة والطاقة والكون والقوى المختلفة. وهناك عدد كبير من المختبرات والتجارب حول العالم التي تتهيأ للكشف عن هذه الأسرار بالتعاون بين ألمع علماء الدول.

ما هي أهمية هذه الجهود؟ يعتقد العلماء أنه بالتعرف على هوية هذه الطاقة والكتلة ستردم فجوة معرفية هائلة في فهم الإنسان للحياة والكون، وستزداد متانة البنيان المعرفي للطبيعة. كما ستجيب عن التساؤل القائم والمحير: ما هو مآل الكون؟ هل سيتمدد إلى ما لا نهاية ليؤول إلى ما يعرف بالموت البارد الذي تنتهي عنده جميع مظاهر الحركة والحياة؟ أم أن الجاذبية ستتغلب في نهاية المطاف على التمدد، ليرتد الكون بعد دهر من تمدده وينكمش ثانية، وكأنه فيلم سينمائي يشاهد معكوسا (من نهايته إلى بدايته).. ليعود الكون إلى حالته عند لحظة الانفجار العظيم؟ أسئلة معقدة لكن الإجابة عنها ضرورية لارتباطها بمفاهيم علمية وفلسفية متشعبة.

الخلاصة: أن العلماء في حيرة صعبة من أمرهم. فهم أمام قياسات ميدانية دقيقة لظاهرتي الكتلة الغامضة والطاقة الغامضة، لكنهم يجهلون هويتهما. كل ما يعرفونه عنهما هو أثرهما على الجاذبية وتمدد الكون بينما يجهلون علاقتهما بالثابت من أشكال المادة والطاقة. البعض يرد الكتلة الغامضة إلى مادة لم يكتشفها الإنسان بعد، والطاقة الغامضة إلى قوة مجهولة ومختلفة عن قوى الطبيعة الأربع المعروفة. أو أنهما ناجمان عن تأثير لظواهر ميكانيكا الكم الغريبة والكثيرة التي حيرت ألمع العقول حتى الآن. بل يسترسل علماء آخرون بأن ما نلحظه من أثر لكتلة وطاقة غامضتين ربما يعود إلى تأثير كون آخر قريب من كوننا، أو يتقاطع أو يتفاعل معه.

في جميع الأحوال فإن الإنسان على أبواب اكتشافات مبهرة ستهز أركان فهمه للكون. والفهم الدقيق لهذه الظواهر يعد من أكبر التحديات التي تواجه العلم خلال القرن الجديد.

د. أحمد بشارة

جريدة القبس

156

القبس
سياسية - يومية - شاملة

العدد 12560 - تاريخ النشر 18/05/2008

تاريخ الطباعة: 08/04/2016

قصر السيف بحماية أهل الكويت

حمد محمد المرعي

رحل المغفور له الشيخ سعد العبدالله بعد ان رحل رفيقه الشيخ جابر الأحمد، وعزاء الجميع للكل. ولا يمكن ان يحصر احد مآثر المرحوم الشيخ سعد وطبيعته الشخصية، والقيادية، فلقد كان رمزا شامخا لا يعوض. ولكن وقع مرضه ووفاته كان بلا شك أليما خصوصا في هذه الفترة الديموقراطية في البلاد، فلقد كان ابن أبي الدستور وراعي الدستور، ولا ننسى مواقفه في الأيام العصيبة خصوصا أيام الاحتلال الغاشم وما سبقها وما تلاها في مؤتمر جدة.

الا ان هناك ميزة لديه قد لا يعرفها الكثيرون.. واتذكر منها انه صادف في أواخر السبعينات من القرن الفائت، حين كنت عضوا ومقررا في اللجنة الأمنية العليا المنبثقة عن مجلس الوزراء، كنا نعدّ دراسة ووضع خطة لأمان المرافق المهمة وسلامتها وحمايتها، واجتمعت معه يوما، وكان حينها وزيرا للداخلية رحمه الله، واستعرضت الخطط الموضوعة وشرحت له بعض اجزائها.. الى ان وصلت الى قصر السيف العامر.. وقبل ان ابدأ باستعراض المخططات الهندسية استوقفني بحدة قائلا: «يا أخ حمد، هل تريد ان تحمي قصر السيف.. وممن؟ من ابناء الكويت؟ قصر السيف هو بحماية أهل الكويت ولا يحتاج الى حماية ولا يحزنون..».

رحم الله راحلنا الكبير وتغمده بواسع رحمته.. «إنا لله وإنا إليه راجعون».

جريدة القبس

القبس
سياسية - يومية - شاملة

العدد 14086 - تاريخ النشر 15/08/2012
تاريخ الطباعة: 08/04/2016

حمد محمد المرعي
(ماجستير العلاقات الدولية والقانون الدولي 1972

ما الذي حدث لي قبل نصف قرن في بلاد الشام (-1 2)

لقد ترددت كثيراً وبعد طيلة المدة أن أقوم بنشر هذه السالفة (ان كان لها أي أهمية)، ولكن ونحن في نهاية هذا الشهر الفضيل وننعم بالوصل والاستقرار والاطمئنان وفي انسجام مع حياتنا وتعايشنا في بلد الأمان.

لم يكن هناك من بد إلا بنشر هذا، لما يحيطنا من مآس ومعاناة بما يحدث في سوريا الشام بلد الحضارة والتنوع والتاريخ وأزليته والكلام في هذا يطول، هذا والعالم يتفرج.

في أواخر صيف عام 1964 كنت عائداً من الولايات المحدة ومررت كالعادة ببيروت للإقامة يومين في طريقي إلى الكويت، وفي صباح اليوم التالي فكرت في زيارة معرض دمشق الدولي (وهو معرض تجاري ثقافي دولي سنوي كانت له شهرته الواسعة وأهميته في المنطقة في تلك الأيام الخوالي)، وصلت بالسيارة إلى دمشق في وقت الظهيرة، وذهبت مباشرة إلى صالة اللوحات الفنية (الغاليري)، ووقفت عند باب الصالة الذي يقود إلى دهليز (ممر) إلى داخل الصالة، ولبثت لأستطلع الحوائط ان كان هناك من اللوحات الفنية ما أود التركيز عليه، وكان في ذلك الممر الذي أنا واقف على بابه كرسي طويل وعليه ثلاثة شبان، والتقطت اذني صوتا يقول «خوش لجوّه» (يعني ادخل إلى داخل) بنبرة آمرة، لم أعر ذلك الصوت أي انتباه ولأنني لم أتوقع أنه موجه إليّ، فعاد الصوت من أحد الشبان مرة ثانية فالتفت إليه وقلت: هل أنت تكلمني؟ فكان جوابه باللهجة الشامية الممطوطة: وهل فيه حد غيرك؟ فاجبته: نعم انتم الثلاثة بارك الله فيكم، وما ان أكملت جملتي حتى نهض أحدهم وأمسك بقميصي مقطعاً أزراره محاولاً جري إلى الداخل بطريقة فجة ومفاجئة، مما يعني ان الأمر أصبح جدياً، ففوجئت بهذا التصرف الغريب وغير المتوقع، والذي ليس له أي مقدمات بل واكتشفت انني أمام أمر جاد لم يكن أبداً على البال واني وقعت في حال لا ناقة لي فيها ولا جمل، كثير من هذه الأفكار عبرت ذهني خلال ثوان قليلة معدودة، ولم يكن هناك من بد عندما اسقط في يدي إلا ان أقاوم ذلك الشخص بكل عنف وبكل قوة لاني أعرف وأعلم علم اليقين لمعرفتي بتاريخ حكام بلاد الشام منذ حسني الزعيم ومن سبقه او من لحقه إلخ إلخ، ان دخولي القاعة مجروراً يعني دخولي الى غياهب الجحيم. فقاومته وهو يجرني الى الداخل وانا اسحبه الى الخارج، وعندما تبين له شدة مقاومتي قفز اخر من الكرسي وامسك بياقة قيمصي من خلف عنقي.

وهنا تأكد لي ان الامر ليس جديا فقط بل وفيه قصد وفيه سوء ومخيف ومرعب. وكان الوقت ظهرا والزوار قليلون كونه وقت الغداء.. وتذكرت ان هناك عسكريا او رجل أمن بملابسه الرسمية البيضاء واقفا على الرصيف ليس بعيداً عن تلك الصالة. فصرخت مناديا إياه.. ولكن «عمك أصمخ»... فبدا لي ان اللعبة مكشوفة وعلي ان أعالج الامر بأي طريقة كانت. كنت حينها شاباً جريئاً نشيطاً مفعماً بالحياة والطاقة، وبلا شك فإنه سبحانه في خلقه للانسان في احسن تقويم حباه بتلك الغدة البدائية في المخ amygdala التي تهيئ طاقات وقدرات مضاعفة لمواجهة مواقف الرعب والفزع ليصبح الانسان في دفاعه وكأنه «طرزان أو سوبرمان». فجررت الاثنين الى الخارج على الرصيف مبلغاً اياهم بصوت عال انني متوجه الى مركز الأمن (صادف انني قد اوقفت السيارة عند مركز الامن الذي لم يكن بعيدا - وقبلها بالطبع لم اكن اعرف ان كان هناك مركز أمن او اين هو) واعتقد انهم (اي الشابين الاثنين الممسكين بي) وخشية لما تحدثه الجلبة التي قمت بها معهم ونحن نسحب بعضنا على الرصيف خارج الصالة من تجمهر من كان موجوداً من بعض الزوار (وخاصة لما يحدثه هذا المنظر للاجانب من الزوار في تقديري) فجررنا بعضنا الى مركز الأمن.

هناك ادخلوني في غرفة كبيرة فخمة الاثاث والمحتويات واوقفوني امام مكتب يجلس خلفه ضابط ضخم الجثة مهيب وعلى اكتافه مليون نجمة وتاج ونيشان (لا اعرف أي حرب خاضها اذا استثنينا حرب الجولان وقمع شعبه). فسألني وانا واقف امامه ولا يزال احد الشابين ممسكا بقميصي من قفا رقبتي: خير ان شاء الله. طيلة تلك المدة امام الضابط لم استخدم تعبير «حضرة الضابط» معه، بل دائما استاذي الكريم، فأجبته اسأل الاخوان، فقال لي: هل انت جاسوس؟ فأجبته حرفياً: من قال هذا. فرد علي: لانه معك كاميرا وظالل (يعني وكنت) تصور.. فأجبته وهل احد فتشني عن هذه الكاميرا فقاطعني ومعك مسدس ايضا. فقلت له ان هذا كلام غريب وعار عن الصحة، وتفتيش الملابس يقطع الشك باليقين وعندما رآني جادا هكذا وانني قد شرعت في ادخال يدي في جيبي مخرجاً له جواز السفر مبلغاً اياه اني سائح كويتي قادم من بيروت لزيارة المعرض وقد أتغدى في «مطعم الباشا» في «ساحة المرجة» وأعود ادراجي الى بيروت. أما الآن فلا زيارة ولا غداء ولا هم يحزنون. واظنه حاول اخراج بسمة شاحبة من وجهه الكئيب او ان لمحة سائح كويتي قد أخذت

منحاها منه.. فقال ان شاء الله ما حصل إلا الخير واتبعها بكلمة «ميسّر» بلهجته الشامية الغليظة.
فأسرعت مهرولاً الى السيارة ومنها الى بيروت حيث تأكد لي انه قد كتبت لي حياة جديدة او ولادة جديدة، ولقد استغرقت محاولات شبان البعث ما يقارب ربع ساعة امام الضابط المهيب اكثر من ثلث ساعة.

حمد محمد المرعي
(ماجستير العلاقات الدولية والقانون الدولي 1972)

جريدة القبس

158

القبس
سياسية - يومية - شاملة

العدد 14087 - تاريخ النشر 16/08/2012

تاريخ الطباعة: 08/04/2016

ما الذي حدث لي قبل نصف قرن في بلاد الشام؟ (2 - 2)

تلك الحادثة المفزعة المرعبة لو أنها سارت بغير ذلك لما كنت الآن موجودا لأمسك القلم وأرويها كما كانت، بل لكنت في غياهب سراديب أو أقبية التعذيب لدى عصابة حزب البعث وبيت الأسد (سابقاً بيت الوحش!) مع عشرات الآلاف الأحياء المعذبين والمقطعين بل والأموات.

وهكذا كان خروجي الأخير من سوريا البعث أو من رواية «جورج أورويل 1984» وبلا رجعة بإذنه سبحانه، وكما قيل «روح بعيد وارجع سالم..» ولا نعني هنا بلاد سوريا العزيزة على الجميع.

وفي طريقي إلى بيروت تذكرت أني قد كتبت قصيدة في إحدى محاولاتي الشعرية عن حزب البعث عند استيلاء «البعث» على السلطة في سوريا في أواخر عام 1963، وكنت حينها أميناً للنادي العربي في الجامعة في الولايات المتحدة وقمت بتعليقها في النادي، والكل يعرف جواسيس حزب البعث البوليسي الذين يسلطهم على المعارضة في أميركا والمنتشرين في جميع أنحاء العالم ليلاً ونهاراً ولا يزال، فهل ان اسمي كان معلقاً عند مركز الحدود (المصنع أو الجديدة؟) استبعد ذلك استبعاداً كبيراً، ولكن من يعرف؟! على كل الأحوال لا يزال البدن يرتعش والروح كذلك كلما طافت بالذهن تلك الحادثة المصيبة.

وكذلك تذكرت الناحية المضيئة في معرض دمشق الدولي انني قد زرته لحضور حفل اقامته كوكب الشرق أم كلثوم (وأنا من مجانينها منذ الصغر) بمناسبة الوحدة بين مصر وسوريا (وكان رئيسها آنذاك شكري القوتلي) وكان عمري آنذاك 14 عاماً، وغنت حينها قصيدة «عودت عيني» وقصيدة «قصة الأمس»، على ما أتذكر وكان ذلك في سبتمبر 1958. وكنت أيامها أيضاً قادماً من بيروت بأسباب ما كان شبه حرب أهلية في الأحداث وحينها طلب رئيس لبنان آنذاك كميل شمعون قوات أميركية لحماية حكمه، وكادت تكون أحداثاً دامية يومها.

وتذكرت أيضاً ذلك الصديق الذي ذهب إلى دمشق في عام 1961 ليدرس في كلية المعلمين (حينها لم يكن في الكويت كلية معلمين) وأخذ سيارته «المرسيدس» معه وبعد فترة خرج من مسكنه ولم يجد سيارته، فذهب الى المخفر هناك لتقديم بلاغ ووعدوه بالبحث عنها، وبعدها بفترة وعندما كان ماراً في أحد الشوارع لاحظ سيارته واقفة أمام احدى الفلل الفخمة فتفقدها ليتأكد أنها سيارته وكانت بالفعل وحتى بعلامة KT - فذهب الى المخفر وأبلغهم بأنه وجد سيارته فسألوه عن العنوان الذي وجد فيه السيارة فأعطاهم اسم الشارع ورقم المنزل، بعد ذلك وكما أخبرني ذلك الصديق أن الضابط في المخفر نظر إليه نظرة غريبة وسأله: هل أنت متأكد من السيارة ومن العنوان؟ وعندما أجاب الصديق بالإيجاب قال له الضابط: الآن هل تريد سيارتك أم تريد حياتك.. فذلك البيت يسكنه ضابط كبير الرتبة ولا أحد يستطيع ان يطوله فاذهب إلى بيتك آمناً وانس ان عندك سيارة مسروقة.

وكذلك تذكرت ما ذكره لي أحد المعارف (كويتي) انه اشترى قطعة أرض في ضاحية المزرعة في دمشق ليستثمرها وقام ببنائها من ثلاثة أدوار، وعندما رجع ليعاينها في مرحلة الانهاء وجد مقاولا آخر يبني فوقها، فلما سأله كيف له أن يبني فوق بناء ليس له، أجابه المقاول بأن لديه ترخيصا من البلدية، وعليه ان يراجع البلدية في هذا الشأن. فذهب صاحبنا إلى البلدية وسألوه عن الوثيقة فأبرزها لهم قائلاً، انه لا بد وان عندهم نسخة من الوثيقة أيضاً. فلما فحصوا الوثيقة قاموا بالتفسير والايضاح له ما هناك من ألغاز وطلاسم مخبأة لديهم، وهو انه وبجملة مختصرة جداً جداً: «انت اشتريت الأرض صحيح بس ما اشتريت السما»، بما معناه وبالعربي الفصيح انه كان يجب ان يشتري الأرض ليبني عليها ما يشاء، ويشتري السماء حتى لا يبني عليها كل من شاء. أمور غريبة في دنيا البعث العجيبة!

* (لمن يرغب في معرفة تفاصيل سلوكيات الغرب في طرقهم الغريبة في مساعدات الشعوب المنكوبة أو المناضلة للحرية وما يتعلق بالشأن السوري الدولي الحاضر يمكنهم الرجوع إلى مقالاتنا 1، 2، 3، في جريدة القبس لعام 1999 بتواريخ 4/30، 5/3، 5/7 بعنوان «حلف الناتو في عيده الخمسين».

حمد محمد المرعي
(ماجستير العلاقات الدولية والقانون الدولي 1972)

159

القبس
سياسية - يومية - شاملة

العدد 14213 - تاريخ النشر 24/12/2012

تاريخ الطباعة: 08/04/2016

خواطر أمنية من أوراق غابرة

قد يتبيّن للمرء، عندما يستعيد بذاكرته بعض الأحداث، أنه لم ينجز شيئاً ذا أهمية، أو ذا معنى أو ذا قيمة في هذا البلد الطيب.. فيا للغافلين! فلقد شهدت الكويت في السبعينات حركة تنموية وتطلعات نهضوية، ولكن - كذلك - بدأت بعض بوادر عوامل النقص تطفو على السطح، حتى وإن كانت ليست بالشدة ذاتها - نعني المسألة الأمنية - ففي تلك الأيام نتذكر حادثة «الصامتة» وبعدها حادثة «السفارات»، وبعدها محاولة الاعتداء الغاشم على سمو الراحل الشيخ جابر الأحمد - رحمه الله وغفر له - وتخللت كل هذا تفجيرات هنا وهناك، ومن أشهرها تفجيرات المقاهي الشعبية، وما تبعها مما يدور في محيطنا - آنذاك - من تبعات الحرب العراقية - الإيرانية.

ولنعد من حيث بدأنا، ففي منتصف السبعينات قرر سمو الشيخ سعد العبدالله، رحمه الله وغفر له، وكان وزيراً للداخلية - آنذاك - الالتفات إلى تلك المسألة الأمنية. فتم تشكيل لجنة سميت «اللجنة الأمنية» برئاسة السيد عبدالله يوسف الغانم - رحمه الله - (وكان وزير الكهرباء والماء)، وتكوّنت اللجنة من وكلاء بعض الوزارات ومن الجهات المختصة ذات العلاقة، وكنت عضواً مقرراً للجنة بصفتي مؤسس أول جهاز للبيئة والسلامة والأمن في الكويت ورئيسه (بل في المنطقة). وقمنا بالاستعانة ببعض الخبرات، ومن بينها وزارة الداخلية البريطانية The Home Office ورئيس شرطة لندن بشخصه (لما له من خبرات في مواجهة الجيش الايرلندي في زوبعتهم تلك في وسط لندن في أوائل السبعينات). وقطعت اللجنة شوطاً خلال فترة قصيرة لم تتعد السنتين. وكان من أهم إنجازاتها إنشاء أو تأسيس أجهزة خاصة أو مرافق، مثل «حماية المنشآت» و«حماية الشخصيات» وتطوير «الدفاع المدني».. الخ. (الذاكرة ضعيفة والأوراق مشتتة، ومنها ما هو لدى الجهات المختصة، وفي مجلس الوزراء).

ولم تتوقف التحركات عند ذلك الحد، فقد أمر الشيخ سعد العبدالله - رحمه الله - بتشكيل لجان أخرى - أيضاً - لسد ما يعانيه البلد من نقص في مجالات أمنية مهمة أخرى، تواكب التطور المتسارع آنذاك، وتلبي المتطلبات الأمنية اللازمة في بلد ما زال ناشئاً، ويقع في منطقة تسودها بين الحين والآخر اختلالات أمنية. وكان منها «لجنة الطوارئ والإنقاذ». وكان - أيضاً - «لجنة حالات الكوارث»، وكان يرأس تلك اللجان المرحوم عبدالعزيز العتيبي، أمين عام مجلس الوزراء. وكنا نجتمع أسبوعياً في غرفة الاجتماعات لديه في مجلس الوزراء. ومن أهم التوصيات التي خرجنا بها هي:

- إنشاء سراديب تحت كل مسجد ومدرسة ومبنى عام، لكونها موزعة في مناطق الكويت، وذلك لتخدم كـ «ملاجئ» في أوقات الطوارئ.
- تمديد شبكة صفارات إنذار لتنبيه السكان بالأحوال الطارئة.
- توفير وتخصيص رقم هاتفي معيّن للاتصال في حالات الطوارئ، وإنشاء غرفة عمليات لذلك.
- تطوير أسطول سيارات إسعاف وسيارات إنقاذ وفق مواصفات خاصة مناسبة، تمت دراستها ووضعها بعناية تامة مع بعض المختصين بالأمر.
- وضع خطط لتجهيز مستشفيات ميدانية وتوفير متطلباتها، لتكون متوافرة متى دعت الضرورة الى ذلك (مثلاً: كوارث طبيعية، سقوط طائرة، حروب، لا سمح الله.. إلخ).

وكان م.ن بين مَن يحضر تلك اللجان وفق طبيعة العمل أو العلاقة بالشأن بعض الأفاضل، مثل: العم اللواء محمد البدر والفريق يوسف الخرافي والمهندس عبدالرحمن الغنيم والدكتور عبدالرحمن العوضي، واجتماعات متفرقة مع العم الكريم - أطال الله في عمره - عبداللطيف الثويني (وحينها كان وكيل وزارة الداخلية) وآخرين، والجميع لا يُذكرون إلا بكل الخير والتقدير.

حمد محمد المرعي

160

القبس
سياسية ـ يومية ـ شاملة

العدد 14217 - تاريخ النشر 28/12/2012

تاريخ الطباعة: 08/04/2016

اللجنة العليا لحماية البيئة الأغلبية الصامتة (2)

في بداية السبعينات تم تشكيل «اللجنة العليا لحماية البيئة» برئاسة الدكتور عبدالرحمن العوضي (وزير الصحة والتخطيط آنذاك)، وكانت اجتماعاتنا في مجلس التخطيط. وتابعت هذه اللجنة الكثير من الأعمال ووضعت العديد من النظم واللوائح بما يتعلق بحماية البيئة ومشاكل وظواهر التلوث والمخالفات البيئية ومعالجتها القانونية. ولعل من أهم إنجازاتها مثلاً «اتفاقية الخليج لحماية البيئة البحرية». وما زلت أتذكر تلك المحاورة المرحة وكانت باللغة الإنكليزية في صالة الاستراحة ما بين الجلسات التي حدثت بيني وبين المفوض من إيران حول تسمية الخليج «عربي أو فارسي»!

يظل أن نعلم أن «اللجنة العليا لحماية البيئة» هي نواة «هيئة حماية البيئة» الحالية.

وكانت هناك لجان وخطط أخرى لها علاقة بمثل هذا الأمر لولا أن التفصيل لا مجال له هنا، مثل لجنة البيئة والحرائق، وكنا نعقد اجتماعاتنا في «الإدارة العامة للإطفاء» برئاسة الصديق الفاضل حمد البدر، أطال الله في عمره. كما كانت هناك لجان أخرى تعنى بأمور مشابهة للسلامة والأمن، وكذلك لجان تعنى بأمور البيئة والتلوث في منطقة الشعيبة الصناعية وكان يترأسها الأخ العزيز سليمان الحمد، أطال الله في عمره، أما اجتماعاتنا فكانت في مقر «هيئة الشعيبة».

لقد كنا في تلك الفترة مع زملاء أفاضل (كنت حينها حديث التخرج في الدراسات العليا) مثل خلية نحل، تأسيس وتطوير ومتابعة في مجالات حيوية مهمة واتخاذ التدابير اللازمة ووضع الخطط برؤية ليست حالية فقط، بل وآنية مستقبلية. وكان الجميع يعمل بنمط متناغم لأجل هذا البلد الخير وأهله الطيبين. وإذا ما قال البعض إن الكاتب «ما عنده سالفة» وما لزوم هذا المقال، فكل ما نريد قوله ونؤكده ان هذا البلد فيه المعدن الخير والعامل للمصلحة العامة إذا فقط ما أبعدنا عنه المنغصات والمضايقات وعملنا على استقراره وأمانه. ونقول هذا ونكرره عندما نتبصر في ما يحيط بنا ومن حولنا. ولم يكن انقطاع الكاتب عن تلك الخلية إلا بحكم تكليف ليكون أحد المؤسسين لـ «شركة المخازن العمومية»، وبعدها كان على عاتقي تنفيذ فكرة سمو الشيخ جابر الأحمد، رحمه الله وغفر له، على أرض الواقع وهي تأسيس وإدارة «شركة تعبئة مياه الروضتين».

ونعتذر هنا عن عدم الترتيب الزمني لتلك الأعمال ومجرياتها وعن السهو والخطأ.

حمد محمد المرعي

(زمالة منظمة الصحة العالمية 1972-1968)

جريدة القبس

161

القبس
سياسية - يومية - شاملة

العدد 14220 - تاريخ النشر 31/12/2012
تاريخ الطباعة: 08/04/2016

حمد محمد المرعي
(زمالة منظمة الصحة العالمية 1968 - 1972)

نماذج طارئة أضرّت بالبلد

لا نقول إلا عين الصواب ما قام به سمو أمير البلاد - حفظه الله - في معالجة أمور مغلوطة في نهج بدأ يتجذر لأسباب يجب ألا تكون. وبلا شك، بل وبالتأكيد، أن ذلك كان تصويباً وإعادة البوصلة إلى اتجاهها الصحيح وإزهاق ما يدور من باطل في دوامة أغرقت بها بعض الفئات هذه البلاد المعطاءة ومن فيها. وكذلك فقد آن الأوان لمعالجة مثل هذه الأمور بكل الجدية والحزم وبفكر متنور لا يشوبه الضيق في التبصر، ولقد قال سبحانه وتعالى:
«وَمَنْ لَمْ يَجْعَل. اللَّهُ لَهُ نُورًا فَمَا لَهُ م.نْ نُورٍ» صدق الله العزيز العليم.
نعم، لقد بلغ السيل الزبى وطفح الكيل من أولئك الذين لم يفقدوا الحجة فقط، بل وفقدوا العقل وحاولوا ويحاولون غسل عقول من تبقى لهم بعض عقول تفكر وتنظر إلى ما وراء الأكمة وتتبصر لتفرق ما بين الحق والحقيقة.
ونعم أيضاً، لقد ضاق سكان الديرة من عدم استخدام الجهات الرسمية المعنية المؤتمنة على هذا البلد وسكانه «تحمير العين» وتقصيرها في ممارسة بعض الصلاحيات الدستورية إن كانت أو القانونية في بعض من الحزم لإعادة الأمور إلى نصابها الآمن والصحيح.
إن تلك الفئة التي تدعي باطلاً أنها تريد إصلاح البلاد وبما تمارسه من أنماط كاريكاتيرية من مقاطعة انتخابات أو جولات من الندوات والمحاكم، قد غاب عنها أن هناك أغلبية صامتة ممن لا ترى الجري في الساحات والطرقات وإعلاء الأصوات كالأبواق ورفع تلك الشعارات التي لا تدل إلا على أنها أراجوزية بأشكالها ومضامينها. بل وانه ليمكن القول ان أهل الديرة لم يتعودوا ولا يعرفون فن التظاهرات، بل هم «عليمية»، حيث إن فن التظاهرات له أصوله وترتيباته الصحيحة ليؤدي الغرض، وإلا لأصبح الأمر ظاهرة غوغائية تضيع معها الرسالة وتصبح سالبة النتيجة. خاصة في هذه الكثافة السكانية المحشورة في الزاوية الساحلية (من أبسط الأمور ان التظاهرات والهرولات المتقاطعة تتطلب ساحات من التي تفتقر لها البلاد حتى كرئة تنفس، والدشداشة والغترة والعقال لا يمكن أن تكون من ملابس التظاهر (بل ملابس الكشخة) هذا عدا أمور أخرى عديدة وأساسية)... «فما هكذا تعقل الإبل». ولكن لم نر «بشوت مجلس الأمة» إن كان منهم أعضاء حتى ولو كانوا سابقين - وهل يعتبر هذا خيانة للزي الرسمي المتعارف عليه، حيث لم يتعود أحد رؤيتهم من دونها في تظاهراتهم في الدواوين وما إليها - إلا إذا كانت مخفية تحت الإبط أو تحاشى المصور تصويرها.
وليس من المستبعد ان ما تريده تلك الفئة مما سبق من تاريخ، وما تدل عليه بعض احداث لا يتعدى «كلمة حق يراد بها باطل».
(انظر مقالنا في القبس بتاريخ 1979/2/10 بعنوان «حديث الديموقراطية المفتوح»).
نعم، لقد ضاق أهل الديرة بما يقوم به البعض تحت غطاء ما وفرته البلاد من ديموقراطية، بل واستغلالهم لها بشراسة ولكن بغباء، جاهلين ان الديموقراطية «سلاح ذو حدين ان لم تقطعه قطعك...». فالديموقراطية لا يمكن ان تكون بالاستئثار ولا بالمحاصصة والمحسوبية والتهميش والاقصاء والجهل بالوعي في مضامينها ومصالحها، ناسين كذلك، او متناسين، ان هناك اغلبية في المجتمع لا يستهان بها تسربت في غفلة من الزمان عن طريق التجنيس العشوائي شبه المفاجئ الذي جرى وما زال (قيل ان هذا لزيادة اعداد السكان نظرا للثروة النفطية المفاجئة، ونقول: لماذا لا يكون حظ المشاركة بالانتقاء المنهجي لاناس اكفاء مؤهلين يفيدون ويستفيدون؟). وعلى عكس ما تصبو اليه البلاد من اقتناص الكفاءات ونواقص حرفية ومهنية مطلوبة كما هي في المجتمعات والدول الناشئة، فلقد اتى ذلك النمط من التجنيس بالجملة والعشوائي بظواهر، منها على سبيل المثال وليس الحصر، ما تسرب من بينها او ما قد يوجد من بعض اسماء وكأنها اسماء ماركات غريبة من التي لا يمكن للبعض نطقها، ناهيك عن تهجئتها لكتابتها، والتي لم تكن منسجمة مع المحيط الذي تسربت اليه ما لم تمر بعملية تحوير وتوطين عن طريق استعارة او استبدال بأسماء لها جذور محلية كما يشاع من البعض.
وبالاستطاعة الجزم هنا، وهي حقيقة تاريخية وعلمية، باحتمال ان من يتسرب بهكذا اسلوب لا يمكن القول ان المصالح الشخصية وخيرات البلاد لم تكن من مطامعهم، اما الولاء فهو امر اخر وخاضع للاختبار والتجربة (والتي من الممكن ان تتم مثلا عن طريق الخدمة العسكرية لمدة لا تقل عن سنتين ويتم ترتيب فرصة لتكون الخدمة في بعض المناطق الساخنة عن طريق «قوات حفظ السلام» في الامم المتحدة..)،

161

بدل الاسلوب المتبع بان يرفق بالجنسية فيلا وزوجة ووظيفة وسيارة.. الخ الخ. لقد سمعنا عن اولئك الذين يتزوجون في هذا البلد ليطلقوا في بلد اخر مثنى وثلاث ورباع وذلك للحصول على المهر الحكومي في هذا البلد مثنى وثلاث ورباع. وايضا سمعنا عن اولئك الذين لديهم مساكن هنا هبة حكومية ومساكن في بلد اخر، وكذلك، وعلى المنوال نفسه، وظائف ورواتب هنا ووظائف ورواتب هناك. فكيف اذا ينتظر الولاء والاصلاح والتنمية عن طريق هكذا اسلوب في طابور هبات الجنسية والتجنيس.. لجنسية بـ «بلاش» من دون مبررات ولا استحقاقات ولا التزامات؟! بل، عجبا، كيف ترى الشمس عيون في البراقع والتي لم تتبرقع لا تراها؟!

حمد محمد المرعي
(زمالة منظمة الصحة العالمية 1968 - 1972)

جريدة القبس

القبس
سياسية - يومية - شاملة

العدد 14222 - تاريخ النشر 03/01/2013
تاريخ الطباعة: 08/04/2016

حمد محمد المرعي
(ماجستير علاقات دولية - 1972)

أمن وطن ومواطن

إذا كانت السالفة بالسالفة تذكر، فلقد كان اسم هذا البلد يلعلع في الأوساط والمحافل، حيث كانت له الريادة والمبادرة.. ولكن أين صار هذا؟ لقد خبا وهج ذلك التلعلع، أو تلك اللعلعة. وهذا يذكرني بمناسبة جمعتني مع الأستاذة الفاضلة د. رشا الحمود الصباح (وكانت حينها وكيل وزارة التعليم العالي)، وكان في ضيافتها في اجتماع غداء كل من وزير الدولة البريطاني للشؤون الخارجية ووزير دولة بريطاني آخر، وزملاء اخرون.. كان محور مناقشتي مع الوزراء البريطانيين او مناقشتهم معي في ذلك الوقت عن اسباب تراجع اسم هذه البلاد.. وما إذا كانت تلك الأسباب داخلية أو خارجية، هذا من جهة. ومن جهة اخرى اي دور تتطلع اليه هذه البلاد في منطقة الخليج واقليميا ودوليا؟ ولنتذكر هنا أن هذه البلاد كانت صاحب فكرة «مجلس التعاون» وكذلك صاحبة مشروع «المحكمة الإسلامية»، وكذلك أول من أنشأ صندوقا عربيا للمساعدات، وايضا كذلك أعمالها العديدة والمتكررة في التوسط لحل المنازعات و... والكشف يطول. اما الآن فقد شحت حتى زيارة الإعلاميين الدوليين او حتى الإقليميين لهذا البلد، ولم يكن التقصير منهم. واصبحت البلاد لا تعرف او تعرف إلا بحادثة «الغزو».

وكذلك اضافة وعلى عكس ما تتطلع اليه البلاد من نهضة وتنمية، فلا غرابة ان يصيب النسيج الاجتماعي نتيجة التجنيس العشوائي خلل ما بعده من خلل، ويحدث تردٍّ في المستوى الثقافي والفكري، فلقد كانت الكويت في المقدمة بالمستوى التعليمي وبجرة قلم أصبحت في أول السلم.

وقد يزيد الطين بلة احتمال تسرب ومن ثم ابتعاث الايديولوجيا الوهابية والإخوانية والجهادية وغيرها ومن سار في ركابها، من أمر بالمعروف ونهى عن المنكر وآلاف الفتاوى اليومية وما صاحب كل هذا من بدع وفوضى فقهية لا تصدر إلا عن جاهل بفقه الإسلام الصحيح والدين الحنيف وليس اسلام أو دين المتاجرة او المزايدة في سوق حراج لا حدود له. فلقد طال شعر أناس وتغطى شعر أوانس وقصرت ثياب بعضهم وطالت عند بعضهن وتبرقعت وجوه وتبرقعت معها بل وانغلقت أذهان وتحجرت عقول - وضاع الناس بين «حانا ومانا». ولم يكتف بهذا بل حتى آثار الغابرين أصبحت شبهة دينية ولم تسلم من هكذا عقول. وكذا الحال يجري على الكتب ونون والقلم وما يسطرون.

وعلى الوتيرة الحجج المقلوبة نفسها والمنطق المعكوس ذاته، تم حجر الفكر واحتكاره، وهنا ابتدعت «صكوك الغفران» والطريق إلى الفردوس الأبدي السعيد وبالقطار السريع! وهكذا أيضا تتولد ظاهرة الفئات والطوائف والمذاهب والملل في بلد لا يتعدى سكانه سكان مدينة صغيرة، بل وكأن تلك الظاهرة تضرب في أطناب التاريخ في هذا البلد الصغير الحديث المنشأ، حتى وانها لم تكن دخيلة ولكن بإذنه قد تكون عابرة. فيا سبحانه تعالى. وهكذا أيضاً فلا غرابة إن رجعت البلاد قروناً إلى الوراء بعد ما كانت الرائدة في الجزيرة وكانت لؤلؤة الخليج. وان حدث هذا أو ما هو حادث إلى يومنا هذا لن يكون إلا على حساب استقرار ومصلحة البلاد والتي كان يجب أن تكون محصنة كما نص عليها دستور البلاد.

(انظر مقالنا في القبس بتاريخ 1979/5/25 بعنوان «نحو ديموقراطية منتجة»).

وكذلك بالإضافة أيضاً فإذا وجد هناك من يريد الإساءة لهذه البلاد أو استغلال ما توفره من أريحية وتسهيلات لأغراض أخرى، أو هناك أيضاً من يريد العبث بدعائم هذه البلاد، فهذه أمور يمكن معالجتها بحكمة ومتابعة صحيحة. ولكن الأخطر والأنكى من هذا أو ذاك أن هناك على سبيل المثال من قد يستغل أمور الانتخابات ومسائل «مجلس الأمة» كجسر عبور ليس فقط للقفز إلى السلطة أو النفوذ كما هو واضح في كثير من الأحوال، ولكن إلى الاستئثار بالبلاد وثرواتها وتهميش أهلها الحقيقيين، إن لم نقل انتزاعهم من تربتهم وموطنهم. كما لا يخفى على المتبصر ان جزءاً كبيراً من هذا (لو تم) فهذا نتيجة التكالب وبه قد تختطف مناصب وثروات ومراكز نفوذ وتحت مسميات الله أعلم بأنواعها وبطرق وأساليب لا يمكن أن يجهلها حتى الجاهل. وهكذا تختطف البلاد.. أي بلاد.

ولهذا فليس عجباً في مثل هكذا أحوال انه قد ينقلب السحر على الساحر، وحينها قد تصبح البلاد في ورطة لا يمكن التخلص منها إلا بـ«تحمير العين» ووضع الأمور في نصابها الصحيح لمن لا يستحق المواطنة الصحيحة، ومن لا يعجبه الوضع فله حرية العودة مكان ما جاء منه وغير مأسوف عليه أياً كان هذا الفرد... وهذا قول حق يراد به حق لا باطل... وهو قول دستوري لمن يتشدق بالشعارات الدستورية.. ولا لزوم للتدقيق أو التمحيص فيما أوردناه حيث المصلحة العليا تعلو ولا يعلى عليها. أما من كان موجوداً عند تطبيق

نظام «بطاقة الجنسية» فلا غبار عليهم وهم مصونون كونهم غيورين على تلك المصلحة العليا.
(انظر مقالنا في القبس بتاريخ 1996/6/18 بعنوان «ومتى كانت النيابة استرزاقاً»)، (انظر أيضاً مقالنا في القبس بتاريخ 1980/5/18 بعنوان «من أجل حفنة من الأصوات الانتخابية»).
وكل هذا إن حدث فليس بغفلة من التاريخ كما سبق، ولكن تحت أنظار أهل الديرة وبصرهم.. هذه الأغلبية الصامتة المتراخية وكأنها وما زالت «قوم مكارى» كما قيل فيها منذ زمن.. كل همها اجترار الشكوى والضيق بل والقهر في المجالس والدواوين وإخفاء حقيقة ما يدور في قلوبها تحت غطاء «المجاملة الكاذبة» أو «الطيبة المخادعة» التي ليست في محلها أبداً ولا معنى لها.. ولكن إلى متى؟!
أفلا تتفكرون؟

حمد محمد المرعي
(ماجستير علاقات دولية - 1972)

جريدة القبس

163

القبس
سياسية - يومية - شاملة

العدد 14227 - تاريخ النشر 08/01/2013

تاريخ الطباعة: 08/04/2016

حمد محمد المرعي
(ماجستير الكيمياء الحيوية والعلوم البيولوجية 1971 - ماجستير علاقات دولية 1972)

المعارضة الصامتة

أما من يتسمون بكونهم من المعارضة، او هم «المعارضة»، فهذا امر ان دل على شيء فإنه لا يدل الا على اقصاء للاخرين، او انه لا يمثل الا شعارا خاويا او مزاعم مفلسة فكرياً وواقعياً، فلو امعنا النظر وقمنا ببعض من التمحيص لوجدنا ان جل الاغلبية الصامتة هي التي في خانة «المعارضة الحقيقية» ولم يكن هذا من وقت قريب بل منذ ما يزيد على ربع القرن عندما بدأت المؤشرات توحي بتوقف التنمية وفقدان البلاد لزمام المبادرة، كما نهجت عليه في الايام الخوالي، واستياء الكثير بأسباب غياب عنصر الاخلاص واختلال النسيج الاجتماعي بأسباب التجنيس العشوائي واطراد اعداد «المصلحجية»، يضاف الى هذا هدر الثروات «على غير سنع» وبحكمة غائبة بكليتها، وهكذا بزغ ليس «فجر التطور» ولكن سالفة «على طمام المرحوم».

فالمراقب منذ ذاك لم يجد الا من ردىء الى اردأ، سواء في البنية التحتية او في المشاريع والخطط الاسكانية والعامة وفي المحافظة على الثروات وتنويع مصادرها، والدليل على ذلك على سبيل المثال الضيق لا الحصر في اضيق حدوده ارصفة المناطق السكانية التي لم تضع في الاعتبار ان هناك سيارات لسكان هذه المناطق، وكذلك مثلا مسلسل «الطريق الدائري الاول» الذي ذكر عنه وحوله ما لم يذكره «مالك» في الخمر لينتهي الامر بذلك الطريق انه من دون المواصفات المرورية وكثافتها، وانه ضيع طريقه في الاتجاهات لينتهي به الامر وكأنه «اتجاه جبري»، وتعالي يا «اختناقات»... فوا أسفاه على تلك السنين والمليارات، وحتى ان الأطيان تحيط به لتدفئه عند اول هبة ريح او قطرة مطر.

نعم، لقد حبيت البلاد في الايام الخوالي مثلا بصروح تعليمية لعل ابرزها «ثانوية الشويخ» والمدارس النموذجية، وكانت مدارسها منارة لكل مناطق الجزيرة العربية، وعندما تعيد النظر الآن لن تجد إلا نماذج متهالكة، واول دور سينما ومسارح انشئت في هذه البلاد حتى طالتها أيادي جماعة «بكو حرام» وكممتها وكلبجتها، واول خطوط طيران في المنطقة قد تأسست في هذه البلاد والتي مآلها الآن اصبح الى محرقة التاريخ.

ومن منا يتذكر زوبعة المشاريع تلك لتنويع الدخل: لقد تأسست «شركة صناعات الادوات الصحية»، وتأسست ايضا «شركة صناعة السيارات»، وكذلك تأسست «شركة مشاريع تقطير المياه» وغيرها وغيرها مما لا نتذكره بعد كل هذه الفترة مثل مشاريع غاز البترول المسال والمشتقات الكيماوية النفطية وناقلات النفط (ولنتذكر الناقلة كاظمة فقط)، فاين هي تلك المشاريع الآن؟ لقد دفنت كما دفن الكثير من التطلعات والآمال. وكما وعلى هذا المنوال اصبح الكثير من الاستثمارات الخارجية هباء في الرياح عندما تشترى السلعة وتباع بأقل من ثمن ابتياعها.

(ملاحظة: لقد كانت البلاد سباقة ورائدة في اعمال تقطير المياه وكان ليس من الممكن فقط بل ومن السهولة ايضا ان تحوز على موقع عالمي في هذه الصناعة لما توافر لدى هذه البلاد من خبرات ومهارات.. ولكن وآسفاه).

ولننس تنويع مصادر الدخل لان كل الدلائل تدل على غياب الارادة من ناحية او اننا لسنا كفؤا لها من ناحية اخرى. ولكن هذه «المعارضة الحقيقية الصامتة» تبين لها مدى اهدار الثروات، اضافة لما هناك من اختلاسات وسرقات، كما هو وارد دائما في بيئة الفساد. وادركت هذه «المعارضة الصامتة» كذلك ان مآل أولادها ومستقبل احفادها قد لا يكونان الا «خدما» في احد البلاد الصاعدة كالصين او الهند او البرازيل.

ولكن وحتى لا نكون متحاملين فلنفصل بين الحق والحقيقة: إن هذه الثروة التي بين ايادينا لم نصنعها نحن بل وجدناها هبة من الخالق عز وجل، وبالاحرى ادلنا عليها غيرنا ولم نكن حتى لنتفقدها، حيث كانت مخزنة في ارض الله سبحانه لملايين من السنين، وشتان بين ان تصنع او تنتج شيئا او ان يُقدم لك شيء على طبق من ذهب.

ولهذا، فانه ليس من باب الحكمة فقط بل ومن متطلبات ليس «الامن الوطني» فقط بل ومستقبل وجود البلاد القيام بإعادة النظر في سياسة «شفط النفط» بهذه الفوضى وكأننا في حلبة سباق او طامحون الى جائزة عالمية، ناسين او متناسين اننا فعلا في سباق ولكن في سباق مع نضوب هذه الثروة الوحيدة وعدم اعتبارها كنزا انعم الله به على هذه البلاد الفقيرة والخاوية من اي ثروات طبيعة اخرى الا ما ندر - او ان يعيد التاريخ نفسه وهذا قد فات اوانه ولن يحصل ابدا.

ويجب في هذا المنوال الا يكون لدينا ادنى شك في ان الغرب لن يهدأ له بال حتى يضعنا على الحديدة

163

ويفلسنا في أقرب فرصة ليراكم على ما هو متراكم من مخزون نفطي وآخر «مخشوش» تحت اراضيه وبحاره وحتى تحت غير اراضيه وتحت غير بحاره، اضافة لما لديه من بدائل اخرى للطاقة. ولكن وجدونا «طوفة هبيطة» و«مكصة» ما بعدها من «مكصة» وذلك حتى نتحول الى مجموعة من المتسولين على باب الله وبأي ثمن سوف يكون ذلك.

(انظر مقالنا في القبس بتاريخ 1979/2/19 بعنوان «القانون الدولي والفوضى الدولية»).

كما يجب علينا العلم بان مادة النفط ليست فقط مادة للطاقة، فبالاضافة الى مشتقاتها الكثيرة والمتنوعة والتي لا تحصى، فانها مادة توفر بعض مشتقاتها البروتينات الغذائية والادوية وغيرها فيما هو في حكم المستقبل اضافة الى خامات تحويلية اخرى. ولقد ناقشنا مع بعض الاخوة المسؤولين في المجلس الاعلى للبترول ومع بعض المسؤولين في الشركات المختصة وطرحنا الكثير من الرؤى من التي تستاهل التفكير والدراسة الا انه اتضح انه اما ان «عمك اصمخ» او ما في اليد حيلة لديهم في مثل هذا الشأن.

ولذا، فإنه يصبح من الضروري اليوم قبل الغد ألا يتم استخراج النفط الا بالمقادير التي من الممكن حسن ادارتها وصرف مردودها في البناء والتطوير وفقا للحاجات والامكانات، والحفاظ على ما تبقى تحت الارض على الاقل ليُترك شيء للأجيال القادمة ابناء واحفاد هذا البلد، ممن قد يكونون ذوي حكمة افضل واحسن ادارة واستغلال لموارد وثروات البلاد وانصح عملا.. لا لشيء الا لان البلاد بلادهم ايضا وليست مجرد بلاد الآباء والاجداد اولئك ممن لم يحمدوا نعم الله عليهم فضيعوا خيراتها هباء.. ولكن الله لا يحب المسرفين.

حمد محمد المرعي
(ماجستير الكيمياء الحيوية والعلوم البيولوجية 1971 - ماجستير علاقات دولية 1972)

جريدة القبس

164

القبس
سياسية - يومية - شاملة

العدد 14231 - تاريخ النشر 12/01/2013
تاريخ الطباعة: 08/04/2016

حمد محمد المرعي
(ماجستير علاقات دولية - 1972)

الفساد وما أدراك!

إن ما يندرج تحت عنوان «محاربة الفساد وادعاء الإصلاح» يجب ألا يكون احتكارا على فئة من دون أخرى، فالجميع معني بهذا الأمر من غير المفسدين، ولعل من يمعن النظر في البعض يجدهم من الأكثر شبهة، وقد يكون ذلك بتسهيلات أو تشجيع أو إغراء الحكومة في هذا الأمر، ولا مجال للتفصيل في هذا السياق. فبأسباب التعقيدات البيروقراطية الحكومية للمعاملات من جهة، وبأسباب الأصوات الانتخابية من جهة أخرى، تجذرت «الواسطة».. وبأسباب الحرمنة في وضح النهار والتكالب المفاجئ للغنى الفاحش انتشرت الرشوة لتنخر كالسرطان. وبأسباب رفض او اهمال او عدم تطبيق نظام «من أين لك هذا؟»، فمن الممكن استغلال «مجلس الأمة» وغيره من مراكز النفوذ كمطية لجلب الثروات.. وعليه تورّمت الجيوب، وعندها خويت النفوس والعقول. ولعل في بيانات الحكومة المتطاردة بشأن «محاربة الفساد» لاعتراف صريح بهذا الأمر مع أن هذا الأمر قد ضرب بجذوره في كل مناحي الحياة.

(انظر مقالنا في القبس بتاريخ 1979/6/1 بعنوان «الواسطة مرض لم نكتشف علاجه»).

وأعتقد أنه يحق لنا أن نسأل، لا بل إنه من اللازم أن يسأل بعض رموز المعارضة أنفسهم: ما إنجازاتهم الحقيقية على ارض الواقع؟ وما الذي قدموه لهذا البلد طوال تاريخ حياتهم قبل ظهورهم على كراسي نواب الامة، واثناء ظهورهم على تلك الكراسي؟ وما عطاؤهم لهذا البلد؟.. وبالتأكيد لا يمكن القول إنه يساوي، ناهيك عن أنه أكثر مما أخذوه منها. وفقط ليتذكروا، وليس في هذا شماتة، أن هناك أناسا يعملون خلف الكواليس ليوفروا لهم الحياة الطيبة والكريمة. ولقد صدق تعالى في قوله «أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ ب.الْب.رِّ وَتَنْسَوْنَ أَنْفُسَكُمْ».

وليقولوا لنا بل ليسائلوا أنفسهم في أي بلد يجدون في كل منطقة سكنية هناك الجمعية التعاونية المساهمة من أبناء المنطقة ومخفر الشرطة الحارس على أمنهم ومستوصف لم ينشأ إلا لرعاية صحتهم ومكاتب خدمات مواطنين وبنوك ومطاعم وتعمل بثلاث دوامات، أي 18 ساعة في اليوم. لم يبق إلا أن تنشئ الحكومة لهم في كل بيت مثل هذه الخدمات والمرافق، أهذا ما هم بصدده؟

بل وعندما يتساءلون عن إهدار المال العام لا نجدهم عندما تمد الحكومة اليد في بعض العطاءات أو الالتزامات المستحقة وغير المستحقة في بعض المناسبات إلا ويزعقون ويصهلون «ألا من مزيد؟»!

ولكن عندما نتبصّر قليلا، فلا نكتشف إلا أنها «الأغلبية الصامتة» التي تجتهد وتثابر وانها هي التي تنجز على الأرض وتتبرع وتقدم، فهي هي «المعطاءة».. ولا فضل في هذا. أما تلك الرموز ومن سار في اتجاهاتهم الجبرية فليبينوا كشوف حساباتهم إن كانوا صادقين، فالمواطن مطالب بأن يقدم لموطنه وليس العكس فقط، ولقد قال هذا حكماء قبل الرئيس «كندي» بمئات السنين.

نعم يقر الجميع بأن هناك هدراً للمال العام.. ولكن هذه طبيعة المجتمع الريعي وظروف نمو البلاد ودرجات مواطنة ساكنيها، زد على ذلك أن الثروة جاءت مفاجأة لمجتمع بدائي البدرجة ما، ولبلد حديث لم تتوافر له نظم حضارية أو مؤسساتية متقدمة، ومع ذلك فقط طفر طفرة حميدة أمام من يتغنون بالدول المحيطة، فليعيدوا قراءتهم لأوضاعها في البنى التحتية والمشارب الفكرية والخدمات النظامية.

وما ذكر هنا هو على سبيل المثال وليس الحصر.. فالأحوال متشابكة كما هي الأمور متداخلة، ومثال «حك ظهري واحك ظهرك» طغى بشكل فاضح على «ما حك ظهرك مثل ظفرك».

ولقد سبق أن تناولنا هذا الموضوع على صفحات هذه الجريدة الغراء نفسها، وكذلك تناولها غيرنا أيضا، وفقط لنتبصّر ونتبيّن ما جاء في صادق قوله سبحانه تعالى «قُلْ هَلْ يَسْتَو.ي الْأَعْمَى وَالْبَص.ِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَو.ي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ».. فكفانا مزايدات فارغة.

وللعلم فقط، فإن تقارير «منظمة الشفافية العالمية» لعام 2012 أوردت موقع هذه البلاد في مقياس الفساد تحت درجة الـ50، فمبروك عليها، حيث إن الصومال وأفغانستان أقل منها درجة، ولكن للعلم فقط، فإن الدرجات تحت درجة 50 تعني فساداً فاضحاً وما فوقها إلى درجة 100 القصوى (أي صفر فساد) تتباين درجات الفساد تبعا للأحوال، وقد حصلت على 90 وأكثر (أي الأقل فساداً في العالم) في 2012 كل من الدانمرك وفنلندا ونيوزيلندا، أما بلاد اليورو فالشفافية في تراجع بما معناه زيادة في الفساد.

وخلاصة التقرير أنه في هذا العام، فإن ثلثي بلاد العالم (مجموعها 176) كانت مقاربة أو تحت درجة الخمسين (أي فساد منتشر) فلماذا نكون استثناء؟ ألم يتأكد للجميع أن بعضهم يرتكب جرائم بيع الأطعمة

164

الفاسدة، وبالجملة، ولا يُذكر اسمهم أو مؤسساتهم إن لم تكن من باب العقوبة فعلى الأقل من باب الوقاية حتى لا يتعامل الأبرياء معهم؟ ولكن حذار إن دعم أحدهم حتى لو رصيف لكالت وسائل الإعلام كلمات التشهير به، ونشرت الصور بطول صفحات الجرائد وعرضها.

للمعلومات: بلغ حجم الفساد العالمي 4 تريليونات دولار (4.000.000.000.000 دولار) أما نصيب العالم العربي 400 مليار دولار، إضافة الى 300 مليار مهربة للخارج، و25 مليارا غسيل أموال، وهذه أرقام فساد عملاقة عندما تعرف أن هناك 100 مليون عربي تحت خط الفقر، وتشكل نسبة البطالة 30% من مجموع السكان في هذا العالم العربي.

حمد محمد المرعي
(ماجستير علاقات دولية - 1972)

جريدة القبس

القبس
سياسية - يومية - شاملة

العدد 14234 - تاريخ النشر 15/01/2013
تاريخ الطباعة: 08/04/2016

حمد محمد المرعي
(ماجستير علاقات دولية - 1972)

فساد واستبداد؟

تبقى الحقيقة الناصعة واضحة وضوح سطوع الشمس، وهي ان هذا البلد منعدم فيه الاستبداد والقمع. ونكرر ان في هذا البلد لم يكن هناك استبداد ولن يكون.. فالسلطة والمواطنون متحابون ملتحمون ولا مجال لأن يكون اي تصادم في بيئة مثل هذه، وفي نظام اجتماعي كهذا، ماعدا بعض الفئات التي يختلف معيارها او بعض من تلك التي لا مراد لها الا التطفل على خيرات هذا البلد، وما عداه لا يهم، وأيضا تبقى الحقيقة الناصعة، وهي ان هذا البلد منعم بالأمان المتناهي والحريات، فلا تكميم يذكر، وقطعا لا زوار فجر ولا تجسس ولا تلصص، بل بالعكس تسيب ما بعده من تسيب وغض الطرف في احيان كثيرة، وفي غير مكانه حتى عمن يحاول الاساءة لهذا البلد او استقراره. وحتى لو قورنت بأرقى البلاد الغربية التي تحكمها في اغلب الاحوال المؤسسات البوليسية وكاميرات المراقبة ومراقبة الاتصالات ليلا ونهارا، اضافة الى ازدواجية المعايير وعصابات الضغط واللوبيات التي تنهش في مصائر المواطنين. ولمن يختلف معنا من تلك النخبة المحلية الزائغة ابصارها من حضارة الغرب (وكأنهم ما شافوا خير) حول هذا الأمر، فليعيدوا البحث في مثل هكذا امور.. ولدينا اليقين بأنها لا تعرف الا القليل وتجهل الكثير.

لكن ولنكن صادقين مع انفسنا عند البحث في هكذا امور. هل الحكومة هي مصدر هذا الخلل او التردي؟ ولنسأل هذه الاسئلة حتى نكون منصفين ودقيقين في الحكم: ألم يكن المواطنون هم من يتقلدون الوظائف والمراكز والمسؤوليات، وان كل الوزراء كما درج بعضهم على تسميتهم «هم من عيالنا»، بل حتى اننا لا نعتقد انه ظل احد من ابناء هذا البلد لم يتوزر، ام ان الحكومة جاءت ببشر آخرين؟ أولم تفتح الابواب للمواطنين في التوظيف والتدريب والتطوير، او ان الحكومة شحت في الصرف او ضيقت في عدم إغداقها في الميزانيات وعدم محاولتها توفير كل متطلبات ولوازم الاعمال؟... لا مجال للتفصيل هنا ولكن خلاصة القول انه هل من المفروض ان تكون الحكومة في كل مكان في وقت واحد؟ وهل من الصواب رمي الكرة في ملعب الحكومة كلما طمرت الكرة في اتجاه مغاير؟ وهل دائما ان العيب في غيرنا بس مو فينا؟ هذه خواطر موجزة نسطرها هنا، لأن الموضوع برمته ليس مجرد إلقاء اللوم على طرف من دون آخر، حيث المسؤوليات بطبيعتها مشتركة.

(انظر مقالنا في القبس بتاريخ 1979/2/11 بعنوان «من هي الحكومة»)

من ناحية أخرى، ألم يشارك مجلس الامة وبعض نوابه في شربكة الاعمال وحتى ابطائها، بل وتشتيتها، وذلك بتعطيل بعض المشاريع والخطط من دون اي مرونة سياسية او عملية وانصرفوا الى هوامش ومهاترات وتغييب نصاب وهلم جرا. او كما هو واضح ومعروف بتدخلهم في اعمال الحكومة التنفيذية ومضايقة الوزراء والمسؤولين بطرقهم الابواب لأمور لا تنحصر الا بالمحسوبيات مثل التعيينات او الترقيات او لمصالح شخصية او خاصة بحتة لا تمت لا من بعيد ولا من قريب الى المصلحة العامة.. الا ما ندر. ولكن نعود ونقول ان مثل هذا موضوع يحتاج الى بحث او نقاش مستفيض حتى توضع النقاط فوق حروفها الصحيحة. ولهذا في هذا المضمار، فكلنا امل ان يبادر مجلس الامة، بحيث لا يقبل ترشح اي كان ما لم:

1 - يكون عارفا لتاريخ البلاد وعلى دراية بأمورها وسياستها، وعلى درجة من الثقافة العلمية (وذلك حتى يبعد الغشيم او المتخبط او المدزوز) - والا يكتفي بمعرفة كتابة الاسم فقط كما هو جار احيانا.. فهذا عهد يجب ان يكون قد ولى، او آن اوانه ليسقط في التاريخ.

2 - ان يكون قد قدم انجازا يذكر وذا قيمة لهذا البلد، وان يكون هذا الانجاز موثقاً في سيرة المرشح وتاريخه، وذلك للتحقق من اخلاص المرشح وولائه لوطنه، وانه جاء ليعطي لا للبأخذ ويجني.

3 - ان يقبل المرشح بأن يترشح باسم اسرته او اسم عائلته (فكل مواطن له اسرة وعائلة) وليس باسم قبيلته او عشيرته، وذلك تلافيا للزخم القبلي الذي قد يؤسس لما يشبه العصبية الطائفية، وايضا تجنبا لئلا يصبح الترشيح للقبيلة او اسمها وليس لشخص المرشح. حيث ان اسم القبيلة او العشيرة فيه تضليل، لأن هناك العشرات ان لم يكن المئات او الآلاف من الاشخاص ممن يحملون الاسم نفسه. أليس الاسم الرباعي هو المألوف والمعمول به؟ أليس هذا من منطق الامور ومنطوقها؟ فلماذا حشر اسم القبيلة او العشيرة - هل هناك من قصد في هذا.. نحن لا نعلم. وهناك، وكما سمعنا محاولات او تطبيقات في بعض البلدان المجاورة، وفي افريقيا بألا يظهر الاسم القبلي او العشائري للمرشح، ويكتفي باسم الاسرة او العائلة، حيث هو الاسم الرسمي المتعارف عليه.. والله أعلم.

165

وذلك لأنه:
أولا: ان الضوابط معمول بها (مثل حسن السيرة والسوابق الاخلاقية والجنائية.. الخ). فما المانع من اضافة ضوابط اخرى قد تكون لها الاهمية نفسها اذا لم تكن اهم؟ فليس هناك قانون محلي او دولي يمنع هذا، بل ويجب ألا نخشى احدا عندما تكون مصلحة البلاد هي القصد. واذا ما تطلب الامر تعديلا دستوريا فليكن هذا. فالدستور ليس قرآنا.
ثانيا: من اللازم ان تقوم الكويت بتفصيل نظام انتخابات يلبي متطلبات البلد من التزامات وحقوق، ويغلق الثغرات ويجنب السلبيات ويأتي بالايجابيات والمحاولة لإصلاح اخطاء الماضي وتخبطاته، لتسير الأمور في هذه الأوقات الحرجة على الطريق القويم المستديم. وليس في هذا عيب ولا ضير فيه، وإلا فما فائدة تجارب الماضي؟
بالاضافة، ألا يلاحظ ذلك الكم من الدعاوى والقضايا المتراكمة لدى القضاء في السنوات الاخيرة، حين نتذكر ان المحاكم قبل ذلك ربما تتوسل الى «زبائن»، وان اغلب المحامين كانوا شبه عاطلين عن العمل، وما كان ذلك الا بأسباب ما ادخله او افتاه بعض نواب مجلس الامة في دهاليز القضاء. يضاف الى ذلك ما اصبح تقليداً مكرراً من تثبيت حصانات الى رفع حصانات نيابية وهلم جرّا. وأصبح بهذا جل وقت مجلس الأمة مكرسا لمشاكل اعضاء مجلس الامة مع الحكومة وغيرها، وبهذا اصبحت امور البلاد في مهب الريح.

حمد محمد المرعي
(ماجستير علاقات دولية - 1972)

جريدة القبس

القبس
سياسية - يومية - شاملة

العدد 14238 - تاريخ النشر 19/01/2013
تاريخ الطباعة: 08/04/2016

حمد محمد المرعي
(ماجستير علاقات دولية - 1972)

مقاطعة وتقاطعات

لم تر البلاد من قبل مثل تلك الحملة الشرسة الهوجاء التي استخدمت فيها جل المظاهر غير التقليدية وغير الحضارية في الكثير من أساليبها التي أقامت فيها حفنة ممن يتسمّون بـ«المعارضة» على اثر حل مجلس 2012 في أوائل عام 2012 لنواحٍ إجرائية قانونية يعاد بها مجلس 2009، وردة الفعل الشرسة والهوجاء التي علا الصراخ بها على اثر ما صدر من حكمة صاحب السمو أمير البلاد لمرسوم لتعديل قانون الانتخاب.

وما الطريقة التي زاول بها هؤلاء حملتهم إلا دليل على انه ليس شرعية أحكام المحاكم الصادرة بهذا الشأن، ولا المرسوم الأميري هم ما هم قاصدون. فهم يقرون بنزاهة القضاء ليلا ونهارا (إلا اذا كان بالنيات ما هو خلاف هذا). وهل نتذكر «اتفاقية مونتريال لاستقلال القضاء»؟ والمرسوم الأميري خاضع أيضا لإقراره أو إبطاله من أول مجلس امة بهذه الانتخابات الاخيرة. إذاً ما هو المخفي من وفي أمر هذا الاعتراض أو الاعتراضات؟

(انظر مقالنا في جريدة الطليعة بتاريخ 1989/5/12 بعنوان «محاكمة مجلس»).

لقد كثرت التحليلات والتخمينات والتنظير والافتراضات والسيناريوهات المقلوبة منها والمعكوسة.. مع أن الاستنتاج الوحيد والواضح، والذي لا يمكن أن يكون له بديل، لا يمكن كذلك أن يتعدى عن بعض النوازع الفطرية لدى البعض، والتي تنحصر في الحب الهائج للتمركز والنفوذ، أي الاستئثار ومن ثم الدكتاتورية و/أو «إقصاء الغير». فتلك التي تسمّت بـ«المعارضة» حصلت في غفلة من الزمن وبضربة حظ على فرصة لا يمكن تكرارها، حيث كانت البلاد ومعها الانتخابات في حالة شبه تخبط، وكذلك الناخبون لتعدد مجالس الأمة وكذلك الحكومات في مدة لم تتعد الـ4 سنوات.

حصل في تلك الانتخابات ما لم يحصل من قبل: حينذاك أكثر من ثلثي كراسي ذلك المجلس تربع عليه هؤلاء (تحالفات/ائتلافات/إلخ). وتلك كانت فرصة، وتلك كانت غنيمة يعض عليها بالنواجذ ولا يمكن، ولا نلومهم على هذا، التخلي عنها أو هدرها، لأن الزمن لا يعيد نفسه من ناحية، ومن ناحية أخرى أن الظروف قد لا تبقى على حالها.

إلا أنه قد سقط من حسابات البعض أن هناك متغيرات، وأن هناك إعادة تقييم لمن وصل إلى مجلس 2012 المنحل إجرائيا من المحكمة، وحيث كان الأداء من بدايته لا يبشر بالخير، يضاف الى ذلك ان التوليفة «الايدلوجية» لتلك الفئة المعارضة وكذلك تركيبتها العضوية نسبة الى قواعدها الانتخابية الشعبية «ماترهم» أو ما تركب.

وإذا ما اتخذت في الحسبان كل هذا، بطل العجب.. وهكذا جاءت نتيجة الانتخابات (الصوت الواحد) رغماً عما هناك من مقاطعة وتهديدات جاهرة.. إلخ.

فلقد تبين من أرقام نسبة المشاركة في الانتخابات، والتي تعدت الـ40%، أن من تسموا بـ«المقاطعة» أو المقاطعين قد خسروا الرهان. أما ما جاء من كلام وأرقام وتفاصيل، وحتى قبل الانتخاب، وقبل أن يتبين الخيط الأسود من الخيط الأبيض، فهو كلام مردود عليه جملة وتفصيلا، أما التبجيح والادعاء بأن نسبة الانتخاب في المرات السابقة 100% فهذا الرقم ما هو إلا وهم في الخيال، حيث إن النسبة تقاس، ليس بأعلى نسبة في الانتخابات السابقة، والتي لم تتجاوز 65%، بل بمعدل أعلى وأدنى نسبة لمثلا الانتخابات العشرة السابقة، أو ما توافر من إحصائيات -وهناك أساليب وطرق متنوعة لقياس النسب. وحيث كانت أعلى نسبة في الانتخابات السابقة (2012) لم تتعد 60% إلا بقليل، وأن هناك أفرادا لم يتسن لهم الانتخاب لأسباب أو ظروف أو طبائع لا تمتّ لصراخ «المقاطعة» وقطيعتهم لا من بعيد ولا من قريب.

ولنكن في الجانب الآمن من أن نسبة «المقاطعة» لم تتعد 15% ولا لزوم للدخول في التفاصيل. ولذا فإنه لاعتراف صريح وواضح بـ«خسارة المقاطعة» وإلا لما شاهدنا ما حصل في ليالي الأيام التالية ليوم الانتخاب من أشياء غريبة ومخيفة وناقصة عقل، بل وصبيانية من صبية وأحداث صغار ممن قد يكونون ممن غرر بهم أو مستأجرين أو مأمورين.. وسيان الأمر.. فيا ترى.. أين عرابوهم أو قادتهم؟ الاحتمال وارد أنهم قد يكونون على سرائرهم الوثيرة يشخرون -ويا لها من مهازل. وإن دل ذلك على شيء فإنه قد لا يدل على أن كل تباجيح المعارضة ما هي إلا «لغرض في نفس يعقوب». ولكن كل العتب وكل اللوم لا يقع إلا على تلك «الأغلبية الصامتة» (أو قوم مكاري لعدم تسلمهم «ساحة الإرادة» والقيام بوقفة عفوية مخلصة تؤيد فيها

الدولة بوعودها بتعديل ما هناك من اعوجاج وتقويم ما هناك من خلل ووعدها المهم جدا: بتطبيقها القانون على الكبير قبل الصغير).

وكلمة أخيرة هنا موجهة للمقاطعين أو المنقطعين عن الانتخابات (مع أن الأمر سيان عند المخلصين تأثراً بالقول «روح بعيد وارجع سالم»). فما مشكلتهم في موضوع «الصوت الواحد». فهو نظام متبع في المبايعة والانتخاب وغيرهما منذ الأزل، وما زال متبعاً في كل الديموقراطيات العريقة، سواء التصويت للأحزاب أو للقوائم أو الأفراد والأساليب في هذا المضمار عديدة ومتنوعة، وكلها صحيحة. وأين حجتهم في هذا إن كان مجلس الأمة كما جاء في حكم المحاكم هو المشرّع الوحيد، وفي قوله الفصل إن كان مرسوم صاحب السمو أمير البلاد -حفظه الله- جاء صحيحا من الناحية الدستورية او القانونية.. فأين الملاذ؟ هل الملاذ في إعلاء الصراخ والتسكع في الدواوين والشوارع ووضع هذه البلاد الطيبة على كف عفاريتهم.. بدلا من تفعيل العقل والحكمة؟ ألا تعتبر المقاطعة أسلوباً تخريبياً للمناخ الديموقراطي الذي ننشده والذين هم كذلك يدّعون، بل «وإلي أي منقلب هم منقلبون»؟ إن كل ما يدل عليه تفكير البعض أنه إما أن تفكيرهم منغلق بالفطرة أو مغلق بالاختيار أو مغلقين له لمآرب أخرى. إلا إذا كانت تلك المعارضة تحاول أن تأتي بمقولة «اللورد أكنتون البريطاني» إلى حاضرنا هذا، حين قال «كل العظماء تقريباً رجال رديئون». وذلك لما يتملكهم من غريزة الأنانية وحب القيادة لمجرد القيادة، واتباع الترغيب والترهيب في طروحاتهم، وعدم اعترافهم بالخطأ، والتلذذ بالعفو عن خصومهم واعتباره كمكافأة من باب المرونة..! (أكنتون يعتبر صاحب الـ60.000 كتاب ومخطوطة من جامعة كمبيردج في أواخر القرن التاسع عشر).

فاللهم أعط هذا البلد وأهله الأمان، وقه من أشرار ما أكرمتهم. فهذه البلاد إن لم تحبوها فاتركوها Love it or Leave it.

وليحمد الجميع الله على ما رزقنا به من عقد دستوري «متوبك»، كان وما زال في الطليعة، وضعه رجال من أخيار أهل الديرة، رحمهم الله وطيب ثراهم، واتفق عليه الشعب بإجماعه، وللتو احتفل هذا الشعب بعيد دستورهم الخمسين.

ولكن، هناك كلمة لا بد منها.. إن الدستور، أي دستور، ليس كتاباً منزّلاً ولا حتى مقدّساً، بل خاضع للتطوير وفقاً للمتطلبات والمتغيّرات. فالكل يعلم أن «الماء الراكد يأكله العفن»، وكذلك أي دستور أو قانون إن لم يواكب التطورات والمتغيّرات ويظل ساكناً فسوف يأتيه يوم قد يصبح فيه عنصر معيق أو غير صالح لخدمة ما تتطلبه البلاد (خذ مثلا عدد الوزراء المحدد في الدستور، ومتطلبات نظام مؤسسات البلاد، وغيره.. وغيره).

(انظر مقالنا في القبس بتاريخ 1980/12/18 بعنوان «4 اعتبارات أمام لجنة الدستور»).

***

لننظر إلى أكبر دولة عربية (مصر) والأعرق في السياسة، ونتبيّن ما يجري فيها من المصادمات، والإشكالات المتتابعة، ولنقارن «دستور الكويت» الذي وُضع بكل سلاسة من «أهل الديرة»، عاصروا البلاد بحلوها ومرّها، وفي فقرها وغناها، وعبر انتخابات شعبية (المجلس التأسيسي) نزيهة وشفافة وفي مدة يسيرة.

حمد محمد المرعي
(ماجستير علاقات دولية - 1972)

جريدة القبس

القبس
سياسية - يومية - شاملة

العدد 14243 - تاريخ النشر 24/01/2013

تاريخ الطباعة: 08/04/2016

حمد محمد المرعي
(ماجستير الكيمياء الحيوية والعلوم البيولوجية - 1971
ماجستير علاقات دولية 1972)

الدولة.. المواطنة.. القبيلة في مجتمعات العالم (1 - 2)

هذا المثلث باختصار له أهمية بالغة في البناء الاجتماعي والوطني، ويغيب عن كثيرين البحث في عناصره والغوص في طريقة تركيباته، واقتفاء الخيوط الرابطة والخالقة للتوازن في مسائل العلاقات والتعايش وما إليه. ولقد قضى كثير من الفلاسفة وعلماء الاجتماع وغيرهم من التخصصات في التفكير المنهجي في مناقبه، والمحاولة في إجلاء أو اكتشاف العوامل المؤثرة، وتلك المتأثرة في ما يحكم بين أضلاع المثلث الثلاثة المشار إليه. بل وظهرت المدارس الفكرية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية بناء على التصور العام وإحداث نماذج لنظم وظيفية وأخرى اجتماعية وغيرها وبمواصفات متنوعة. فظهر لدينا الإنسان المجتمعي والإنسان الانفرادي والإنسان الرحال أو المترحل. كما ظهرت نظم أو «أيديولوجيات» تختلف في وظائفها وعناصرها مثل الاشتراكية، والرأسمالية، والشيوعية، والمختلفة. وما ذكر هنا هو موجز الإيجاز، ولإعطاء فكرة فقط عن مدى توسع مثل هذا المجال وتعقيداته في مراحله التاريخية المختلفة وفي بيئاته البشرية المختلفة.

وكمدخل هنا، فلنا أن نذكر ومن باب التبسيط أن الإنسان القديم (لنقل «الإنسان الأول») نشأ كنوع «مناطقي» (Terretorial) - أي احتكار أو الالتصاق بالمكان الذي نشأ فيه. ومن خلال تطوره واكتشافه للزراعة قبل 10000 سنة، بدأ في التمدن البدائي، فتوسعت رقعة حركته، ومن خلالها توسعت، أيضاً، علاقاته مع الغير، وتأسست نظم ومبادئ تحكم هذه العلاقات التي بدأت تجارية، كتبادل المحاصيل والسلع (المقايضة)، ومن ثم الاندماج الاجتماعي مع الغير (Social)، وما تبعها من مصاهرة وتأسيس شبه نظم أو حكومات... إلخ. وعن طريق مثل هذه التجمعات بدأت نواة «القبائل» بعناصرها وفروعها.. وعلينا الانتباه هنا إلى أنه ليس شرطاً أن مراحل التطور هذه قد اتبعت خطوطاً مستقيمة أفقية أو عمودية أو ما شابه، كما أن نشوء التجمعات البشرية ليس شرطاً أن يؤدي إلى نظم قبلية، فهذه تكون معتمدة على نوع البيئات المناطقية ودرجة التحضر، أو المراحل التاريخية أو الحضارية والتراث الإنساني والموروثات التاريخية وغيرها وغيرها. فتجد مناطق تتأسس فيها نظم قبلية، وتزداد وتتوسع في حين لا تجدها في مناطق أخرى من العالم، بل قد تكون منعدمة.

علاقة الفرد بالقبيلة والعكس

وعلى مر العصور والأزمان، ومن خلال التطور التاريخي الأنثروبولوجي (Anthropologic)، وارتقاء النظم والتشكيلات الاجتماعية والسياسية، وكذلك ارتقاء الإنسان وتكيفه مع بيئته وتكوينه لروابط مثل اللغة والثقافة والتاريخ ظهر في ما يسمى «الدولة المدنية» City State وحتى ان بعض المدن اصبحت ممالك.. الى آخره.

المهم هنا في هذا الجزء هو إضفاء بعض الشيء حول علاقة الفرد بـ «القبيلة او العشيرة» في هذا العالم وعلاقة القبيلة بالدولة وعلاقة المواطنة بالقبيلة، والعكس في كل منها من دون الدخول في التفاصيل.

فالمتعارف عليه أن هناك مناطق كثيرة تزخر بنظام القبائل او العشائر، وبالطبع من بين او مثل مناطق أخرى. ولكن عند البحث في نظام تكوين وتسمية القبيلة تظهر لنا إشكالية كبرى لا يمكن التغاضي عنها. فمع العلم ان كل افراد المجتمع (او المنطقة القبلية) لهم جذور في تلك القبيلة او الاخرى. وكذلك مع العلم ان فروع القبائل وفخوذها تتشابك وتتداخل في ما بينها في، أو بين، مرحلة او اخرى. الا انه ايضا، فهل يمكن اثبات بوجه صحيح ودليل قاطع ان هذا الفرد ينتمي الى هذه القبيلة او تلك؟ بل هل يمكننا الاقرار بأن القبيلة تكون «وحدة» متجانسة وان «النظام القبلي» هو تكوين او نظام صحيح عضويا، ولا نقول اجتماعيا؟ مجرد تساؤل! فهل هذا الفرد المدعي جاء مثلا من قبيلة الـ Neanderthal أو الـ Australis أو الـ Africanus، وهل يمكننا ان نعرف؟

ان علم تتبع الجذور والأنساب الصحيح والدقيق Geneology لا يمكنه اثبات نسب فرد لقبيلة من دون، او من بين، اخرى لأسباب عدة، أبسطها ان الفرد يولد من اب وام ممن قد تختلف جذورهما او جذور جذورهما «اي ان ايا منهما قد تكون جذوره او جذورها من قبيلتين مختلفتين»، كما انه لا يوجد سلطان او سيطرة للأب على الام في النسب ولا العكس (ولا نقصد الولاية).. لم يذكر هذا لا في الكتب السماوية، ولا في الاديان الاخرى ولا في اي علم من العلوم الوراثية او البيولوجية. ومن جاء بغير هذا فكله «خرطي بخرطي» وغير

صحيح.

أين المرأة في شجرة العائلة؟

وهذا القول نفسه ينطبق على ما يسمى «شجرة او مشجرة العائلة». حيث ان محتويات فروعها تخلو من الام او الزوجة او الاخت او الخالة او العمة! هل السبب ان المرأة هي شخص ثانوي يجب الا يحسب لها حساب، أم لكونها - وفق بعض الموروثات - انها «عورة» يجب الا تُذكر.. أم انها تحط من كرامة او قيمة او اهمية تلك الشجرة او المشجرة؟! ولكن، كيف لنا ان نفسر نمو كل تلك الاغصان والفروع من الابناء والاحفاد؟! بل كيف لنا ان نعطي الاعتبار المطلوب - وهنا الطامة الكبرى - لصادق ما قاله تعالى: «يا أيها الناس إنّا خلقناكم من ذكر وأنثى..» (الحجرات: 13)، وايضا «ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجاً لتسكنوا إليها..» (الروم: 21)، وكذلك «حُرمت عليكم أمهاتكم..» (النساء: 23)؟! وكيف لنا ان نلغي او نهرب او نشيح بوجوهنا من هذه الحقيقة، وهذا العلم القرآني الصادق الكريم من قادرٍ عليمٍ؟!

من جهة أخرى، كيف يحق لنا ان نلغي من التاريخ ما قام به كل من كريغ وواتسون Craig & Watson في اكتشافهما لـ «البصمة الزرقاء» The Blue Print أو «المزدوج اللولبي The Double Helix أي الحمض النووي D.N.A في جامعة كيمبردج عام 1954 الذي فتح آفاق علم الحياة والوراثة، وأوصلنا إلى «الخريطة الجينية» The Genome، ومعرفة كيف خلقنا.

وإذا كان ذلك غير كذلك، فلماذا لا تكون مرجعية تسمية القبيلة أو العشيرة إلى نبينا إسماعيل، أو أبينا آدم، وكفى الله المؤمنين شر الجدال؟

إذاً، كل ما نستطيع أن نفهمه هنا حول القبائل أو العشائر «وإلى حد ما العوائل» هو أن الانتساب إلى الاسم هو من باب التعريف أو التفاخر والوجاهة في أغلب الأحيان وإظهار و/ أو تمييز تلك القبيلة أو العشيرة عن الأخرى، سواء بالثروة أو العدد أو النفوذ أو السيطرة أو الإنجاز أو التاريخ... إلخ. ولذا، نجد قبائل ترقى وأخرى تأفل أو تظل مغمورة. وهذه نظرة جداً موجزة حول هذا الأمر.

القبيلة.. الانتماء والعصبية

ولكننا نستطيع أن نتفق هنا من باب التبسيط على أن التركيبة الهيكلية للقبيلة واسمها هما ناتجان عن تلك التجمعات الصغيرة التي بدأت تنمو، ومن الطبيعي أن ينتج عن هذا النمو تسلسل أجداد أوائل وأجداد وآباء وأبناء وأحفاد وهلم جرا. ومن الطبيعي أنها احتفظت بمكون اجتماعي وسياسي في محيطها، ولكن لا يمكن اعتبارها تركيبة عضوية من النواحي البيولوجية أو الاثنية العرقية الوراثية، حيث إن تسلسل التركيبة للقبيلة أو مشجرة القبيلة كما أسلفنا «أباً عن جد» استثنت الزوجات/ الأمهات واللاتي قد يكن من جذور قبيلة أخرى أو جذور اثنية مغايرة. ولذا، فمثل هذه التركيبة المتسلسلة زمنياً Chronologically عمودياً وأفقياً لا تزال تختلط فيها عناصر من خارج تلك المتسلسلة، وهو أمر طبيعي كالمصاهرة من خارج المتسلسلة أو الهجرات، وما شابهه، وهذا الموضوع يتطلب بعض الاستفاضة.

أما الأمر المهم في العلاقة المجتمعية، فهو أن القبيلة قد تحمل في طياتها عنصر «العصبية» والمتطرفة والحادة في كثير من الأحيان بأسباب طابع «الانتماء»، وكذلك بأسباب النواحي الوظيفية. أما الانتماء، فبالطبع يحكمه عوامل القرابة والمصلحة وكذلك النواحي الوظيفية، ومنها «التكافل»، ومنها، أيضاً، اختراق المجتمع كمجموعة أو كتلة للوصول إلى غايات بأقرب الوسائل. أما العصبية والتعصب، فهما أمر آخر، ولكن من أبرز مواصفاتهما وصفاتهما هي «الاحتماء» بالقبيلة أو العشيرة، ومنها، أيضاً، الدفاع عن القبيلة أو العشيرة في كل ما يمسّها. ولعل الكثير منا على علم بالقول القديم الجديد «أنا وأخي على ابن عمي، وأنا وابن عمي على الغريب.. ظالماً أو مظلوماً».. أو ما تسمى بـ «الفزعة».

المهم عندنا في هذا الجزء، هو إضفاء بعض الشيء حول علاقة الفرد بـ «القبيلة»، وعلاقة القبيلة بالدولة، وعلاقة المواطنة بالقبيلة، والعكس في كل منها من دون الدخول في التفاصيل.

حمد محمد المرعي
(ماجستير الكيمياء الحيوية والعلوم البيولوجية - 1971 -
ماجستير علاقات دولية 1972)

القبس
سياسية - يومية - شاملة

العدد 14244 - تاريخ النشر 25/01/2013

تاريخ الطباعة: 08/04/2016

168

(ماجستير الكيمياء الحيوية والعلوم البيولوجية - 1971).
(ماجستير علاقات دولية - 1972)

الدولة.. المواطنة.. القبيلة (2/2)

لقد استعرضنا - وبإيجاز وبأسلوب الخطوط العريضة - ما تقدّم للنواحي العضوية والوظيفية والاجتماعية، وما دام الأمر كذلك فلنحاول ربط هذه المتشابكات بالمحيط الأساسي المحتضن للقبائل والعشائر، أي «الوطن» أو «الدولة»، أي وطن وأي دولة، وتلك التأثيرات والمتأثرات بين هذا وتلك، ومدى إيجابياتها وسلبياتها في ذلك المحيط. ولنستثن من ذلك «القبائل الرُّحَّل» في طلبها للرزق «وعادة المراعي»، حيث لا تعرف الحدود الجغرافية أو السياسية بين البلدان والدول، ولا تعترف بها في أكثر الأحيان.

فالقبائل بحكم بنيتها الوظيفية والاجتماعية لها قوانينها وشرائعها الخاصة، ولها تركيبتها الهرمية كنظام محدد يضع الأسوار في ما حولها، تجنباً لتخطي من في الداخل أو من في الخارج، على ترابطها أو على نظمها. فهي تحاول أن تعمل - إلى حد ما - «مشيخة أو إمارة» - إن جاز التعبير - مستقلة على قدر ما تستطيع، وذلك نتيجة نزعتها لحماية نفسها من التداخلات والمؤثرات، وكذلك المحافظة على هيمنتها على أركانها. بيد أنها، وفي الوقت نفسه، تحاول إن لم يكن الاستئثار فالتزاحم للحصول على أكبر قدر من المميزات، الثروات، المصالح، وبشتى الطرق التي قد يكون منها «المخامط» أو المشاركة في المحاصصة أو أي وسيلة أخرى، ولذا ترى أفرادها سباقين إلى كل شيء، سواء خصهم هذا، أو لم يخصهم، ودائماً ما يقفزون إلى مفاصل ومراكز النفوذ، وقد يكون هذا أمراً طبيعياً، حيث في هذا السبيل إلى البقاء. وطبعاً، أيضاً ان هناك مفاهيم واعتبارات وموروثات، يجب أن تتبع، ولكن ليس بهذه التعقيدات كما قد يتصور البعض، حيث إن أفراد القبيلة أو العشيرة بشكل عام هم جزء لا يتجزأ من المجتمع المحيط بهم وبكامل الاندماج.. ولكن مع بعض التحفظات الفطرية أو الموروثة.

ولكن، ماذا عن المواطنة في الدولة السياسية ذات السيادة، خاصة في المجتمعات الحديثة التي تحتضن داخل حدودها قبائل أو عشائر ما زالت تحتفظ بخصوصيتها - كما أسلفنا - وما زال اسمها هو عنوانها وعنوان أفرادها لدرجة ليس الالتزام فقط، بل والتعصب له أو ما يمثله. مع ان الجميع يعرف ويعلم ان الاسم، اي اسم، بـ «بلاش» وحتى انه ارخص من الهواء المحيط بنا. وفي هذا الإطار عندما يكون الافتخار باسم القبيلة أو العشيرة فإن الجري وراء هذا الاسم أو التظلل به قد لا يكون انتماءً عضوياً، بل تطفلاً أو استغلالاً مصلحياً (أو مصلحجياً) أو موروثاً عديم القيمة.

وفي هذا الإطار، أيضاً ما يوجب تذكر ذلك القول المأثور «ليس الفتى من قال كان أبي، ولكن الفتى من قال ها أنذا»، وأيضاً «لا فضل لعربي على أعجمي إلا بالتقوى»، وكذلك «كلكم لآدم وآدم من تراب».. إلخ. بل هل هناك من يستطيع التأكيد على أن مسميات أنبياء الله والرسل والقديسين جاءت مسبوقة او متبوعة بأسماء قبلية؟

بل، كذلك ألا يمكن القول ان هناك من قد يتشدّق باسم هذه القبيلة ويفتخر باسم تلك الاخرى فقط، «لغرض في نفس يعقوب» او كطريق لمصالح ذاتية وشخصية لما لا علاقة له بالمواطنة، لا من بعيد ولا من قريب.. بل قد يكون على حساب المواطنة؟!

أما الأمر المهم هنا فهو: كيف يصبح ضمان الولاء للوطن عندما يكون اسم القبيلة او العشيرة رمزاً للفرد وفوق المواطنة الصحيحة؟ ان التظلل تحت اسم القبيلة ولمخاطر من قد يندس فيها (وهو امر غير صعب) قد يسهل السبيل الى ان يفتح المجال لتخطي كل النظم والقوانين، بل وكل ما تحرمه دساتير المواطنة الصالحة، بل قد يكون في هذا خطر على القبيلة بعينها. وهل يمكن استبعاد ذلك تحت تأثير المحسوبيات والعلاقات القبلية (وحتى العائلية إلى حد ما) من بين أمور أخرى؟ أوليس في هذا عودة للجاهلية الأولى؟!

بل، وماذا عن تأثير اختلاف «الانتماءات السياسية» بين مكونات أو عناصر القبيلة على توجهات القبيلة وصلابة نسيجها او علاقاتها الخارجية او الداخلية وتركيبها الهرمي؟

وبعد كل هذا، وان لم يكن ذلك كذلك، وكما قال احدهم «أليس مدعاة للغرابة عندما يشترك في الاسم الاخير للشخص المئات - ان لم يكن الآلاف - من الأفراد في منطقة او على مساحة محدودة ومحددة من الأرض.. خاصة اذا ما اتخذت افريقيا كمثال مثل «الماساي» لكثرة تعدادهم؟! وعندما تتصفح دليل هاتف يتبع نظام «الاسم الاخير» بحثاً عن هاتف او عنوان أحدهم، يلزمك ساعات - ان لم تكن أياما - لتجد ضالتك». قد يقول البعض من المتأملين إن الأمر يدعو فعلاً الى العجب العجاب!

والله من وراء القصد.

168

* * *

بقي أن نختم بأن هناك شبه اتجاه في العالم في أيامنا هذه يميل إلى النظام القبلي أو العشائري، نظراً الى ما يمثله ثقله في حل المشاكل الاجتماعية وتشكيل لحمة وطنية قوية، نظراً الى تراصّ مكوناته، وسهولة تحكمه أو سيطرته على عناصره. (انتهى)

حمد محمد المرعي
(ماجستير الكيمياء الحيوية والعلوم البيولوجية - 1971).
(ماجستير علاقات دولية - 1972)

جريدة القبس

القبس
سياسية - يومية - شاملة

العدد 14799 - تاريخ النشر 12/08/2014

تاريخ الطباعة: 08/04/2016

كلمة حق بحق المرحوم محمد عبدالرحمن البحر

"><• هو وعائلته الكريمة في غنى عن التعريف، وأشهر من نار على علم محلياً وإقليمياً وعالمياً.

هناك أناس لا تجد أسماءهم أو أعمالهم في التداولات أو التناولات اليومية. كما لو تصفحت وسائل الإعلام على اختلاف أنواعها، فنادرا ما تجد أسماءهم أو صورهم أو تصريحاتهم، هؤلاء الناس هم المختفون عن الأضواء، وهم العاملون وراء الكواليس التي ما قد تصح تسميتهم بـ«العملة الصعبة»، والتي نادرا ما تجدها في زماننا هذا. هؤلاء هم، اي انهم من ذوي القيمة ليس بأسمائهم البراقة، ولكن بما تجده عندما تتصفح تاريخهم ومسيرتهم وما زخرت به إنجازاتهم الخافية عن الأنظار والتي لا تبين إلا من صدى ما تأتي به من نتائج.

فهذا الرجل من الذين لا يسعون وراء المظاهر رغم ماله ومن إنجازات اقتصادية يوم كانت الكويت في بداية تطلعاتها، ولم تكن كما هي فيما بعد. وليس أدل على ذلك أنه مع كثرة مؤسساته التجارية، فلن تجد تلك العلامات أو اليافطات أو الإعلانات البراقة الطاغية على محلاته، حتى ولتبدو كأنها محلات وجدت على استحياء، على خلاف من تلك التي قد لا تشي إلا بأنها دعاية لصاحبها.

وغني عن القول ذكر أو تعداد مساهماته العديدة في إنشاء وتأسيس تلك المؤسسات الاقتصادية العديدة التي كانت الكويت في الطليعة حينها. ولكن لابد من الإشارة إلى مبادراته وكونه من الأوائل في جلب تلك التجهيزات والآليات والمعدات التي كانت البلاد في أمسّ الحاجة إليها في مشوارها نحو التنمية والإعمار والتطور الطويل. ولا عجب فهو وعائلته الكريمة في غنى عن التعريف وأشهر من نار على علم محلياً وإقليمياً وعالمياً.

إلا أنه وممن يعرفون المرحوم لا يخفيهم تواضعه المفرط وسماحته، ولن يخفيهم أيضا بشاشته الطاغية ورحابة صدره رغم ما لديه من هيبة ووجود لا يحس بها إلا من يقدر مقام المرحوم ومكانته التي لا تخفى على أحد.

وإضافة إلى ذلك، مما هو معروف عنه فإنه من ذلك «المعدن الأصيل» الذي لا تعلم شماله ما تمتد به يمينه من مساعدات أو مساهمات أو تبرعات اجتماعية، ولقد كانت كثيرة وعديدة في حقبة امتدت لزمن طويل من حياة المغفور له.

لم نتناول في هذه الفقرة القصيرة مآثر وإنجازات تلك الشخصية، لأننا لم ولن نتمكن من تعدادها في هذا المجال الموجز، كما أنه لم يكن القصد هنا ترجمة لسيرة عطاء طويلة وثرية.

فالرحمة والغفران لفقيد عملاق قد رحل ومن الذين سوف يفتقدون، ولكن ذكراهم سوف تكون باقية خالدة.

حمد محمد المرعي

● محمد عبدالرحمن البحر

جريدة القبس

http://alqal

للذكرى والتذكار

المرحوم عبداللطيف البحر.. ثلث قرن من الوفاء والتضحيات

حمد محمد المرعي

ماجستير العلاقات الدولية – الولايات المتحدة 1971
ماجستير العلوم البيولوجية
وعلوم الكيمياء الحيوية – الولايات المتحدة 1970
زمالة WHO

حمد محمد المرعي

الموت حق، والدار الآخرة حق.. وعندما يكون هذا الحدث بالأمس بطريقة وبلحظة مفاجئة لشخص حبيب وشخص عزيز ومعتبر، فهنا تكون الصدمة، والذي نتكلم عنه هنا هو المرحوم عبداللطيف عبدالرحمن البحر، غفر الله تعالى له وادخله فسيح جناته، ومهما حاولنا التذكار والتذكير بـ «مناقب» هذا الإنسان، فبلا شك سوف نقع في فخ «التقصير» وعدم الوفاء.

أقول هذا، وأتذكر عندما هاتفني ذات مساء قبيل منتصف الليل قبل 15 عاماً ليؤنبني (إلى حد ما) أو لينقدني على مقال نشرته آنذاك في هذه الجريدة الغراء، وذلك بمناسبة استقالته من مركزه وكيلاً لديوان سمو ولي العهد ورئيس الوزراء آنذاك رحمهما الله.

ولا أعرف، لماذا أتذكر بالحرف الواحد ما قال لي في تلك المهاتفة «يا أخي حمد.. إن الأعمال الحسنة أو الإنجازات الطيبة يجب الا تذكر أو نتفنن في إعلانها، لأنها من التزامات الشخص الذي يجب أن يذكر أو يعلن عنه هو الأعمال السلبية وذلك بغرض الانتباه لها وتصحيحها أو محاسبته».

التاريخ والمذكرات يكتبها المهتمون

وأتذكر انني حينما اقترحت عليه بعد ذلك أن يعمد الى كتابة بعض من «المذكرات»، خاصة أن الحقبة التي عاصرها بذلك المركز المرموق كانت حقبة مهمة وحساسة في تاريخ هذه البلاد وتطورها، خاصة أننا لا نطمع في التكريم في بلادنا العزيزة، حيث حفاظاً على ثوابت التراث والتقاليد فلا يكون التكريم إلا للموتى، أما الأحياء فلهم الله من غير عباده، وقد كان جوابه بالرفض مبرراً أن المذكرات والتاريخ يجب أن يكتبها الغير من المهتمين أو المتخصصين، حيث انه عندما يكتب الشخص عن نفسه فإن اغلب ما يقوله سوف يكون مجروحاً، وهكذا استمحته عذراً أن يكون طلبي ممن هم اصغر سنّا ودراية واقل مركزاً أو خبرة، فضحك، وقال: إنك بلا شك عكس ما تقول. كم كان مؤمناً ووافقاً وحكيماً ذلك الإنسان المعطاء، وبما هو عليه من نبل وإنسانية!

بحر من العطاء

فلاكثر من ثلث قرن وبحر بوخالد (عبداللطيف البحر) كان يموج في عطائه، وفي وفائه وفي تواصله وفي تضحياته، وتجده وهو على رأس اكبر مؤسسة حساسة وحيوية وقراراتها مصيرية، زامنها منذ بداياته قبل اكثر من ثلث قرن، وشارك في لَبنات تاسيسها، وبذل جهوداً مهنية وشخصية في تطويرها، لتصل إلى ما وصلت اليه، ولم يكن ذلك سهلاً.

فالأعمال المتلاطمة في مهنته ومركزه كانت من النوع الفجائي في طبيعتها والمستمرة بلا توقف في متابعتها والمعقدة في تركيباتها من حيث معالجتها لأمور هي متصادمة ومتضاربة في ذاتها. وذلك لكونها وظيفة التزامات ومتطلبات لا تتوقف، كما هي مهنة معالجة أزمات داخلية وخارجية من التي لا ترد كلمة «استرخاء» في قاموس أعمالها. كيف لا، وهي التي لا ترتبط بالتوقيت المحلي للبلاد، ولا حتى بتوقيت غرينتش العالمي؟!

وبالحق والحقيقة فإذا ما كان يومنا

● عبداللطيف البحر

24 ساعة فإن يوم بوخالد، رحمه الله، كان لا يمكن أن يقل عن 28 ساعة لاستمرارية الاعمال وترابطها من جهة، وتزاحمها من جهة اخرى، وحجمها من جهة اخيرة.

كرّس نفسه للخدمة العامة

ولاكثر من ثلث قرن كرّس ذلك الإنسان نفسه للخدمة العامة بتفانٍ وإخلاص، نادرا ما نجدهما في بعض اشخاص غيره، من الذين يجندون مصالح البلاد لمارب اخرى. وغني عن القول فإن هذا الرجل لم يكن بحاجة إلى مركز او منصب حساس وشائك، ناهيك عن وظيفة او حتى امتيازاتها. ولو انه كرس نصف ذلك الزمن لاعماله ومصالحه الخاصة لكان ذلك من حقه المشروع على نفسه وواجبه تجاه مصالحه. ولكن ليس «بوخالدنا» هذا، وذلك لكونه من العملات النادرة التي بدات في الانقراض مؤخراً من بلادنا الصغيرة هذه.

لقد جاء في وقت لا الدولة ولا مؤسساتها قد اكتمل نضوجها، وعاصرها في اوقات اقل ما يقال عنها تميزها بالتطور السريع المطرد وإفرازاته المرهقة الاجتماعية كانت أو الاقتصادية او السياسية، وغيرها، وواصل مسيرته معها في أزمنة حملت معها انسجاماتها وتناقضاتها الداخلية والخارجية فترة من الزمن لا يستهان بها، تلاطمت فيها أمواج وعتت فيها أعاصير قضاها هذا الرجل في خدمة بلاده، بلا توان ولا تردد. وبالطبع، لم يكن ذلك بلا ثمن أو بلا مردود.. فالمردود كان إنجازات متكاملة متلاحقة، أما الثمن فبالتاكيد كان على حساب الراحة النفسية والصحة الجسمية، ولقد سلم المركز للغير بعد أن ادى رسالته، بل وزيادة بالتمام والكمال بعد أن شرف المكان والزمان. وها هو كما وصل إلى ما وصل اليه – آنذاك – مختارا تركه مختاراً.. منزهاً ومشرفاً.

جدية واخلاص

ومع هذا، فلم يجد احد في شخص وشخصية ذلك الإنسان إلا تلك الابتسامة اللطيفة والكلام الهادئ والجدية المتناهية في الإخلاص والحكمة في تدبير الأمور لهدف كان واضحاً يتميز بالإنجاز المتكامل، ولكن بالأسلوب الصحيح. وإن كان ذلك كذلك، فهل هي فطرته في الهدوء العنيف أو أنه العنف الهادئ؟! فلم يجده احد يوماً إلا مرحّبا بمطالبهم ومتابعتها شخصياً بلا كلل، ولم يتوان لحظة عن توصيل مظالم الناس الى الجهات المسؤولة بلا ملل، ونقول ذلك بيقين من الواقع، حيث إن الامور في موقع مثل موقع بوخالد لم تكن لتجري وكانها عسل ينساب صافياً، ولا يمكن أن تكون كذلك. ومع هذا وذاك، وعلى عكس كل التوقعات أو بالاحرى ما يطيب للبعض من القياديين بمن يتخذ من زحمة العمل ذريعة، فلم نجده إلا وافياً ومتواصلاً باستمرار في التزاماته الاجتماعية والادبية وتراه، وفي تزاوره، ينشد امور الغير بادئا ولا ينتظر مبادرتهم بها. وكانه في هذا مثل الاب الحنون او الاخ الودود او الصديق الوفي للجميع، هكذا كان بوخالد. لا، ولم يتوان في التفاني بعطائه، سواءً كان ذلك بما يمليه حكم وظيفته او ما يستدعيه نبل شخصه. ولهذا كانت أعماله إنجازاً وإنجازاته تضحيات متواصلة بالوقت والجهد والراحة والصحة. ولكن لا الزمان ولا المكان يمكنهما من استهلاك طيبة وعملية مثل هذا الشخص الكريم.

الممارسة المسؤولة

«ولو أن المسؤولية الاجتماعية والوطنية تمارس كما مارسها بوخالد لنعمت الكويت ولما آلت إلى ما هي عليه، وهل يعقل أن يترك احد مثل هذا المنصب في ذلك الوقت في وقت تعودنا فيه على التشبث بالمناصب وتوريثها في بعض الأحيان.. ولا منقذ إلا الإحالة إلى التقاعد او إلى الدار الآخرة؟!».

ختاماً، رحمك الله عبداللطيف عبدالرحمن البحر، وغفر الله تعالى، لك وطيّب ثراك، ولسوف تبقى عزيزاً في القلوب، ولعند الله احسن اجراً.